

هذا الكتاب يرد في اللغة العربية
 أعضاء اللجنة
 د. محمد الخطيب
 د. سليمان
 ١٤٩/١١/١٦
 د. محمد بن عبد الوهاب

المملكة العربية السعودية
 وزارة التعليم العالي
 جامعة أم القرى
 كلية اللغة العربية
 قسم الدراسات العليا
 فرع اللغة



الفيضة ابن زمالك تحليل ونقد

رسالة مقدمة للبكالوريوس في اللغة العربية
 الماجستير في النحو والصرف

إعداد
 الطالب: عبد الله محمد علي محمد الحناوي

١٤٠٤/٢٩



إشراف
 الدكتور: أحمد محمد عبد الرحمن

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

(١)

المقدمة

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والشكر له سبحانه على عيم فضله وإحسانه ، والصلاة والسلام على الهادي البشير والسراج المنير ، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فقد هبنا الله سبحانه وتعالى لهذا اللسان العربي رجالا مخلصين بذلوا في سبيل خدمته كل غال ونفيس ، فقد قصروا حياتهم على الذود عنه ، والحفاظ عليه ، فأخذوا في إرساء القواعد ، وضبط العوامل الكفيلة بصونه عما طرأ على الألسنة من لحن القول وفساد الإعراب .

ولا عجب من ذلك ، فهو اللسان الذي أنزل به القرآن الكريم * بلسان عربي مبين * ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ الذَّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ وهذه مؤلفاتهم تشهد على صدق نياتهم ، وإخلاص أعمالهم ، رحمهم الله ، وجزاهم عنا أحسن الجزاء* .

وكان من بين هؤلاء المخلصين الإمام العلامة محمد بن عبد الله ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، الذي يُعدّ إمام النحو والصرف في زمانه دون منازع ، فقد كان رحمه الله " إماما في القراءات وعللها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيها ، وأما النحو والتصريف فكان بحرا لا يُجارى ، وحيرا لا يُبارى . . . كما كان أمة في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى السبق أشعار العرب " (١) . هذا إلى جانب ما يتمتع به من كرم الأخلاق ، وكمال العقل ، ونفاذ البصيرة .

ومن بين مؤلفات هذا العالم الجليل منظومته الألفية في النحو والصرف ، التي بلغت من الشهرة والذووع حدًا قلَّ أن يبلغه كتاب في هذا الفن ، فمنذ تأليفها والعلماء يتبارون في شرحها ، والتعليق عليها ، وسبَّحَ غيرها ، وطلابُ العلم يتباهون بحفظها ، وفهم ما أشكل منها ، فهي بحق قد ضربت في الشهرة بحظ وافر ، ونزعت منزلة قصَّص عنه الأول والآخِر ، وقد ظل الاهتمام بها إلى يوم الناس هذا .

فكان ذلك أحد الدوافع التي من أجلها تم اختيار موضوع هذا البحث ، إذ كنت أتناول عن سبب هذا الاهتمام بالألفية دون غيرها من المنظومات .

وأما الدافع الآخر ، فإني قد وجدت في بعض شروح الألفية وحواشيهما من يعترض على ابن مالك بقوله : ولو قال كذا لكان أفضل ، ولو عرَّ بكذا لكان أجمل ، ونحو ذلك ، فرأيت في هذه الاعتراضات مادة علمية لا يستهان بقدرها ، مما شجعتني على جمعها ودراستها ، لعلي أفوز يقصب السبق ، وأحوز على ما ينفع الخلق .

فاستخرت الله سبحانه وتعالى مستندا منه العون والتوفيق ، سميَّا البحث :

" ألفية ابن مالك : تحليل ونقد "

أما التحليل ، فالمقصود منه مايلي :

أولا - دراسة الألفية من حيث العبارة ، بمعنى بيان مدى إحكام عبارة ابن مالك للقواعد والمصطلحات النحوية .

(ج)

ثانيا - دراسة الألفية من حيث الضرورات التي ارتكبتها ابن مالك بسبب النظم .

ثالثا - دراسة الألفية من حيث المادة العلمية ، بمعنى : هل ذكر ابن مالك جميع الأبواب والمسائل النحوية أوفاته شي منها .

رابعا - دراسة الألفية من حيث بيان منهج ابن مالك فيها .

خامسا - دراسة الألفية من حيث بيان آراء ابن مالك واختياراته .

وأما النقد فقسم منه يدخل في التحليل ، والقسم الآخر يختص بموقف الباحث من القضايا التي يواجهها أثناء الدراسة .

أما خطة البحث فكانت على النحو التالي :

قسم البحث إلى مقدمة تمهيدية وستة فصول وخاتمة :

أولا - التمهيد :

تناولت فيه نشأة نظم العلوم عامة ، ونظم النحو خاصة ، ذاكرا العوامل التي أدت إلى نشأته ، والهدف الذي يرمى إليه ، محاولا التوصل إلى معرفة أقدم منظومة في النحو ، مع الإشارة إلى أشهر المنظومات في فنون العلم المختلفة ، ثم ختمته بقائمة إحصائية للمنظومات النحوية ، مرتبة على حسب تاريخ وفاة كل ناظم .

ثانيا - الفصل الأول :

اختص هذا الفصل بالتعريف بالألفية ، حيث تحدثت فيه عن مصطلح الألفية ، ومتى وأين نُظمت ألفية ابن مالك ، وعُرجت بالقول على وزنها وحرها ، وعدد أبياتها ، ومسا درها ، والأبواب والفصول التي اشتملت عليها .

ثالثا - الفصل الثاني :

وتحدثت فيه عن أهمية الألفية وبيان شروحيها ، حيث اختص القسم الأول منه بأسباب الاهتمام بالألفية ، واختص القسم الثاني ببيان شروح الألفية التي وقفت عليها .

رابعا - الفصل الثالث :

قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول منهج ابن مالك في الألفية ، وتناول المبحث الثاني الشواهد والأمثلة فيها .

خامسا - الفصل الرابع :

تناولت فيه تأثير النظم في التراكيب والأبنية في الألفية ، موضحا مفهوم الضرورة عند ابن مالك .

سادسا - الفصل الخامس :

قسم هذا الفصل إلى مبحثين أيضا ، حيث تناول الأول المتأخذ والاعتراضات على الألفية ، وتناول المبحث الثاني ما فات ابن مالك ذكره في الألفية من الأبواب والمسائل النحوية .

سابعا - الفصل السادس :

اختص هذا الفصل بالمسائل الخلافية التي ذكرها ابن مالك في الألفية .

ثم كانت الخاتمة ، وقد اشتملت على نتائج البحث .

وأما منهج البحث فكان كإيلي :

أولاً - اعتمدت في دراسة الألفية على نسخة مطبوعة لها بدار الكتب المصرية سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م ، لما قيل عنها بأنها أصح الطباعات .

ثانياً - اعتمدت كذلك على شروح الألفية المطبوعة المشهورة منها ، مستمينا - من الشروح المخطوطة - بشرح الشاطبي .

ثالثاً - لم ألتزم منها بشرح معين .

رابعاً - اقتصررت في التحليل والنقد على أبيات الألفية التي كانت محل الاعتراض والنظر من قبل الشارحين .

وختاماً ، أرى أنه لزاماً عليّ أن أشكر كل من مد إلي يد العون والمساعدة ، والشكر جهد المقل ، فأخص بالذكر إدارة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ممثلة في عيدها السابق الدكتور عليان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالي الدكتور محمد بن مريم الحارثي ، ووكيلها الدكتور صالح جمال بدوي ، ورئيس قسم الدراسات العليا العربية الأستاذ الدكتور حسن بن محمد باجودة ، وجميع العاملين بها .

كما أتقدم بالشكر والعرفان بالصنيع إلى المشرف على الرسالة الدكتور أحمد محمد عبد الدايم ، وإلى كل من الدكتور محمد إبراهيم البنّا والدكتور محمود الطناحي ، والدكتور عبد الهادي الفضلي ، والدكتور محمد يعقوب تركستاني ، وإلى كل الإخوة والزملاء الذين ما بخلوا عليّ بالرأي والمشورة والكلمة الطيبة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

عَمْرٍو

نظم العليم

يقصد بنظم العلوم ذلك الشعر التعليمي المجرد من الخيال
والعاطفة ، فهو لا يلتقي مع الشعر الفني إلا في صفة النظم فقط ،
وأغلبه يأتي من الرجز المزدوج أو المزاج ، وهو ما يستقل فيه شطرا
كل بيت بقافية واحدة ، والتظليل منه يأتي في غير الرجز من بحور الشعر ،
ويلتزم قافية واحدة من مطلع القصيدة إلى ختامها ، كما يطلق عليه أيضا
الشعر العلمي ، فالأراجيز ، والقصائد التاريخية أو العلمية التي جاءت
في حكم الكتب ، وكذلك الكتب التي نُظمت فجاءت في حكم الأراجيز والقصائد -
وهو ما يعبر عنه المتأخرون - بالمتون المنظومة - كلها تدخل تحت هذا
النوع من الشعر . (١)

نشأة نظم العلوم :

بدأت الإلهامات الأولى لنظم العلوم أو الشعر التعليمي نسي
أواخر القرن الأول الهجري على يد اثنين من كبار شعراء ذلك العصر ،
هما : المعجاج وابنه ربيعة ، فقد أكثرا في شعرهما من مفردات اللغة
العربية الفصحى حتى ليكاد شعر كل منهما يكون معجما لغويا .
كما أنهما اختارا لشعرهما وزن الرجز الذي يقوم على الإيقاعات
والحركات السريعة . (٢)

- (١) الأدب العربي في الأندلس ص ٣٢٩ .
(٢) ينظر الفصل الأول من هذا البحث . ص ٣١

يقول الدكتور شوقي ضيف معللاً اتجاه بعض الشعراء إلى الغريب : ((ونحن نجد هذه الرغبة في العناية بالغريب عند كثير من الشعراء . . . وهو اتجاه تعليمي نظن أننا أن الذي دعا إليه عناية الأحناف بتعليم العربية ، ونهوض طائفة من العلماء بجمع اللغصة وشواردها ، وقد انبرى العجاج وابنه روية بجمعان لهم في شعرهما هذه الشوارد حتى تحول ديوانهما إلى معجمين للفرائد الخويصة ، وهما بحق يُعدان أهم من هيا التحول الرجز من شعبيته القديمة إلى بيئة المثقفين ، وسرعان ما استغله العباسيون في شعرهم التعليمي الذي صنّفوا فيه أهل المقالات ، وتحدثوا عن عجائب الخلق ، وقصوا ، وساقوا الحكم والأشكال)) (١)

بيد أن النشأة الحقيقية لهذا الفن كانت في القرن الثاني الهجري ، حيث ذكر مؤرخو الأدب أن أول من أشاع هذا النوع من الشعر هو أبا بن عبد الحميد اللاحقي المتوفى سنة ٢٠٠ هـ . وذكروا أن له منظومات كثيرة في التاريخ ، والفقه ، والقصص ، وغير ذلك ، ثم تبعه الشعراء من بعده . (٢)

وقد عد النقاد هذا اللون من الشعر من الموضوعات المستحدثة في العصر العباسي . (٣)

- (١) تاريخ الأدب العربي (العصر الاسلامي) ص ٣٩٧ .
- (٢) تاريخ الأدب العربي (العصر العباسي الأول) د . شوقي ضيف ص ١٩٠ ، تاريخ الأدب العربي د . عمر فروخ ١٦٧/٢ .
- (٣) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٨٠ .

أما في الأندلس فيبدو أن الفترة التي نشأ فيها نظم المعلوم
في المشرق كانت الفترة ذاتها تقريبا التي نشأ فيها النظم في المغرب.
فقد ذكر المؤرخون أن أول من اتجه إلى هذا اللون من الشعر
هو يحيى بن حكم الفزال المتوفى سنة ٢٥٠ هـ، وأن له أرجوزة تاريخية
طويلة نظمها في فتح الأندلس^(١).

ثم استمر هذا الفن ينمو شيئا فشيئا في المشرق والمغرب ،
حتى بلغ الذروة في عصر الماليك.

أسباب نظم المعلوم :

هناك عدة عوامل أدت إلى نشأة هذا الفن ، لعل من أبرزها :

أولا - تطور الحياة الفكرية :

فقد كان للفتوحات الإسلامية ، واختلاط المسلمين العرب بغيرهم
من الشعوب الأثر الكبير في تطور الحياة العقلية والفكرية ، وذلك عندما
امتزجت الثقافة العربية بغيرها من الثقافات الأجنبية ، بحيث يمكن
القول دون مبالغة : ((إن كل ألوان الثقافات العامة التي كانت
مبثوثة في البلدان المفتوحة ... تحولت إلى العربية دون حاجة
إلى ترجمة منظمة ، لسبب طبيعي وهو أن شعوب هذه الثقافات تحولوا
عربا ، فكان طبيعيا أن تتحول معهم ثقافتهم وأن لا تنتظر حتى يُنظم
لها النقل والترجمة))^(٢).

(١) الأندلس العربي في الأندلس د. عبد العزيز عتيق ص ٣٣٤.

(٢) تاريخ الأندلس العربي * العصر العباسي الأول * ص ٩٤.

ولا ريب في أن هذا الاحتجاج أدى إلى إثراء الجانب الفكروى على مختلف طبقاته .

وقد تأثرت طبقة من الشعراء - دون شك - بهذه الثقافات المتعددة ، وانعكس ذلك على نشاطهم العقلي والفني ، فكان الشعراء ((يحرصون على التجديد ، فهو يشتق من الشعر القديم موضوعات جديدة لمقطوعاته وقصائده ، ولا يكتفي بها ، بل ما زال يكتشف موضوعات أخرى تلهمه بها بيئته الحضارية ، وحياته العقلية الراقية ، ولم يلبث أن اهتدى إلى الشعر التعليمي فسجل فيه كثيرا من القصر ، والتاريخ ، والدين ، والعلم ، والحكمة))^(١) .

ثانيا - كثرة المعارف والعلوم :

هبّ العلماء منذ أواخر القرن الأول الهجري لجمع العلوم وتدوينها ، فعلماء الحديث أخذوا يجمعون الأحاديث مع الدراسة والتحصيل ، وعلماء اللغة والنحو يرحلون إلى المادية لمناقشة فصحاء الأعراب والأخذ عنهم ، وعلماء الفقه والقراءات ، والتجويد أخذوا يعملون على التأليف والتدريس ، مما أدى إلى نشاط الحركة العلمية نشاطا واسعا ، وتعددت مجالات العلوم والفنون ، هذا بالإضافة إلى ثقافات الشعوب الأخرى واحتكاكها بالثقافة العربية ، حيث ((تغلغلت المعرفة والثقافة في جميع الأوساط حتى في أوساط العامة ، وأصبحت غذاء لجميع العقول والقلوب ، وبسررت صفوة من العلماء والأدباء . . . قادت الحركتين العلمية والأدبية قيادة خصبة باهرة))^(٢) .

(١) تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول ص ١٩٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨ .

كل ذلك أدى الى كثرة المعارف والفنون كثرة عظيمة ، وأقبل الناس على التعليم إقبالا منقطع النظير ، مما نتج عنه تهيئة البيئة المناسبة لنشأة فن نظم المعلوم ، حيث إن ((نشأة هذا الفن إنما تقتزن باتساع أنواع المعارف والمعلوم ، وازدياد الإقبال على التعلّم والتعلم)) . (١)

ثالثا - قدرة كثير من العلماء على النظم :

هناك العديد من العلماء كانت لديهم القدرة على قول الشعر ، ولا شك في أنهم كانوا شعرا بالقطرة ، لكنهم ((اتجهوا الى دراسة المعلوم والتخصص في بعضها حتى صاروا فيها أساتذة ، وأعلاما ، وأئمة)) . (٢)

وعلى الرغم من اتجاههم هذا فهم لم ينسوا الشعر ، فوظفوا قدرتهم هذه في نظم فنون العلم ، لأنهم ((رأوا في هذا الخرب من النظم ما يجمع بين رغبتهم الفطرية ، ورغبتهم الطارئة الحسوبة في حفظ المعلوم والفنون فزاجوا فيه بينهما)) . (٣)

وفي ذلك دليل على أنهم ((أوتوا نصيبا من الشعارية ، ذلك لأنهم استطاعوا أن يُسَخِّروا قوالب الشعر لصب هذه الحقائق فيها وحفظها ، ولو لم يكونوا قادرين على الشعر ما استطاعوا ذلك ولاعتصا عليهم النظم)) . (٤)

(١) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٨٠ .

(٢) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ١٤٢/٨ .

(٣) المصدر السابق ١٥٩/٨ .

(٤) المصدر السابق ١٥٩/٨ .

الهدف من نظم العلوم :

أولا - حفظ مسائل العلوم وأصولها :

لا ريب في أن النص المنظوم يختلف كثيرا عن النص النثوري ،
ذلك أن النص النثوري تكون المسائل فيه - غالبا - مبسطة ، ومتشعبة ،
فخلا عن الاستطراد الذي قد يضطر إليه المؤلف أحيانا فيخرج
عن الموضوع الذي يتحدث فيه ، ثم يعود إليه مرة أخرى .

أما النص المنظوم فإن المسائل تكون فيه محددة ، بحيث يقتصر
الناظم على أصول المسائل وحقائقها ، يترك فروعها للشارحين ، وهذا
مع الإيجاز في العبارة ، والتركيز على الفكرة دون استطراد .

ثانيا - تسهيل الحفظ والذاكرة على طلاب العلم :

وهذا لا جدال فيه ، حيث إن النفس - بطبيعتها - تميل إلى
الجرس الموسيقي ، ولما كانت أكثر المنظومات موزونة على وزن بحر الرجز
كان حفظها أسرع وأسهل .

ولم تقتصر فائدة نظم العلوم على الجانب العلمي وحسب ،
بل هناك الجانب الإخلاقي الذي نراه في منظومات الحكم والزهد ،
والوعظ والارشاد ، كمنظومة أبي العتاهية ^(١) ، ومنظومة
ابن الجردى ^(٢) .

(١) أبو العتاهية أشعاره وأخباره ص ٤٤٤ .

(٢) جواهر الأدب ٢ / ٣٥٠ .

كذلك هناك جانب الدروس والعمير الذي نراه في منظومات التاريخ ، فالناظم عندما يتحدث عن الأسماء السالفة ، وكيف كانت حياتهم ، ثم يذكر مصيرهم ، وما آلاؤا إليه ، لا شك أنه يقصد من كل ذلك التفكير والتدبر في أمر هذه الحياة التي لا تدوم على حال .

أشهر المنظومات العلمية :

١ - في العقيدة :

- الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية ، لابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هـ . (١)

- العقدة المفيدة في عالم التوحيد ، لأحمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن عريشاه المتوفى سنة ٨٥٤ هـ . (٢)

- الإرشاد المفيد لخالص التوحيد ، للشيخ عبد الوهاب بن أحمد المتوفى سنة ٩٠١ هـ . (٣)

٢ - في الحديث :

- شمس المعارف وأنس المعارف ، لأبي الفنائم سميد بن سايماي الكندي المتوفى سنة ٦١٦ هـ . (٤)

-
- (١) مطبوعة ، الأعلام ٥٦/٦
 (٢) كشف الظنون ١١٥٢/٢
 (٣) المصدر السابق ٦٢/١
 (٤) المصدر السابق ١٠٦١/٢

- ألفية العراقي ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي
(١)
المتوفى سنة ٨٠٦ هـ .
- نظم الدرر في علم الأثر ، للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . (٢)

٣ - في الفقه :

- منظومة في أحكام الصوم والزكاة ، لابن عبد الحميد اللاحقي
المتوفى سنة ٢٠٠ هـ . (٣)
- النبلة الألفية في الأصول الفقهية ، لمحمد بن البرماوى المصرى
المتوفى سنة ٨٣١ هـ . (٤)
- الزبد في الفقه الشافعي ، لأحمد بن حسين بن أرسلان الرطبي
المتوفى سنة ٨٤٤ هـ . (٥)

٤ - في الفرائض :

- الرحبية ، لمحمد بن علي الرحبي المعروف بابن التفتنة ،
المتوفى سنة ٥٧٧ هـ . (٦)
- الكافية ، لحسين بن يوسف بن محمد الدجيلي البغدادي ،
المتوفى سنة ٧٣٢ هـ . (٧)

- (١) مطبوعة ، الأعلام ٣/ ٣٤٤ .
- (٢) كشف الظنون ٢/ ٩٦٣ م .
- (٣) تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول ص ١٩٢ .
- (٤) كشف الظنون ١/ ١٥٧ .
- (٥) مطبوعة ، الأعلام ١/ ١١٧ .
- (٦) مطبوعة ، المصدر السابق ٦/ ٢٧٩ .
- (٧) كشف الظنون ٤/ ٢٥٨ .

- الألفية في الغرائض ، للقاضي محب الدين بن الشحنة الحلبي
(١)
المتوفى سنة ٨١٥ هـ.

٥ - في القراءات :

- حرز الأمانى ووجه التهاني المشهورة بالشاطبية ، لأبي محمد
الناظم بن فيره الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ (٢)
- عقده اللائى ، في القراءات السبع الموالى ، لأبي حبان الأندلسي
(٣)
المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.
- طيبة النشر في القراءات العشر ، لابن الجزرى المتوفى سنة ٨٣٣ هـ (٤)

٦ - في علوم القرآن :

- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في رسم الصحف ،
المشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ (٥)
- التيسير في علوم التفسير ، لعبد العزيز بن أحمد الدمرى ،
(٦)
المتوفى سنة ٦٩٤ هـ.
- تقريب المأمول في ترتيب النزول ، للإمام برهان الدين إبراهيم
(٧)
ابن عمر الجعبرى المتوفى سنة ٧٣٢ هـ.

- (١) كشف الظنون ١٢١ / ٣
- (٢) مطبوعة ، الأعلام ١٨٠ / ٥
- (٣) الأعلام ١٥٢ / ٧
- (٤) مطبوعة ، المصدر السابق ٤٥ / ٧
- (٥) تاريخ الأدب العربى د. عمر فروخ ٤٩٣ / ٥ ، ٤٩٤
- (٦) مطبوعة ، الأعلام ١٣ / ٤
- (٧) كشف الظنون ١ / ٦٤٤

٧ - في النحو والصرف :

- ملحمة الاعراب ، للحريصى المصرى المتوفى سنة ٥١٦ هـ .
 - الدرّة الألفية ، لابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ .
 - ألفية ابن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ .
- وكلها مطبوعة .

٨ - في اللغة :

- المقصورة ، لآبي بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة (١) ٣٢١ هـ .
- قصيدة في غريب اللغة ، لآبي عبد الله ابراهيم بن محمد المعروف بنفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ هـ . (٢)
- اللؤلؤة المكنونة واليتيمة المصونة ، لآبي الحسن شيت بن ابراهيم القناوى المصرى المتوفى سنة ٥٩٨ هـ . (٣)

٩ - في البلاغة :

- خلاصة التبيان في علمي المديح والبيان ، لآبي حيان الاندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ . (٤)

-
- (١) مطبوعة و الاعلام ٨٠/٦ .
 - (٢) كشف الظنون ١٣٤٣/٢ .
 - (٣) المصدر السابق ١٥٧٠/٢ .
 - (٤) بغية الوعاة ٢٨٣/١ .



- منظومة في المعاني والبيان لمحب الدين بن الشحنة المتوفى
سنة ٨١٥ هـ. (١)

- عمل الصياغة في علم البلاغة، لمحمد معروف البرزنجي المتوفى
سنة ١٢٥٤ هـ. (٢)

١٠ - في العروض :

- الرامزة في علم العروض والقافية، لخياء الدين أبي محمد عبد الله
الخزرجي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ. (٣)

- الحقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. (٤)

- الكافية الشافية في علم العروض والقافية لمحمد بن علي الصبان
المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ. (٥)

١١ - في التاريخ :

- منظومة في ذكر الملوك والجبابرة المهالكين والامم الخالية ،
للاصمعي المتوفى سنة ٢١٦ هـ. (٦)

- منظومة في بدء الخليقة وتاريخ الانبياء ، لعلي بن الجهم المتوفى
سنة ٢٤٩ هـ. (٧)

(١) مطبوعة ، مجموع مهمات المتون ص ٦٠٨ .

(٢) كشف الغنون ١٢٥/٤ .

(٣) المصدر السابق ٨٣٠/١ .

(٤) مطبوعة ، الاعلام ٢١١/٤ .

(٥) مطبوعة ، المصدر السابق ٢٩٧/٦ .

(٦) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٨٦ .

(٧) تاريخ الادب العربي المصدر العباسي الثاني ص ٢٤٦ .

- منظومة في فتوحات عبد الرحمن الناصر ، لاحمد بن عبد ربه
الاندلسي المتوفى سنة ٣٢٧هـ. (١)

١٢ - في الخنط والفسفة :

- أرجوزة في الخنط أحمد بن موسى بن محمد الدوالي الصريفي
المتوفى سنة ٧٩٠هـ. (٢)
- السلم المنورق ، أحمد الرحمن محمد الأخرى المتوفى سنة
٩٨٣هـ. (٣)
- منظومة الشيخ علي الأخرى الشهير بالطحان المتوفى سنة
١٢٠٧هـ. (٤)

١٣ - في الطب :

- منظومة في تاريخ الطب ، لإسحاق بن حنين المتوفى سنة
٢٩٨هـ. (٥)
- الدمينية ، لابن سينا المتوفى سنة ٤٢٨هـ. (٦)
- ألفية في الطب مداود بن عمر البصرى الأندلسي المتوفى سنة ١٠٠٨هـ.
(٧)

- (١١) الأندلس العربي في الأندلس ص ٣٣٥.
- (٢) بغية الوعاة ٢٥٢/١.
- (٣) مطبوعة ، الأعلام ٣ / ٣٣١.
- (٤) كشف الظنون ٥٨٣ / ٤.
- (٥) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٨٥.
- (٦) الأعلام ٢٤٢ / ٢.
- (٧) المصدر السابق ٣٣٣ / ٢.

١٤ - في الفلك :

- منظومة محمد بن ابراهيم الغزاري الحتوني سنة ٨٠ هـ (١)
- منظومة في معالم الاوقات لعبد الواحد بن محمد الحشدي الحتوني سنة ٨٣٨ هـ (٢)
- جامعة الجواهر في مطامع الكواكب الثابتة لمحمد بن أبي السعد ابن ظفيرة الحتوني سنة ٩٤٠ هـ (٣)

١٥ - في الحساب :

- المباحة في علمي الحساب والمساحة لابراهيم بن عمر الجعاعي الحتوني سنة ٨٨٥ هـ (٤)
- كنز الطلاب في علم الحساب ، لنور الدين علي بن محمد الزمزي المكي الحتوني سنة ٨٨٥ هـ (٥)
- الدرة البيضا في الحساب والفرائض ، لعبد الرحمن المغربي فرغ من نظمها سنة ٩٤٦ هـ (٦)

-
- (١) الا^٥علام ٢٩٣/٥
 - (٢) كشف الغنون ١٧٢٥/٢
 - (٣) المصدر السابق ٥٧٧/١
 - (٤) المصدر السابق ٢١٦/١
 - (٥) المصدر السابق ٣٨٦/٤
 - (٦) المصدر السابق ٧٣٨/١

المنظومات التحويية :

كان لعلم النحو النصيب الا^١ وفي منذ أن نشأ فن نظم العلوم ،
فقد أشارت بعض المصادر الى أن المخليل بن أحمد الفراهيدى المتوفى
سنة ١٧٥ هـ قصيدة في النحو جاء فيها : (١)

فَانْسُقْ وَبِلْ بِالْوَاوِ قَوْلُكَ كَلَّمْ
وَبِلْآ ، وَثَمَّ ، وَأَوْ ثَلَيْسَتْ تَصْعَبُ
الْفَاءُ نَاسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا

وسيلها رَحْبُ الْمَذَاهِبِ شَعَبُ

وإذا صحت نسبة هذه القصيدة إلى المخليل فتكون أقدم منظومة
عُرفت في علم النحو ، وأعلى الأصح أول منظومة في هذا الفن ، حيث
شك بعض الباحثين في نسبة هذه القصيدة إلى المخليل لسببين : (٢)

الأول : أن روح هذا الشعر تنفي أن يكون للمخليل .
والثاني : أن الذين ترجعوا للمخليل لم يذكروا أن له قصيدة في النحو .
وأيًا ما كان الأمر ، فإن النحو المنظوم قد بدأ منذ بدايته
النظم في العلوم الأخرى ، يدل على ذلك قول أبي حيان وهو يتحدث
عن أحمد بن منصور اليشكرى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ : ((أحمد بن منصور
اليشكرى وقتله على كتاب في النحو مرتجز ، هذه الأرجـوزة

(١) الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق د. الطناحي ص ٢٩٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٠ ، ٣٠٠ .

ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتاً ، ذكرني خطبته ما نصه : إني اعتدت تأليف هذه الأبرجوزة لما وجدت كثيراً من سبقني إليها قصر عن مقصدي فيها بتطويل بعيد المعنى ، واختصار نثر المجتنى ، واخترت أواسط الأثرين بين الإيجاز والخلالة ، ولم أجرد مذهباً بعينه ، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجة عندي ، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه كلها للإيضاح (١) منه .

فقول اليشكري : ((وجدت كثيراً من سبقني)) يدل دلالة واضحة على أن نظم النحو قد بدأ مبكراً ، لكن مع شديد الأسف لم نسمعنا المصا در بذكر المنظومات النحوية التي سبقت منظومة اليشكري ، ولعلها ضاعت فيما ضاع من تراثنا العظيم .

بيد أنه وردت إشارة عابرة في كشف الظنون مفادها أن المكسائي له منظومة رائية في العوامل النحوية عددها أربعة وثلاثون بيتاً ، قال صاحب الكتاب : ((المصا در في النحو : لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي الختوني سنة ٣٧٧ هـ . ولم يلى بن فضال المجاشعي القيرواني الختوني سنة ٤٧٩ هـ ، والمكسائي رائية وهي أربعة وثلاثون بيتاً أولها :

أَيَا طَائِبِ الإِعْرَابِ دُونَكَ جُمْلَةٌ
(٢)
مِنْ أَحْرَفِ الْفَتْحِ لَكَ فِي شِعْرِ

(١) تذكرة النحاة ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ص ٢٢٠ .

(٢) كشف الظنون ١١٧٩/٢ .

هكذا ذكر صاحب كشف الظنون الكسائي دون ذكر اسمه كاملاً ،
أوتاريخ وفاته ، فأي الكسائيين أراد ؟ هل هو علي بن حمزة الكسائي
الدامم الملقب النحوي ، وأحد القراء السبعة المتوفى سنة ١٨٩ هـ ؟
(١)

أوهو محمد بن يحيى البغدادي الملقب بالكسائي الصغير
المتوفى سنة ٢٨٨ هـ ؟ (٢)

أما الكسائي الصغير فلم تذكر المصادر أنه كان نحويًا أو شاعرًا ،
وانما كان مقربًا ، قال عنه ابن الحزري : ((مقرب محقق جليل ، شيخ
متدرّث)) . (٣)

وإذا انتفى هذا ، فيكون المراد بالكسائي في نص مؤلف
كشف الظنون هو الكسائي الكبير علي بن حمزة ، فعلى الرغم من كونه
لفويًا نحويًا ومن القراء السبعة ، فقد كان شاعرًا مقلًا . (٤)

والمعجب في الأمر أن كتب التراجم لم تشر إلى منظومته الرائية
هذه ، لكنها تذكر أن له قصيدة في الحث على طلب تعلم النحو
أولها : (٥)

إِنَّا النَّحْوُ قِيَّاسٌ يَتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَنْتَفَعُ

(١) وقيل ١٨٢ أو ١٨٣ هـ أو ١٩٢ هـ ، بغية الوعاة ٢ / ١٦٤ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٣٧٩ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٣٧٩ .

(٤) تاريخ الأدب العربي د . عمر فروخ ٢ / ١٣٧ .

(٥) معجم الأدباء ١٣ / ١٩١ ، إنباء الرواة ٢ / ٢٦٧ ، بغية

الوعاة ٢ / ١٦٤ .

وفي موضع آخر يفاخئنا صاحب كشف الظنون بأن محمد بن
ابراهيم بن حبيب له قصيدة في النحو ، حيث يقول : ((قصيدة نسي
النحو لابن حبيب محمد بن ابراهيم النحوي المذكور آنفا)) . (١)

ومحمد بن ابراهيم هذا هو محمد بن ابراهيم بن حبيب
ابن سمره بن جندب الصحابي أبو عبد الله الغزاري التوفى نحو
سنة ١٨٠ هـ . (٢)

كان نحويًا غامضًا جيد الخط ، كما كان عالمًا بالفلك ، وله
في قصيدة . (٣)

وكما لم تشر المصادر الى أن للكسائي منظومة نحوية ، كذلك
لم تشر المصادر أيضا الى أن للغزاري منظومة في النحو ، بل تذكر أن له
قصيدة في الفلك .

على أنني لا أجزم هنا بصحة نسبة هذه المنظومات الى كل من
الخليل ، والكسائي ، والغزاري ، لكن أرى أنه إما كان هو لا الثلاثة
نحاة ، وشعرا في الوقت نفسه ، فإنه ليس ببعيد أن تكون نسبة هذه
المنظومات إليهم صحيحة ، مما يؤكد القول بأن نظم النحو قد بدأ
مبكرا جدا .

(١) كشف الظنون ١٣٤٥/٢ .

(٢) الأعلام ٢٩٣/٥ .

(٣) بغية الوعاة ٩/١ .

أشهر المنظومات في النحو والصرف :

جمع الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد عدداً من المنظومات في النحو والصرف يقرب من خمسين منظومة^(١)، مرتبة على حسب تاريخ الوفاة الكال ناظم ، سأقوم بسردها ، ثم أنيلها بالمنظومات التي لم يشر إليها الباحث .

- منظومة لأحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ.
- ملحة الاعراب المحررى البصرى المتوفى سنة ٥١٦ هـ.
- أرجوزة لأحمد بن عبد العزيز بن هشام الشنترى ، كان حيا سنة ٥٥٣ هـ.
- أرجوزة الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ.
- منظومة لسالم بن أحمد سالم المعروف بالمنتجب ، المتوفى سنة ٦١١ هـ.
- الدورة الألفية لابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ.
- الوافية ، لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.
- منظومة لنجم الدين الخضراوي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ.
- أرجوزة لشهاب الدين أبي شامة المتوفى سنة ٦٦٥ هـ.
- الألفية لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ.
- أرجوزة ميمية لأبي الحسن حازم بن محمد القرطاجني المتوفى سنة ٦٨٤ هـ.
- منظومة لشهاب الدين الخولي المتوفى سنة ٦٩٣ هـ.

(١) المجلة العربية العدد الثامن ، السنة الخامسة محرم ١٤٠٢ هـ

- نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب لأبي حيان الندلسي
الحنوفى سنة ٧٤٥ هـ ام بكتليها .
- الطرفة ، إعلاء الدين طيمرس الحنوفى سنة ٧٤٩ هـ .
- القحفة العردية ، لابن العودي الحنوفى سنة ٧٤٩ هـ .
- أرجوزة في العقصور والمدود لشمس الدين الهوارى الحنوفى سنة
٧٨٠ هـ .
- منظومة لتقي الدهين البغدادي الحنوفى سنة ٧٨١ هـ .
- الحلاوة السكرية ، لشعبان بن محمد بن داود المصرى الحنوفى سنة
٨٢٨ هـ .
- كفاية الغلام في إعراب الكلام المؤلف السابق .
- أرجوزة لشهاب الدين بن عريشاه الدمشقي الحنوفى سنة ٨٥٤ هـ .
- ملخص تجميع الطحطاوى لشمس الدين الباعوني الحنوفى سنة ٨٧١ هـ .
- ألفية ، لعبد العزيز المحطى المكناسي الصيموني الحنوفى سنة ٨٨٠ هـ .
- الفريدة ، لجلال الدين السيوطي الحنوفى سنة ٩١١ هـ .
- الألفاظ النحوية ، لعصام الدين بن عريشاه الاسفراييني الحنوفى
سنة ٩٥١ هـ .
- الدرة البهية في نظم الأجرومية ، لشرف الدين العمريطي ،
فرغ منها سنة ٩٧٦ هـ .
- الفرائد الجميلة ، لأبراهيم الكرمانلي الحنوفى سنة ١٠١٦ هـ .
- جوامع الاعراب وجوامع الآداب ، لعمر الفارسكوري الحنوفى سنة
١٠١٨ هـ .
- شعر كثير في مسائل نحوية مختلفة المدون بشرى الحنوفى سنة ١٠٢٥ هـ .

- ألفية ، لعلي الأجهوري المالكي المتوفى سنة ١٠٦٦ هـ .
- منظومة ، لحسن المعطار المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
- الإخبار بالطرف أحمد الخضرى الديماطي المتوفى سنة ١٢٨٧ هـ .
- منظومة الخزانة في علم الصرف ، ومنظومة جوف الغرا في علم النحو
- لنصيف الميازي المتوفى سنة ١٢٨٨ هـ .
- التحفة الحسينية في القواعد النحوية ، لزين الدين العرصي الصباد
- المتوفى سنة ١٣٠٠ هـ .
- نظم المقصود لأحمد عبد الرحيم الطهطاوي المتوفى سنة ١٣٠٢ هـ .
- الجبل الطليح ، محمود محفوظ الدمشقي الأزهري الذي كان
- حيا قبل سنة ١٣٠٥ هـ .
- خلاصة التصريف ، لمصطفى محمود القناوي المتوفى في حدود سنة
- ١٣١٠ هـ .
- الدورة المتينة في علم النحو لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي
- فرغ منها سنة ١٣٢٢ هـ .
- خزائن القواعد النحوية وصائدة الشوارد العربية ، لمحمد الأمير
- الصعيدى النعماني الأزهري من علماء القرن الرابع عشر الهجري .
- أرجوزة في أحكام الجمل في الاعراب لعبد الله السالمي المتوفى
- سنة ١٣٣٢ هـ .
- السبك المعجب لمعاني حروف مغني المبيب المولاي عبد الحفيظ
- ابن مولاى حسن سلطان المغرب المتوفى سنة ١٣٥٦ هـ .
- الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة ،
- المعروف بألفية ابن بون ، المتوفى بعد سنة ١٣٠٠ هـ .

- حديقة التصريف في علم التصريف ، لعبد الرحمن بن أحمد الكسلان
من علماء القرن الرابع عشر الهجرى .
- خلاصة النحو ، ليوسف بن المعارف الشهيد . (١)
- أما المخطوطات التي جمعتها ولم يشر إليها الباحث فهي : (٢)
- المعلم في النحو ، لمبارك بن فاخر بن الدباس النحوى الحنوفى
سنة ٥٠٠ هـ .
- العقيد ، لعبد الرحيم بن علي الأستوى الحنوفى سنة ٧٠٩ هـ .
- قصيدة في العربية ، لفخر الدين محمد بن مصطفى الدوركى
الحنفى الحنوفى سنة ٧١٣ هـ .
- المنقول في نظم المنقول في النحو ، لشمس الدين أبي عبد الله
محمد بن الحسين الموصلى الخليلي الحنوفى سنة ٧٣٥ هـ .
- اللباب في علم الاعراب ، للمشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن
الحويدي ، الحنوفى سنة ٧٤٩ هـ .
- منظومة تذكرة الغرب ، للمؤلف السابق .
- أرجوزة في التصريف لمحمد بن عيسى بن عبد الله السكسي المصري
الحنوفى سنة ٧٦٠ هـ .
- القصيدة الخونية في الأحاجي والألغاز النحوية ، للمشيخ أبي سعيد
فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ الشعلبي الأندلسي الحنوفى
سنة ٧٨٣ هـ .

(١) لم تذكر المصادر تاريخ وفاته .

(٢) اعتمدت على المصادر الآتية : بغية الوعاة ، وكشف الظنون مع ذيله ،

والإعلام .

- مساعد الطلاب في الكشف عن قواعد الاعراب ، احمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف المعروف بالمرجاني المتوفى سنة ٨٢٧هـ.
- الجوهرة في النحو ، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الحريري المتوفى سنة ٨٣٣هـ.
- منظومة الشهد في النحو ، لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ.
- التائية في النحو ، الشيخ ابراهيم الشبستري المتوفى سنة ٩١٧ هـ ، سماها نهاية المهجة.
- تحفة الاحباب في التصريف ، الشيخ عبد العزيز بن عبد الواحد الحكناسي ، المتوفى سنة ٩٦٤ هـ.
- غنية الاعراب في النحو الموءلف السابق .
- الاعراب في نظم قواعد الاعراب ، لمحمد بن معروف المرزنجي ، المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ.
- كفاية الطالب في نظم كافية ابن الحاجب ، الموءلف السابق .
- جمال الآجرومية ، للسيد رفاعة بك بن بدوي الطهطاوي ، المتوفى سنة ١٢٩٠ هـ.
-
- الزهرة المقتطفة ، منظومة في الجمل النحوية ، لأبي عبد الله ابن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الطبيب المتوفى بعد سنة ١٢٧٠ هـ.

- الحلة البهية في نظم الآجرومية ، انجم الدين محمد بن محمد
الفزري العامري الدمشقي . (١)
- عدة المعرب وعدة المغرب ، لظاهر بن محمد صالح الجزائري . (٢)
- منح الوهاب في قواعد الاعراب ، ليوسف الشهيد المرنأوي . (٣)
- منظومة في النحو لزين الدين بن علي الدماطي . (٤)
- منظومة في النحو والصرف ، السيد خلف بن عبد المطلب الحويزي . (٥)
- منظومة جمع الجوامع ، لعبد الله بن محمد الطلق بابن فودي . (٦)
- عدد أبياتها أربعة آلاف ومائتان وخمسة وأربعون بيتا .
- منظومة أخرى له سماها لح المرق .
- وله منظومة في الصرف سماها الحصن الرصين .
- ولا ريب في أن هناك كثيرا من المنظومات لا تزال مجهولة .

(١ - ٥) وردت هذه المنظومات في كشف الظنون ، ولم يذكر المؤلف

تاريخ وفيات أصحابها .

(٦) مجلة اللسان العربي ، المجلد السابع عشر ، الجزء الأول عام

١٣٩٩ هـ ص ٧١ وفيها أنه ولد عام ٧٦٠ م .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

التَّعْرِيفُ بِالْأُلْفِيَّةِ

مصطلح الألفية :

شاع في القرون المتأخرة ^(١) لفظ ألفية المنسوب إلى ألف ، وأُطلق على الغصائد المطولات ، التي تبلغ عادة ألف بيت ، بغض النظر عن الزيادة أو النقصان .

وأول من استخدم هذا اللفظ - فيما أعلم - العلامة يحيى بن معطر ، المتوفى سنة ٦٣٨ هـ ^(٢) ، حيث نظم أرجوزة في النحو تبلغ ألف بيت ، سماها الدرة الألفية ، حيث نرعى ذلك في قوله : ^(٣)

وَالْفَصْلُ وَالْقَدْبُ وَقَصْرُ مَا يَمْدُ
وَشَدُّ مَا خَفَّ وَفَكُّ مَا يَشْدُ
تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ الرُّوِّيَّةُ
هَذَا تَمَامُ الدُّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ

ثم توالى المنظومات بعد ذلك حاكمة هذا المصطلح ، ومنها :
ألفية الإمام العلامة محمد بن عبد الله بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ^(٤) .
في النحو والصرف التي هي موضوع هذا البحث .

متى وأين نظم ابن مالك ألفيته ؟

نظم ابن مالك ألفيته في النحو والصرف في بلدة حماة ^(٥) ،

(١) من القرن السابع الهجري وما يليه .

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ .

(٣) شرح ألفية ابن معطر ٢ / ١٣٨٨ ، ١٣٩٨ .

(٤) بغية الوعاة ١ / ٩٣٠ .

(٥) شرح الكافية الشافية تحقيق د . عبد النعم هريدي ١ / ٤٦ .

وذلك قيل أن يستقر بدمشق ، وألفيته هذه هي اختصار لمنظومته الكبرى
المسماة الكافية الشافية التي يبلغ عدد أبياتها ما يقرب من ثلاثة آلاف
بيت ، وهي على التحديد : نيف وخمسون وسبعائة وألفا بيت كما نص على
ذلك في آخرها ، حيث قال : (١)

وقد جعلت نَظْمَ هَذَا الْبَابِ مَكْلًا أَبْوَابَ ذَا الْكِتَابِ
فَالْحَمْدُ لَهُ عَلَى تَكْمِيلِهِ مِثْرًا مَا رِيمَ فِي تَحْصِيلِهِ
أَبْيَاتُهُ أَلْفَانِ مَعَ سَبْعِ مِائَةٍ وَزَيْدٍ خَمْسُونَ وَنِيفٌ أَكْلَهُ

أما السَّنة التي نظم فيها ابن مالك ألفيته فلم تشر المصادر التي
عدت إليها إلى شيء من ذلك .

إلا أن محقق كتاب شرح الكافية الشافية رجَّح أن يكون ابن مالك
ألف منظومته الكبرى الكافية ما بين عامي ٦٢٥ و ٦٥٠ هـ (٢) ، وبما أن
الألفية هي تلخيص للكافية الشافية فيكون قد نظم الألفية بعد الكافية
بلا ريب .

والناظر في الألفية وما اشتملت عليه من تنظيم وترتيب لا يسواب
النحو ومساائله يلاحظ أن ابن مالك ما نظم ألفيته إلا بعد أن رسخت
قدمه في علم النحو ، وهذا لا يكون إلا بعد تقدُّمه في السن . وإذا كان
ابن مالك قد توفي سنة ٦٧٢ هـ ، فإني أرجح أن يكون قد نظم الألفية
بعد عام ٦٥٠ هـ ، والله أعلم .

(١) شرح الكافية الشافية بتحقيق د . عبد المنعم هريدي ٢٢٥٢/٤ .

(٢) المصدر السابق ٥١/١ .

سبب نظم الألفية :

هناك عدة عوامل دفعت ابن مالك إلى نظم ألفيته ، من أهمها :

أولا - تأثره بالألفية ابن معطي .

وهذا يتضح من قوله في مقدمة الألفية :

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سَخَطٍ نَائِقَةً أَلْفِيَةَ ابْنِ مُعْطِي

مما يؤيد أن ابن مالك نظر في الألفية ابن معط وأعجب بها ، فأراد أن ينسج على منوالها ، بل قد ذكرت المصادر أن ابن مالك كان يُقَرى الألفية ابن معط لتلاميذه . (١)

ثانيا - إختصار منظومته الكبرى الكافية .

لا ريب في أن ابن مالك نظر في منظومته الكافية الشافية ، فوجدها مفردة في الطول ، فضلا عما اشتملت عليه أبياتها من شواهد وأمثلة كثيرة ، هذا مع بسط الأحكام والقواعد النحوية كما نص هو على ذلك في مقدمتها حين قال : (٢)

فَمُعْظَمُ الْغَنِّ بِهَا مُبْسُوطٌ وَالْقَوْلُ فِي أَبْوَابِهَا مَبْسُوطٌ

فأراد أن يختصرها ، مع مراعاة استيفاء الأحكام والقواعد النحوية ، فنظم ألفيته هذه حيث قال في مقدمتها : (٣)

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق د . الطناحي ص ٤٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٥٦٠ .

(٣) الألفية ابن مالك خبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٠ م ص ٩ .

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْغِيَاةِ مَقَاصِدُ النُّحُوبِ بِهَا مَحْوِيَةٌ
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى يَلْفُظُ مُوجَزٍ وَتَهْطُ الْجَذَلُ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ
وقال في ختامها : (١)

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهَامَاتِ اشْتَمَلُ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةِ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِإِلْخَاصَةٍ
ثالثا - عصر ابن مالك :

فعلى الرغم من أن الشرق كان ((يضطرب بحروب الصليبيين ،
وفتن التتار ، كانت قافلة العلم والأدب تسير في غير توقف ، ولا تعثر ،
بل كانت مصر والشام مسرحا لنهضة فكرية واسعة المدى ، وبخاصة
في علوم النحو والمغة والقراءات إلى جانب علوم الدين من فقه وحديث
وتفسير)) . (٢)

فهذه البيئة العلمية التي عاش فيها ابن مالك كانت دافعا له
إلى البحث والتصنيف في شتى العلوم نشرا ونظما .

رابعا - قدرته على النظم :

كان ابن مالك يملك شاعرية فذة ، ((فقد كان نظم الشعر
سهلا عليه : رجزه وطوله وبسيطه وغير ذلك)) . (٣)

(١) ألفية ابن مالك طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٠ م ص ٨٠ .

(٢) كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ص ٧ .

(٣) بلفية الوعاة ١/ ١٣٠ .

وقد بلغ عدد أبياته أكثر من عشرة آلاف بيت في النحو، واللغة
والغرامات (١).

وَزْنُ الْأَلْفِيَةِ وَحَرِّهَا :

نظم ابن مالك ألفيته على وزن بحر الرجز، وهو مأخوذ من قولهم:
ناقة رجزاء : إذا ارتعشت عند قيامها لضعف يلحقها، فلما كان
هذا الوزن فيه اضطراب سمي رجزا تشبيها بذلك. (٢)

والأصل في وزنه * مستفعلين * ست مرات، وإذا نُظم على ثلاث
تفعيلات أي * مستفعلين * ثلاث مرات يسمى مشطور الرجز.

وألفية ابن مالك يمكن أن تكون من بحر الرجز التام أو من مشطوره.
فإذا عدت من الرجز التام فيكون وزنها :

مستفعان / مستفعلين / مستفعلين / مستفعلين / مستفعلين

نحو قوله :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِيكَ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِيكَ

فيكون صدر البيت وعجزه بيتا كاملا مستقلا.

وإذا عدت من مشطور الرجز، فيكون وزنها :

مستفعلين / مستفعلين / مستفعلين

نحو: قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِيكَ

(١) التسهيل لابن مالك ص ٤٤.

(٢) كتاب الكافي في العروض والقوافي المخطيب التبريزي ص ٧٧.

ويكون صدر البيت بيتا مستقلا ، وعجزه بيتا مستقلا ، وهذا يبلغ عدد أبيات الألفية ألفي بيت .

وهذا الذي جعل بعض الشراح يذهبون الى أن لفظ ألفية منسوب الى ألفين ، وليس الى ألف ، ولا يخفى بعده .^(١)

ولعل السبب الذي حمل كثيرا من العلماء على أن يختاروا هذا البحر لينظموا علومهم على وزنه هو سهولة نظمه ، « وذاك لأنه غير مُعَقَّد ، ولما يقع فيه الانكسار بل ينعدم ، بسبب أنه يجد من الانفعالات النفسية ، وحركات الجسم المصاحبة له ما يشبه الضوابط الإيقاعية التي تحول دون انتشار النفسي ، كما أنه .. لا يُتقيد فيه بالمزاوجة الحرفية بين عروضه وضربه ، أي لا يلتزم فيه بنظام التقفية والتجاوب الصوتي بين أطرافه وخواتمه » .^(٢)

حتى إن بعض العلماء لم يجعل المنظومات التي من هذا البحر من القصائد .^(٣)

إلا أنه يمكن إطلاق لفظ قصيدة عليها تجوزا ، وذلك من حيث مشابهتها القصيدة في تعلق بعضها ببعض ، وفي كونها من بحر واحد .^(٤)

(١) بنظر شرح الحكودي (حاشية أحمد عبد الفتاح الطوى) في

الهامش ص ٤ ، وحاشية الصبان ١٦ / ١ .

(٢) المعروض تهذيبه وإعادة تدوينه للشيخ جلال الحنفي ص ٤٨٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٥٦ .

(٤) حاشية الصبان ١٦ / ١ .

اسم آخر للألفية :

- شاع بين الناس اسم آخر لألفية ابن مالك ، وهو اسم الخلاصة ،
حتى إن بعض شراح الألفية اختاروا هذا الاسم في تسمية شروحهم ، ومن
هذه الشروح على سبيل المثال :
- الحقايد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، للشاطبي ت ٧٩٠ هـ . (١)
 - وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزى ت ٨٣٣ هـ . (٢)
 - وبلغت ذى الخصاصة في حل الخلاصة لمحمد بن محمد الأسدي
القدسى ت ٨٠٨ هـ . (٣)
 - ووقع الخصاصة عن قراءة الخلاصة ، لابن هشام الانصارى ت ٧٦١ هـ . (٤)
- وسبب شيوع هذا الاسم هو ما قاله ابن مالك في ختام الألفية :

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ

- فقد صرح في هذا البيت بأن الألفية اختصار لمنظومة الكبرى الكافية
وخلاصة لها ، قال المكودي : « ولم يسمها الناظم خلاصة ، وإنما سُميت
خلاصة بعد نظمها ، لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية » . (٥)
- وفي هذا رد على من قال إن ابن مالك سَمَّى ألفتة الخلاصة . (٦)

-
- (١) هو ابراهيم بن موسى بن محمد الفرناطي الشاطبي ، وكتابه هذا تحت التحقيق بجامعة أم القرى .
 - (٢) هو أبو الخير محمد بن الخطيب ، وكتابه هذا مطبوع بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس .
 - (٣) كشف الظنون ١/ ١٥٤ .
 - (٤) يقع في أربعة مجلدات وهو غير أوضح المسالك * الألفاظ . ٤٧/٤ .
 - (٥) شرح المكودي ص ٢٤٨ .
 - (٦) ينظر : كشف الظنون ١/ ١٥١ ، ودائرة المعارف الإسلامية ١٦/ ١٦ .

عدد أبيات الألفية :

اختلف شرح الألفية في عدد أبياتها ، حيث ذكر بعضهم أنها تنقص عن الألف ستة أبيات ، وأخير بعضهم أنها ألف بيت على التمام ، (١) ومن هذا الاختلاف ما ذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية في باب النكرة والمعرفة أن قول ابن مالك في الكافية :

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوُ : غَيِّنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ
ربما أُثْبِتَ هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها . (٢)

وما ذكره الدكتور علي عيود الساهي في كتابه : (المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية) أن ابن هشام في أوضح المسالك في باب الاشتغال قال : وجدت في نسخة بعد قوله :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فَعَلٍ سَتَقَرُّ أَوَّلًا
البيت الآتي :

وَانْصَبَّ إِذَا مَا خِيفَ مِنْ أَنَّ يَلْتَمِشَ

مُفَسِّرٌ بِالْوَصْفِ مُخْتَارًا وَقِشْ (٣)

(١) حاشية الصبان ١/ ١٦٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٠٨ .

(٣) المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية ص ١٣٧ ، وقد عدت إلى شرح ابن هشام أوضح المسالك ، في كلتا الطبعتين ، الأولى بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر ، والثانية الطبعة التي عليها تعليقات عبد المتعال الصعدي ، طبعة دار العلوم ، ولم أعر على نص ابن هشام الذي أورده الدكتور علي عيود .

ومنه أيضا ما ذكره ابن حمدون في حاشيته ^(١) أن الحكودي ذكر
في الشرح الكبير أن غالبا قدم عليهم من العراق ، يذكر أن أهل العراق
يزيدون في آخر خطبة الألفية بعد قول ابن مالك :

وَاللَّهُ يُقَضِّي بِهَبَاتٍ وَأَنْسَرَهُ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

البيت التالي :

فَمَا يُعْبَدُ وَجِلٌّ مِنْ ذَنْبِهِ غَيْرُ دَعَاءٍ وَجَاءَ رَبِّهِ

ويبدو لي أن سبب هذا الاختلاف هو كون الألفية اختصارا
للمنظومة الكبرى الكافية ، إذ إنه من الممكن أن يقع التشابه بين بعض
أبيات الكافية وأبيات الألفية ، حيث إن هناك أبيات كاملة في الألفية
مأخوذة نصا من الكافية دون تغيير .

ومن ذلك على سبيل المثال :

قوله في الألفية في باب الابتداء :

وَبَعْدَ أَوَّلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ حَتَّمْ وَفِي نَصْرِ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

وَبَعْدَ وَأَوْعَيْتَ مَفْهُومَ مَعِ كَيْدَلٍ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

وقوله في الكافية في الباب نفسه : ^(٢)

وَبَعْدَ أَوَّلَا التَّزَمُوا حَذَفُ الْخَبَرِ وَفِي صَرِيحٍ قَسَمِ ذَاكَ اسْتَهَرَّ

وَبَعْدَ وَأَوْعَيْتَ مَفْهُومَ مَعِ كَيْدَلٍ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

(١) حاشية ابن حمدون على شرح المكدوي ١٦/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٣٥٣ .

فكما هو واضح أن البيت الثاني من بيتي الألفية موجود أصلا في الكافية ، ومثل ذلك كثير .^(١)

وقد قمت بعد أبيات الألفية معتمدا على نسخة مطبوعة لها بدار الكتب المصرية بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٨ هـ الموافق ١٧ إبريل ١٩٣٠ م ، فوجدت أن عدد أبياتها اثنان و ألف بيت مع المقدمة والخاتمة وبيت الشاهد الوحيد الذى أورده ابن مالك في باب المذموم له وهو :

لَا أَعُدُّ الْجَيْنَ عَسَنَ الْمُهَيَّجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُرُّ الْأَعْدَاءِ^(٢)

مصادر الألفية :

هناك ثلاثة مصادر أساسية للألفية :

الأول - منظومة الكافية الشافية .

الثاني - ألفية ابن معطي .

الثالث - ملحمة الاعراب المحررى البصرى .

أما الكافية الشافية فهي - كما تقدم - المنظومة الكبرى لابن مالك ، والتي تبلغ ما يقرب من ثلاثة الاف بيت ، ثم اختصرها في ألف بيت . ولما كانت الألفية هي خلاصة الكافية فلا ريب في أن الفرع يعتمد اعتمادا كبيرا على الأصل مع تغيير يسير في العرض والترتيب .

(١) ينظر مثلا : باب ان واخواتها ، وباب الاشتغال .

(٢) تحدثت عن هذا الشاهد بالتفصيل في بحث شواهد الألفية .

وأما ألفية ابن معط فتعد مصدرا من مصادر ألفية ابن مالك من حيث الخلاص عليها ، وتأثره بها ، وتدرسه لها ، كما سبق بيانه .

وأما طحة الاعراب - وهي أرجوزة نحوية تبلغ ما يقرب من أربعمائة بيت للحريري البصري المتوفى سنة ٥١٦ هـ ^(١) ((فمن الظاهر بالاستقراء تأثر خلاصة ابن مالك للألفية بطحة الحريري كأوضح ما يكون التأثر في تقسيم بعض أبوابها وترتيبها ، وإن تكن أبواب الخلاصة . . . أوفى وأغزر ، والصرف فيها أوسع وأكثر ، ولكن الطحة تتفق مع ذلك رائدة متقدمة في ميدان النظم النحوي المطول ، وفي وضع حجر الأساس لأبواب النحو وتقسيماته ، وترتيب كل ذلك ترتيبا علميا سليما لم يلبث أن اقتدى به كل من جاء بعد ذلك من الناطقين في منظوماتهم ، وفي مقدمتهم ابن معط في ألفيته ، ثم ابن مالك في ألفيته ، وكذلك غيرها فيما نظموا ، فنحن نجد في كل ما جاء بعد الطحة من المنظومات ما وجدناه في الطحة من مقدمة ، ثم من بداية تقليدية بباب الكلام ، ثم من توالي أبواب النحو والصرف على نحو متشابه أو متقارب ، ثم من خاتمة مناسبة قصيرة في النهاية)) ^(٢)

وهناك - بلا ريب - مصادر أخرى للألفية ، وهي كتب النحاة المتقدمين التي أفاد منها ابن مالك ، كسيبويه ، والكماني ، والفراء ، وأبي علي الفارسي ، وغيرهم من نحاة المدرستين ، وهذا بيد وجليا

(١) بغية الوعاة ٢/٢٥٧ .

(٢) من بحث كتبه الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد بعنوان : بين ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك ، مجلة الدارة ، العدد الثاني

من بعض المسائل الخلفية التي يذكرها ابن مالك في ألفيته . (١)

الأبواب والفصول النحوية في الألفية :

اشتطت الألفية على واحد وستين بابا ، وسبعة عشر فصلا ،
محتوية في مجموعها مسائل النحو والصرف .

فقد بدأ ابن مالك ألفيته بمقدمة عددها سبعة أبيات ، ثم تلاها
باب الكلام وما يتألف منه ، فباب المعرب والمبني ، فباب النكرة والمعرفة .
وهكذا الى أن ختمها بباب الادغام ، فخاتمة عددها أربعة أبيات .

(١) قد عقدت فصلا خاسا لهذه المسائل ، ينظر الفصل السادس من
هذا البحث .

الفصل الثامن

الهيئة الألفية وشبه روحها

أهمية الألفية

نالت ألفية ابن مالك شهرة كبيرة فاقت معظم كتب النحو ،
فقد بلغت من الشهرة والذيع والانتشار ما بلغه كتاب سيبويه ، فكما
أنه إذا أُخِلِقَ لفظ " الكتاب " دون إضافة فإنه لا يُراد به إلا كتاب
سيبويه ، فكذلك الألفية إذا أُطِلِقت دون إضافة فإنه لا يُراد بها إلا ألفية
ابن مالك .

وقد اهتمت الأوساط العلمية بالألفية اهتماما بالغا ، فمنذ
تأليفها والعلماء يتبارون في شرحها ، والتعليق عليها ، وسير غورها ، وظلاب
المعلم يتباهون بحفظها ، وفهم ما أشكل منها ، وهكذا استمر الاهتمام
بالألفية ، حتى أصبحت اليوم تدرس في كثير من المعاهد والكلية فسي
مختلف أنحاء العالم .

وعليه ، فإنه يبرز سؤال محير ، وهو :

ما سبب شهرة ألفية ابن مالك والاهتمام بها ؟

أهو العظ ؟ فقد قيل : إن حظوظ الكتب كحظوظ الناس
يصيبها ما يصيبهم من ذيع وخمول . (١)

أم هو أبوحيان الأندلسي الذي قيل عنه : إنه هو الذي جسّر
الناس على مصنفات ابن مالك ، ورغبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها ،
وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقلها ؟ . (٢)

(١) الفصول الخمسون ص ٤٧ .

(٢) بغية الوعاة ٢٨٢/١ .

أقول : ليس هذا ولا ذاك .

أما كون الحظ سببا في شهرة الألفية وأهميتها فهذا مردود من وجهين :

أحدهما : إن شهرة أي كتاب وأهميته تعتمد على التوفيق من الله سبحانه وتعالى ، ثم على الجهد الذي يبذله مؤلف الكتاب .

والثاني : هناك عشرات المنظومات والقوائد في النحو نُظِّمَتْ قبل وبعد الألفية ، ولم يُكْتَبْ لها هذا الذِوُوع والانتشار ، فهل ضرب الحظ بجرانه عند ألفية ابن مالك ولم يتعدّها إلى غيرها ؟

وأما ما قيل عن أبي حيان بأنه هو الذي جَسَّرَ الناس على مصنفات ابن مالك ... مما نتج عنه انتشار كتبه ومؤلفاته وخاصة الألفية ، فهذا مردود أيضا من عدة وجوه أهمها :

أولا : إن أبا حيان قد ذمّ الألفية ، وحطّ من شأنها ، ورماها بالنقص ونسأد الأحكام ، ولا أعلم أنّ أحدا قبله أو بعده حمل على الألفية هذه الحملة الجائرة . قال أبو حيان :

((وما حدّثني - يعلم الله - على الكلام في هذه الألفية رجوزة إلا النصيحة في الدين ، وإيهال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الانسان منها حكما فاسدا يظن أنه صحيح ، ومرجوحا يعتقد أنه ذو ترجيح ، فيسبني عليه فيما في كتاب الله والسنة النبوية ، فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية ، لا سيما مبتدئ أُلقي في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها بقايد النحو وفنّة ، قد أخذ تعظيمها عمّن يُزهى بحلّ شيء من مُشاكلها ، ويَبْجَحُ بالتّصدي إلى تبیین مُعضلها ، ويُوهم الأعمار أنه

معاني معانيها ، وباني مانيها ، وما هذه الأرجوزة إن هي إلا كنهضة
من دأما ، وتربة في يهما^(١) ومعذور من يقول بتفضيلها ، ويصول بتحصيلها ،
فإننا في زمان بُقائه يستنسر ، وحمأه يستحجر ، اللهم غفرا^(٢) .

هذا هو موقف أبي حيان من الألفية ، وهو موقف يجانبه الصواب
ولا ريب ، فكيف يكون سببا في اشتهاها ؟

وعلى الرغم من تحامل أبي حيان هذا التحامل الشديد على الألفية ،
إلا أنه قد يلتبس له العذر من حيث إنه رأى في الألفية بعض الميوب ،
- وهذه طبيعة البشر - فرآها كبيرة في حق رجل كابن مالك له مكانته
العلمية ، كما وصفه أبو حيان نفسه بأنه « إمام تزوّع برّياه الجالس ،
وئبّأى بروء ياه الجالس »^(٣) . فقال ما قال .

ثانيا : إن قول أبي حيان في نعه السابق : « لا سيّما مبتدئ »
ألقي في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها بمقاصد النحو وفيّة ، قد أخذ
تعظيمها عن من يُزها بحلّ شي من مشكلها ، ويسجح بالتصدي إلى
تبيين معظّلها (أكبر دليل على أن الناس قد اهتموا بمصنّفات ابن مالك
وخاصة الألفية قبل أن يتصدي أبو حيان لشرحها .

فما هو إذن السبب في شهرة الألفية والاهتمام بها ؟

(١) النغمة : الجرعة ، الدأما : البحر ، اليهما : الفلاة

التي لا يُبتدئ فيها ، يشير إلى عدم أهميتها .

(٢) شرح أبي حيان على الألفية ص ٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢ .

هناك عدة عوامل ساعدت على ذلك ، من أبرزها :

أولا : طريقة العرض والترتيب :

تُعد طريقة ترتيب الأبواب في الألفية هي الطريقة السُّلِّي التي ارتضاها الكثيرون ممن جاءوا بعد ابن مالك ، لأنها أكثر ملائمة ، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم ، وإنَّ أن هناك طرقاً أخرى مثل : طريقة ترتيب الأسماء أولاً ، فالأفعال ، فالحروف ، لكن هذه الطريقة تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولاً فأولاً .^(١)

وخلاصة القول : إن الطريقة التي اتبعها ابن مالك في ترتيب أبواب النحو في الألفية طريقة تعليمية تهدف إلى الفائدة التي توخاها ابن مالك من نظم ألفيته .

ثانياً : قلعة المسائل الخلافية :

لم يُكثر ابن مالك في ألفيته من ذكر مسائل الخلاف ، بمعنى أنه لم يُثقل كاهل الدارس لها بالخلاف الذي لا غائل من وراءه غالباً ، فالمسائل الخلافية - كما سيأتي -^(٢) ليست كثيرة ، فهو لم يعتمد ذكرها ، وإنما تأتي غالباً حسب ما يقتضيه السياق ، كذلك اقتصر على المسائل الخلافية المشهورة بين النحاة ، والتي لا يحسن اغفالها .

(١) النحو الوافي ١ / ١١٠ .

(٢) ينظر الفصل السادس من هذا البحث .

ثالثا : خلوها من الشواهد واستبدال الأمثلة بها :

سبق القول بأن ابن مالك لم يهتم بالشواهد في الألفية ، ففي الألفية كلها لم نجد إلا شاهدا واحدا في باب المفعول له ، لكنه يشير أحيانا إشارة عابرة إلى بعض الشواهد ، وقد تتبعناها فوجدتها (١) تنحصر في عشرين بيتا من أبيات الألفية مع الشاهد النصوص عليه . (١) إلا أنه أكثر من الأمثلة المضمنة على فهم القواعد والمصطلحات النحوية ، وقد يأتي للقاعدة الواحدة مثال أو مثالين أو ثلاثة ، وهذا بلا ريب يقصد به الإيضاح والإفهام .

رابعا : كون الألفية اختصارا للكافية الشافية :

وذلك أن ابن مالك عندما ألف منظومته الكافية الشافية التي تبلغ ثلاثة آلاف بيت تقريبا ، كأيد في تأليفها مشقة النظم ، إذ أن نظم العلوم وحققها ليس سهلا كما قد يتصوره الكثير ، حتى وإن كان الناظم على درجة كبيرة من الشاعرية .

ثم بعد ذلك اختصرها ، ولا ريب أن التلخيص أو الاختصار يأتي بعد مرحلة المكابدة والعناء ، نجاءت الألفية رائعة صافية ، فتلقتها الناس بالقبول ، وكأنه انزاح عنهم عبء ثقل ألأ وهو الكافية .

خامسا : مكانة ابن مالك العلمية :

كان ابن مالك ذا علم غزير ، وخلق كريم ، قال عنه واصفوه :

(١) ينظر الفصل الثالث المبحث الثاني .

« كان إماما في القراءات وعلمها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى
 في الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيها ، وأما النحو والتصريف
 فكان بَحرا لا يُجارى ، وحرّاً لا يُبَارَى ، وأما أشعار العرب التي
 يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ،
 ويتمجبون من أين يأتي بها . . . وكان أئمة في الاطلاع على الحديث ،
 فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ،
 فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ، وكان كثير العبادة ، كثير
 النوافل ، حسن السمّت ، كامل العقل » (١)

(١) بغية الوعاة ١/ ٦٣٠، ١٣٤٠.

شروح الألفية

حظيت ألفية ابن مالك بشروح كثيرة ، منها الطويل المشتمل ،
ومنها القصير الذي يهتم بالمعنى العام ، ومنها المتوسط بين الطول
والقصير . وقد اعتمدت في بيان هذه الشروح على المصادر الآتية :

كشف الظنون ، وبغية الوعاة ، ونهرس المخطوطات بمركز البحث
العلمي بجامعة أم القرى / قسم النحو . وهي على النحو التالي :

- شرح ابن النظم جمال الدين محمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٨٦هـ .^(١)
- شرح محمد بن أبي الفتح الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٠٩هـ .
-
- شرح محمد بن يوسف بن عبدالله بن محمود الجزري ، المتوفى
سنة ٧١١هـ .
- شرح ابراهيم بن هبة الله بن علي الأسنوي ، المتوفى سنة ٧٢١هـ .
- شرح ابراهيم الغزاري ، المتوفى سنة ٧٢٩هـ .
- شرح محمد بن علي بن هاني المتوفى سنة ٧٣٣هـ .^(٢)
- شرح محمد قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٧٤٤هـ .
- شرح تاج الدين بن التركماني ، المتوفى سنة ٧٤٤هـ .
- شرح أبي حيان الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٤٥هـ .^(٣)

(١) مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ،
دار الجيل بيروت .

(٢) مخطوط ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٤٥٩ نحو .

(٣) لم يكمله ، وقد نشره المستشرق سدن غليز في أمريكا سنة ١٩٤٧م
وهو مطبوع بالآلة الكاتبة واسم الشرح : منهج السالك .

- شرح حسن بن القاسم الراى المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. (١)
- شرح زين الدين عمر بن مظفر الوردى المتوفى سنة ٢٤٩ هـ.
- شرح أبي عبدالله محمد بن أحمد بن اللبان المصرى ، المتوفى سنة ٢٤٩ هـ.
- شرح جمال الدين عبدالله بن هشام المتوفى سنة ٢٦٢ هـ ، سماه دفع الخصاصة عن الخلاصة في أربعة مجلدات . وهو غير أوضح السالك .
- شرح محمد بن علي النقاش المتوفى سنة ٢٦٢ هـ .
- شرح محمد بن أحمد الأسنوى المتوفى سنة ٢٦٢ هـ .
- شرح ابراهيم بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٢٦٥ هـ .
- شرح بهاء الدين عبدالله بن عقيل المتوفى سنة ٢٦٩ هـ . (٢)
- شرح جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوى ، المتوفى سنة ٢٧٢ هـ . لم يكمله .
- شرح محب الدين القرشي المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .
- شرح محمد بن الحسين الأسنوى ، المتوفى سنة ٢٧٧ هـ .
- شرح محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردى ، المتوفى سنة ٢٧٦ أو ٢٧٧ هـ .

- (١) سماه : توضيح المقاعد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان / الطبعة الثانية .
- (٢) مطبوع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .

- شرح محب الدين الحلبي الملقب بناظر الجيهر ، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ.
- شرح محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الهواري ، المتوفى سنة ٧٨٠ هـ . (١)
- شرح برهان الدين ابراهيم بن عبدالله الحكرى المصرى المتوفى سنة ٧٨٠ هـ .
- شرح أحمد بن محمد القاسم بن جزي المتوفى سنة ٧٨٥ هـ .
- شرح ابراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ . (٢)
- شرح عبد الرحمن بن علي الكونى ، المتوفى سنة ٨٠٠ هـ تقرىبا .
- شرح ابراهيم بن موسى الانباسي ، المتوفى سنة ٨٠٢ هـ . (٣)
- شرح عمر بن علي الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ .
- شرح عبد الرحمن بن علي المكوى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ . (٤)
- شرح محمد بن محمد الاسدى ، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ .
- شرح محمد بن محمد بن شمرى بن أبي العدل المتوفى سنة ٨٠٨ هـ ، سماه : بلغة ذوى الخصاصة في حل الخلاصة .
- شرح يوسف بن الحسن بن محمد العموى المتوفى سنة ٨٠٩ هـ .
- شرح بهرام بن عبدالله المالكي المتوفى سنة ٨٠٩ هـ .
- شرح محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة ٨١٠ هـ ، سماه : طرح الخصاصة في شرح الخلاصة .

- (١) مخطوط ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٦٠/ نحو .
- (٢) سماه المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي في خمسة أجزاء ، وهي على الترتيب برقم : ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣/ نحو ، وهو الآن تحت التحقيق بجامعة أم القرى .
- (٣) مخطوط ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٧٧٨ نحو ، سماه : الدرة المضية .
- (٤) مطبوع مع حاشية أحمد بن عبد الفتاح الطوى الا زهرى ، دار الفكر .

- شرح شعيبان بن داود المصري ، المتوفى سنة ٨٢٨ هـ .
- شرح محمد بن الخطيب بن الحزري ، المتوفى سنة ٨٢٣ هـ . (١)
- شرح محمد بن أحمد بن مرزوق التلساني المتوفى سنة ٨٤٢ هـ ،
سماء : ايضاح السالك على ألفية ابن مالك .
- شرح منظوم لمحمد بن زين الدين ، المتوفى سنة ٨٤٥ هـ .
- شرح أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . (٢)
- شرح محمد بن محمد الاندلسي الشهير بالراعي المتوفى سنة ٨٥٣ هـ .
- شرح ابراهيم الكركي المتوفى سنة ٨٥٣ هـ .
- شرح ابراهيم النواوي المتوفى سنة ٨٥٤ هـ .
- شرح عز الدين الحسيني القيلوي المتوفى سنة ٨٥٩ هـ .
- شرح عبد الرحمن بن أبي بكر الشهير بالعيني ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ .
- شرح علي بن محمد الاشعري المتوفى سنة ٩٠٠ هـ تقريباً . (٣)
- شرح جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . (٤)
- شرح ابن غازي المكاسي المتوفى سنة ٩١٩ هـ . (٥)
- شرح أبي يحيى زكريا بن محمد الانصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ . (٦)

-
- (١) مطبوع ، بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م
واسمه : كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخصاصة .
 - (٢) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ١٤٨ نحو .
 - (٣) مطبوع ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
 - (٤) مطبوع ، بدار احيا الكتب العربية ، واسمه : البهجة المرضية .
 - (٥) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ٨٤٢ / نحو .
 - (٦) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ٨٥٢ / نحو .

- شرح محمد بن أحمد المصرى المعروف بالخطيب الشربيني ، المتوفى سنة ٩٧٧ هـ . سماه : فتح الخالق مالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك .
- شرح محمد الفارسي الحنبلي ، المتوفى سنة ٩٨١ هـ . (١)
- شرح بدر الدين محمد بن الرضي الفزى ، المتوفى في حدود سنة ١٠٠٠ هـ .
- شرح الألفية للمقرئ ، المتوفى سنة ١٠٤١ هـ . (٢)
- شرح الألفية للإسقاطي المتوفى سنة ١١٥٩ هـ . (٣)
- شرح محمد أمين بن خير الله الخطيب المصرى المتوفى سنة ١٢٠٣ هـ .
- شرح محمد بن مسعود العثماني المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ .
- شرح عبدالله بن الدليمي المتوفى سنة ١٢٣٤ هـ .
- شرح المختار بن بون الشنقيطي المغربي المتوفى بعد سنة ١٣٠٠ هـ .
- شرح أحمد بن زيني دحلان المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ . (٤)
- شرح عبد المجيد الشرنوبى ، المتوفى سنة ١٣٤٨ هـ . (٥)

اعراب الألفية

- اعراب الألفية للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ .

-
- (١) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ١٢١ / نحو .
 - (٢) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ٤٤٢ / نحو .
 - (٣) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ١٢٩ / نحو .
 - (٤) مطبوع ، وبهامشه البهجة الرضية للسيوطي ، الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ /
 - ١٩٥٩ م . وسماه : الأزهار الزينية في شرح متن الألفية .
 - (٥) مطبوع ، وسماه ارشاد السالك ، المكتبة الشعبية بيروت - لبنان بدون تاريخ .

- اعراب الالفية للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ هـ ،
سماء : تمرين الطلاب في صناعة الاعراب . (١)
- اللوامع الشمسية في اعراب الخلاصة الالفية لمحمد بن علي الحلبي
الصالح المتوفى سنة ؟
- حل اعراب الالفية لمحمد النيسابوري الصادق ، أكمله سنة ١٠٨٢ هـ .
- اعراب الالفية للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، المتوفى
سنة ١٣٩٢ هـ ، وهو بهامش تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل .
- بقي أن أشير الى أن كتاب أوضح المسالك لابن هشام هو من الكتب
التي نشرت الالفية ، وهو مطبوع . (٢)
- هذا ما وقفت عليه من شروح الالفية ، ولا ريب في أن هناك المديد
من الشرح المجهول .

-
- (١) مطبوع ، المكتبة الشعبية بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .
 - (٢) مطبوع مع كتاب بغية السالك الى أوضح المسالك تأليف عبد
التمعال الصعدي ، ومطبوع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين
عبد الحميد .

الفصل الثالث

المبحث الأول : منهج ابن مسعود في التفسير .

مدخل :

بات من الواضح أنَّ المنهج هو الطريقة التي يسلكها المؤلف في تأليف كتابه ، وقد يكون المؤلف مرسلاً إذا كان الكتاب الذي يُراد تبين منهج مؤلفه مكتوباً بالنثر .

أما إذا كان الكتاب منظوماً - كالفية ابن مالك - فإنَّ المؤلف يختلف تماماً .

وذلك أنَّ الكتاب المنظوم بإمكان الدارس أن يتعرف على منهج مؤلفه - غالباً - من المقدمة التي يضعها في أول الكتاب .

أمَّا الكتاب المنظوم فإنَّ مؤلفه يبدأ - عادة - بحمد الله ، ثم الصلاة والسلام على نبيه ، ثم يتحدث عن موضوع العلم مباشرة دون ذكر مقدمة توضّح منهجه .

وهذا ما تجده في الفية ابن مالك ، فقد بدأها بحمد الله ، والثناء عليه ، والصلاة والسلام على نبيه ، ثم أثنى على من سبقه في التنظيم ، وبعد ذلك بدأ الحديث عن الباب الأول من أبواب النحو ، وهو باب الكلام وما يتألف منه .

ولذلك كان لزاماً على دارس الفية أن يقرأها كاملة ، ويقف عند أبيانها محققاً ومدققاً حتى يتمكن من بيان منهج مؤلفها ، وهذا ما قمت به .

فقد تتبعته من الفية بيتاً بيتاً ، وتوصلت إلى أنَّ منهج ابن مالك فيها - حسب اجتهادي - ينحصر في اثنتي عشرة فقرة . وعند عرض كل فقرة اكتفيت بضرب بعض الأمثلة عليها من أبيات الفية ، وذلك خشية الإطالة .

أولاً : الاعتماد على التمثيل في تعريف المصطلحات والمفاهيم النحوية :

كثيراً ما يعتمد ابن مالك في ألفيته على المثال ، إما لتعريف قاعدة ، أو بيان حكم ، ولعل هذا - مضافاً إلى عامل النظم - يرجع إلى عامل آخر هو الأخذ بالتعليمات المنطقية في التعريف ، حيث يعد التعريف بالمثال - منطقياً - نوعاً من أنواع التعريف ، والنحاة ^(١) - كما هو معلوم - ممن تأثر بالمنطق في البحث والتدوين .

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامًا لَفْظٌ يُعَيِّدُ كَاسْتَقِمَّ وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

الكلام عند النحاة ((هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه)) ^(٢).

لكن ابن مالك اختصر هذا التعريف بقوله : " كاستقم " ، حيث استغنى بالمثال عن أن يقول : فائدة يحسن السكوت عليها ، فكانه قال : الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم ^(٣).

إلا أن هناك خلافاً بين بعض شراح الألفية من حيث كون قوله : " كاستقم " تمثيلاً لإتمام تعريف الكلام ، أو تمثيلاً بعد تمام التعريف ، فقد ذهب ابن النازم إلى أن قول ابن مالك : " كاستقم " تمثيل لإتمام التعريف ، قال : ((فاكتمى عن تنعيم الحد بالتمثيل)) ^(٤).

(١) المنطق ومناهج البحث العلمي ص ١٠٢ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٩٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ١٤٠ .

(٤) شرح ابن النازم ص ٢٠ .

وقال المرادى : ((وقوله : " كاستقم " تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حده ، لا تتميم للحد ، خلافا للشارح (١) (٢)))

ونذهب الاشموني إلى أنه يجوز في قوله : " كاستقم " أن يكون تمثيلا - وهو الظاهر - فإنه اقتصر في شرح الكافية الشافية (٣) على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد ، نظرا إلى أن الافادة تستلزمهما ، لكنه في التسهيل (٤) صرح بهما. (٥)

ومنهم من ذهب إلى أن الخلاف لفظي ، فمن حمل " المفيد " على المفيد مطلقا قال تتميم ، ومن حمله على الفائدة التامة جعله تمثيلا بعد تمام التعريف. (٦)

أقول : وهذا الرأي هو الجامع بين اختلاف الشراح ، وإن كان الأرجح أن يكون قوله : " كاستقم " تنميما للتعريف ، لأن النحاة اعتادوا على تعريف الكلام بالصيغة المذكورة آنفا أو ما يماثلها .

٢ - وقوله في باب الموصول :

كَذَاكَ حَدَفُ مَا يَوْصِفُ خُفْضًا كَأَنَّ قَاضِيَ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يتحدث في هذا البيت عن حذف الضمير العائد المخفوض ، فأشار

(١) الشارح هو ابن الناظم .

(٢) شرح المرادى ١٥٠/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٢/١ .

(٤) التسهيل ص ٣ .

(٥) شرح الاشموني ١٦٠/١ .

(٦) شرح المكودي (العاشية) ص ٦ .

إلى أنه لا يُحذف إلا إذا كان مجرّواً باغاثة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، وهو ما لم ينص عليه ، لكنه اعتمد على التشيل بقوله :
 " كَأَنْتَ قَاضٍ " ، إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (١) ،
 التقدير : ما أنت قاضيه .

قال المرادى : ((فإن قلت : أطلق الناصم الوصف ، ولم يقيد .
 بالعامل ، قلت : كأنه اكتفى بالثال عن التقييد ، لأنه قد فهم من
 استقراء هذا النظم أنه قد يتم الحكم بالتشيل)) (٢)

٣ - وقوله في باب الابتداء :

مَبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَائِدٌ خَبِيرٌ إِنَّ قُلْتَ : زَيْدٌ عَائِدٌ مِّنْ عَائِدَةٍ

لم يذكر ابن مالك تعريف المبتدأ ، وإنما اكتفى بالتشيل ،
 قال أبو حيان : ((لم يذكر حد الابتداء ، وإنما أتى به مُثْلاً ، والمُثْلُ
 لا يتوصل منها إلى تعرف حقائق الأشياء ، وجرى في ذلك على أكثر عاداته
 في الأبواب)) (٣)

وقد يروى على أبي حيان بأن المُثْلَ - وإن كانت لا توصل إلى تعرف
 حقائق الأشياء - إلا أن التعريف بها نوع من أنواع التعريف المستخدمة
 في العلوم وبخاصة إذا كان هناك ما ييسر الأخذ بها كالنظم وتيسيره
 لسهولة حفظه ونهجه .

(١) سورة طه آية ٧٢ .

(٢) شرح المرادى ١/ ٢٥٤ .

(٣) شرح أبي حيان ص ٣٦ .

٤ - وقوله في باب الفاعل :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَفُوْنِي أَتَى زَيْدٌ ، مُنِيراً وَجْهَهُ ، نِعَمَ الْفَتَى
لم يُعرَفِ الفاعل استغناءً بالامثلة .

٥ - وقوله في باب المفعول معه :

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ سُرْعَةً
لم يُعرَفِ المفعول معه ، وانما اكتفى بالثال اتكالا عليه .

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا الْفُجَاءُ كَأَن تَجِدُ إِذَا لَنَا مَكَاناً

أى اذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز
إقامة " إذا " الفجائية مقام الفاء ، ولم يقيد ابن مالك الجملة بكونها
اسمية استغناءً بفهم ذلك من التثنية ، وهو قوله :
ان تجد اذا لنا مكاناً . (١)

٧ - وقوله في باب جمع التكسير :

فِي نَحْوِ : رَامَ ذُو الطَّرَائِفِ فَعَلَهُ وَشَاعَ نَحْوُ : كَامِلٍ وَكَلَّمَهُ

يشير إلى بعض امثلة جمع الكثرة ، فمن ذلك :

فَعَلَهُ : بشرط أن يطرأ في كل وصف على وزن فاعل ، معتل اللام ،
لذكر عاقل ، نحو : رام ذوات .

وَعَمَلَهُ : بشرط أن يطرد في كل وصف على وزن فاعل صحيح اللام ، لمذكر عاقل ، نحو : كامل وكُكَلَه .

ولم يذكر ابن مالك هذه الشروط اعتماداً على تشيله بـ "رام" ،
وـ "كامل" (١) .

*

ثانياً - التسامح والتجوّز في العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المشبهات بليس :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَئِنْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا لَزِمَ حَيْثُ حُلُّ

معنى ذلك أن المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بـ "ما" يلزم

رفعه ، لأن المعطوف بهما موجب ، وـ "ما" لا تعمل في الموجب ، نحو :

ما زيد قائماً لكن قاعد ، وما عمرو منطلقاً بل مقيم ، فقاعد خير لمبتدأ محذوف والتقدير : لكن هو قاعد ، ومقيم مثله . (٢)

فابن مالك تجوّز في تسمية ما بعد "بل ولكن" معطوفاً ، وليس

هو بمعطوف ، بل هو خبر لمبتدأ محذوف ، وـ "بل ولكن" حرفاً ابتدائياً . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ٤ / ١٢١ .

(٢) شرح المكودي ص ٤١ .

(٣) شرح الرمادي ١ / ٣١٥ ، والمكودي ص ٤١ .

٢ - وقوله في باب إن :

وَجَائِزٌ رُفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَضُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن المَعْطُوف على اسم إن -
بعد استكمال خبرها - يجوز رفعه ، نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، ونفسي
قوله : على " مَضُوبٍ إِنَّ " سامة ، وصوابه على موضع اسم ان . (١)

٣ - وقوله في الباب نفسه :

وَإِنْ تَخَفَّ أَنْ نَاسَمَهَا اسْتَكْنُ وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن أن المفتوحة الهمزة من حيث
إنها إذا خُفِضَتْ لم تُهْمَلْ وإنما يبقى لها العمل ، إلا أن اسمها يكون
ضمير الشأن محذوفا ، وخبرها جملة . فقوله : " ناسمها استكن " فيه
تجوز ، بل هو محذوف ، لأن الضمير لا يستكن إلا في الفعل أو ما أُجْري
مجراه . (٢)

وقد أُلحِصَ بعضهم هذا البيت رافعا التجوز بقوله : (٣)

وَإِنْ تَخَفَّ أَنْ نَاسَمَهَا حُذِفَ وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً كَمَا وَصِفُ

لكن رَدَّ ذلك بأن عبارة الناظم تفيد أمرين : كون اسم أن ضميرا ،
وكونه غير مذكور ، وعبارة المصلح تفيد بأنه يكون محذوفا فقط . (٤)

(١) شرح أبي حيان ص ٨١ .

(٢) شرح المكودي ص ٤٨ .

(٣) حاشية ابن حمدون ١/١٠٩ .

(٤) المصدر السابق ١/١٠٩ .

٤ - وقوله في باب الفاعل :

وَيَرْدَعُ الْفَاعِلُ فِعْلَ أَضْمَرَا كَيْشَلِ زَيْدٌ ، فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ
يشير إلى أنه إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه ، وإبقاء فاعله ،
فقوله : " فعل أضمرّا " أي فعل محذوف .

قال الخضرى : ((ولو قال :

وَيَرْدَعُ الْفَاعِلُ فِعْلَ حَذَفَا كَيْشَلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ وَنَسَى
لَسَلِمَ من التجوز بالاضمار عن الحذف ، لأن الفعل لا يُسَمَّى مُضْمَرًا بـل
محذوفاً)) . (١)

٥ - وقوله في باب الاشتغال :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فُضِّلَ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا
يشير في هذا البيت إلى أنه يُختار النصب إذا وقع الاسم
المُشْتَغَل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم يفصل بين العاطف
والاسم ، نحو : قام زيد وعمرا أكرته ، فاختير النصب لأنه من باب عطف
الجميل " . (٢)

نفى قول ابن مالك " على معمول فعل " تجوز ، وإنما المظنّف
على الجملة الفعلية (٣) ، قال الشاطبي : ((فلو قال عوض ذلك :

(١) حاشية الخضرى ١/١٦٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٣٨ .

(٣) شرح المرادى ٢/٤٢ ، حاشية السجاعي ص ١٤٣ .

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى جُمْلَةٍ نَعْدِلِ اسْتَقْلَلْتُ أَوَّلًا
(١) لاستقام الكلام.

٦ - وقوله في باب الاستثنا :

مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كُنْفِيٍّ انْتِخَبَ
يشير في هذا البيت إلى أن الذي استثنته "إلا" ينتصب مع
تمام الكلام إذا كان موجبا. (٢) ، فقوله : " ما استثنيت إلا " فيه تجويز ،
لأن "إلا" ليست التي يستثنى بها ، والمستثنى هو المتكلم ، لكنه لما كان
الاستثنا يقع بها نصب إليها مجازا. (٣)

٧ - وقوله في باب الوقف :

أَوَّشِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مَضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا
قوله : " أوقف مضعفا . " يشير به إلى أن شرط الوقف
بالتضعيف أن لا يكون الحرف الأخير همزة ، ولا معتلا ، وأن يلي حركة ،
كالجمل ، فيقال في الوقف عليه : الجمل بشديد اللام. (٤)

لكنه بنى من التضعيف مضعفا ، وهو اسم فاعل من أضعف ، والاصطلاح
على ضعف تضعيفا فهو مضعف ، لا على أضعف إضعافا فهو مضعف ،
لكن لما كان المعنى واحدا تساهل في العبارة عنه. (٥)

(١) شرح الشاطبي ٤٨/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢١١/٢ .

(٣) شرح أبي حيان ص ١٦٠ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٧٤/٤ .

(٥) شرح الشاطبي ٢٢/٥ .

٨ - وقوله في باب التصريف :

حُرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٍّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيٍّ

يشير إلى أن الحرف وما أشبهه من الأسماء المتوالة في البناء
لا يدخلها التصريف ، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق
بدخول التصريف فيه . (١)

لكن اللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريف لا الصرف ، فاستعماله
لفظ الصرف تمامح اعتباراً بأصل المعنى . (٢)

(١) شرح المكوذى ص ٢٢٥ .

(٢) شرح الشاطبي ٩١ / ٥ .

ثالثاً - استخدام أسلوب التقديم لبيان أصل أو أولوية أوحصر :

نمن ذلك :

١ - قوله في باب اعمال اسم الفاعل :

وَأَنْصَبُ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوَ وَأَخْفِضُ
وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يشير إلى أنه يجوز في اسم الفاعل العامل إغناثته إلى ما يليه
من مفعول ، ونصبه له ، فنقول : هذا ضاربٌ زيد ، وضاربٌ زيداً .
وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل ، والخفض جائز ، وإن كان
على خلاف الأصل . (١)

٢ - وقوله في باب التعجب :

يَأْفَعِلُ أَنْطِقُ بَعْدَ مَا تَعَجَّبًا أَوْحَى : يَأْفَعِلُ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِمَا

يشير في هذا البيت إلى أسلوب التعجب ، وقد حصره فـ...
صيفتين : ما أَفَعَلَهُ ، وَأَفَعِلُ بِهِ ، إذ قدّم المجرور في قوله : " يَأْفَعِلُ
انطق " ، والتقديم في مثل هذا يشعر بالحصر . (٢)

٣ - وقوله في باب النداء :

وَأَنْعَمُ أَوْ أَنْصَبُ مَا اضْطَرَّارًا تَوَنَّا
بِمَا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا

(١) شرح المكيدي ص ١١٣ .

(٢) شرح الشاطبي ١٧/٣ .

يذكر أنه يجوز ضم ونصب المنادى المستحق للبناء وهو المالك
والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر إلى تنوينه ، وفي تقديمه الضم إشعار
بأختياره (١).

٤ - وقوله في الباب نفسه :

فِي نَحْوِ سَعْدٍ سَعْدٍ أَوْ فِي يَنْتَصِبٍ
شَانٍ ، وَضَمٍّ وَأَفْتَحَ أَوَّلًا نَصَبٌ
يشير إلى المنادى المني على الضم إذا تكرر وأُخِيفَ لما بعده
وَجَبَّ نَصَبُ الثَّانِي لِأَنَّهُ مَضَافٌ ، وَجَازَ فِي الْأَوَّلِ الضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ ،
وَالْفَتْحُ عَلَى الْإِتِّبَاعِ (٢) ، وَقَدْ مَ الضَّمُّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ الْقِيَاسُ وَالْأَصْلُ
بِخِلَافِ الثَّانِي (٣).

٥ - وقوله في باب نوني التوكيد :

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا
قوله : " أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا " إشارة إلى نوني التوكيد الثقيلة
والخفيفة ، يريد أن الفعل مختص بهما في التوكيد ، وأشعر بذلك تقديمه
المجرور " للفعل " ، لأن التقديم مؤذن بالاختصاص (٤).

(١) شرح المكوذ ص ١٥٠.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٢.

(٣) شرح الشاطبي ٢٥٦/٣.

(٤) المصدر السابق ٣٣٠/٣.

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِتْرَ فَا أَوْ وَاوٍ اِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِفَا

يشير إلى أنه إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جازنصبه وجزمه ، نحو : إِنْ يَمُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ خَالِدٌ أَكْرَمَكَ ، بجزم " يخرج " ونصبه ^(١) ، وفي تقديم ابن مالك الجزم على النصب إشارة إلى أَنَّ الجزم أولى ^(٢) .

*

رابعاً - ذكر لغات القبائل :

يشير ابن مالك في بعض الأبواب إلى لغة من لغات قبائل العرب ، وذلك إما للتفريق بين حكم وآخر ، أو بيان قاعدة نحوية ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الموصول :

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ تَسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّ شَهْرٍ

يشير في هذا البيت إلى أن " من وما وأل " تساوي ما ذكر من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ، وقوله : " وهكذا ذو .. الخ " يعني أن " ذو " في لغة طي " تستعمل موصولة ، وأنها غير " ذو " التي من الأسماء الستة .

(١) شرح ابن عقيل ٤ / ٤٠٠ .

(٢) حاشية ابن حمدون ٢ / ٩٨٠ .

٢ - وقوله في باب الظن :

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُّطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ : قُلْ ذَا مُشْفِقًا

للعرب مذهبان في إجراء القول مجرى الظن ، الأول - مذهب عامة العرب ، وهو أنه لا بُدَّ من توفر شروط لذلك وهي : أن يكون الفعل ماضيا ، وأن يكون للمخاطب ، وأن يكون مسبوقا باستفهام ، وأن لا يُفصل بين الاستفهام والفعل .

والمذهب الثاني ، مذهب سُلَيْم ، وهو إجراء القول مجرى الظن مطلقا ، سواء توفرت الشروط أم لم تتوفر . (١)

٣ - وقوله في باب الاستثناء :

مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعْتَمًا يَنْصَبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِي انْتَصِبُ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ نَيْبُ إِدَالٍ وَقَلْعُ

المستثنى المتصل هو ما كان بعضا ما قبله ، والمنقطع هو ما لم يكن بعضا ما قبله ، فإن كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب ، وهو المختار ، والمشهور أنه بدل من متبوعه ، وإن كان منقطعا تميم النص عند جمهور العرب ، ولا يجوز الإتياع ، وأجازوه بنو تميم . (٢)

(١) شرح ابن عقيل ٥٨/٢ ، ٦١ .

(٢) المصدر السابق ٢١٢/٢ - ٢١٥ .

٤ - وقوله في فصل المضاف الى يا المتكلم :

وَأَلْفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هَذَا يَلِ انْقِلَابُهَا يَا حَسَنَ

يشير في هذا البيت إلى ما كان آخره ألفا كالغنى والمقصور ، لا تنقلب ألفه يا بل تسلم ، نحو : غلاماي ، وعصاي ، لكن هذا لا تنقلب ألف المقصور خاصة ، فنقول : عصي^(١) ، ونذكره للغة هذا يليل ليبين أن هذا ليس بقبيح ، ولا مختصر بالشعر ، بل هو ما تستحسن استعماله في نظمها ونثرها .^(٢)

٥ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

وَأَبْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالَ عَلَمًا مَوْئِنًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا
عِنْدَ تَيْمٍ وَأَعْرَفْنِ مَا نَكَّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ يَمُؤُ أَشْرًا

يشير إلى أنه إذا كان علم الموءنت على وزن " فَعَالَ " كحَذَام وِرْقَاش ، فللمعرب فيه مذهبان :^(٣)

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر .

والثاني - وهو مذهب بني تميم إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلامة والعدل .

(١) شرح ابن عقيل ٩٢/٣ .

(٢) شرح الشاطبي ٤٢٣/٢ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣٣٦/٣ .

٦ - وقوله في باب العدد :

وَقُلْ لَدَى التَّائِيَةِ إِعْدَى عَشْرُهُ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَعِيمٍ كَسْرُهُ

يجوز في شين عشرة مع المؤنث التسكين والكسر وهولفسنة

بني تميم .

*

خامسا - التنبيه على القليل في بعض الأحكام والقواعد :

ينبه ابن مالك على حكم القلة كثيرا في بعض المسائل النحوية ،
فالناظر في الألفية يجد أن ابن مالك قد ذكر القلة في أربعة
وستين موضعا من الألفية ، إلا أنه لم يعتمد هذا اللفظ دائما ، فهو
يعبر إما بقدر مع الفعل المضارع ، أو بربما ، أو بلفظ النذر ، لكن
الغالب تعبيره بلفظ قل أو قليل ، ونحوه .

ويتنوع مفهوم القلة عند ابن مالك فيما يبدو ، فمرة يعنى بالقلة
الجواز ، ومرة يقصد بها لغة قوم من العرب ، وحينما يعنى بها الشذوذ
أو الندرة ، وهكذا ، والدليل على ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَنُؤِنَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

فَافْتَحَ وَقُلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ

يشير في هذا البيت إلى قلة كسرون جمع المذكر السالم ،
لكنه وصف ذلك في الكافية الشافية بأنه لغة حيث قال : " ونون الجمع
الذي على حدّ الثنن والمحول عليه مفتوحة ، وكسرهما لغة " (١) فيفهم
من ذلك أنها لغة قليلة .

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

وَفِي لُدُنِّي لُدُنِّي قَلَّ وَفِي
قُدُنِّي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيضاً قَدْ يَغِي

يشير في هذا البيت إلى أن نون الواقية تحذف من لدن ، وقد ،
وقط ، قليلا ، ونص في التسهيل على أن حذفها مع لدن جائز (٢) ،
فيفهم من ذلك أن القلة هنا بمعنى الجواز .

٣ - وقوله في باب الوصول :

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صَلَوَةُ أَلْ
وَكُونُهَا بِمُعَرِّبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

يذكر في هذا البيت أن دخول الالف واللام على الفعل المضارع
قليل ، والقلة هنا بمعنى الشذوذ ، قال في الكافية : " وشذ نحو : الحكم
الترضى " . (٣)

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٠ .

(٢) التسهيل ص ٢٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٧ .

٤ - وقوله في باب الابتداء :

وَقَدْ وَكَاسَتْهُمُ النَّفْيُ وَقَدْ
يَجُوزُ، نَحْوُ : فَأَيْزُ أُولُو الرِّشْدِ

قوله : " قد يجوز " يشير الى أن استعمال الوصف مبتدأ دون أن يعتمد على نفي أو استفهام قليل ، الا أنه أشار في الكافية إلى ضعفه وعدم امتناعه (١) ، وقد يفهم من ذلك أنه جائز على ضعف.

٥ - وقوله في فصل الشبهات بليس :

وَالِإِلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ عَمَلُ
وَحَذَفُ نِزِي الرِّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

يشير الى أن الكثير في لسان العرب حذف اسم "لات" ويقال خبرها ، ومنه : (وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ) (٢) ، ينصب الحين ، التقدير : " ولات الحين حين مناص " ، وقوله : " والعكس قل " يشير به الى أن رفع الحين على أنه اسم "لات" ، والخبر محذوف قليل ، والقلبة هنا بمعنى المحذوف ، قال في الكافية : " وقيد نهبت على شذوذ رفع الحين - الثابت - اسما وجعل المحذوف خبرا بقولي :

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٢ .

(٢) سورة ص الآية ٣ .

وَقَدْ يَرَى الْمَحْذُوفُ بَعْدَ خَبَرٍ
وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى
لأن قد تدل مع المضارع على التثنية (١).

٦ - وقوله في باب الفاعل :

وَجَرَّرَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدًا
لَا تُنْبِئُ أَوْجَمَ كَفَازَ الشَّهَادَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا
وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
يشير إلى أنه إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة التثنية والجمع ،
فلا يقال : قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون ، وقوله : " وقد يقال .. "
إشارة إلى أنه إذا ورد من ذلك شيء فهو قليل ، ومفهوم القلة هنا :
لغة قليلة ، قال في الكافية : " ومن العرب من يؤليه قبل الاثنين ألفا ،
وقبل الذكور واوا ، وقبل الاناث نونا محكوما بحرفيتها " . (٢)

٧ - وقوله في باب المفعول له :

وَقُلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّرُ
وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ أَلْ وَأَنْشَدُوا

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٣ .

(٢) المصدر السابق ٢/٥٨١ .

يشير إلى أن المفعول له المجرى من أَلِ والاضافة يقل جره باللام لكنه مع قلته جائز ، قال في الكافية : " كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائز جره باللام " . (١)

٨ - وقوله في باب حروف الجر :

وَمَا رَوَّاهُ مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَنَّى

نَزَّرَ ، كَذَّاكَهَا ، وَنَحْوُهُ أَتَنَّى

يشير إلى أن جر الضمير برب والكاف قليل ، نحو : ربه ، وكها ، والقلّة هنا بمعنى الندرة مع جواز القياس ، قال في الكافية : " وربه عطا استندر ، وقس عليه ان شئت " (٢) ، ثم قال : " وأشرت بقولي : " وقس عليه إن شئت " إلى أن هذا الضمير لا بد من إفراده وتذكيره ، وتفسيره بضمير بعده على حسب قصد المتكلم ، فيقال : ربه رجلا . (٣)

٩ - وقوله في باب أفعل التفضيل :

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَّرَ وَمَتَنَّى

عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٦٧٣ .

(٢) المصدر السابق ٢/٧٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٧٩٤ .

يشير إلى أن أفعل التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر مطلقا إلا بشروط،
لكن قد يرفعه حيث أشار بقوله : " نذر " إلى القلة ، وهي لغة ، قال في
الكافية : " وحكى سيبويه أن بعض العرب يقول : مررت برجل أكرم منه
أبيه ، فيرفع بأفعل التفضيل الظاهر مطلقا " . (١)

١٠ - وقوله في باب الترقيم :

وَالْعَجَسَزَ أَخَذَفَ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلَّ
تَرْخِيمُ حُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرُو نَقَلَّ

يشير إلى أن ترقيم الجملة قليل ، وقد نقله سيبويه ، ومع ثلثه
فهو جائز ، قال في الكافية : " وأكثر النحويين لا يجيزون ترقيم
المركب المضمن إسنادا كتأبط شرا ، وهو جائز " . (٢)

١١ - وقوله في فصل لو :

لَوْ حَرَفُ شَرَطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقِلُّ
إِلَّاوُ ۚ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ

لو الشرطية لا يليها إلا ماض معن ، وقد يقع بعدها ما هو
مستقبل المعن ، ومع ثلثه فهو مقبول كما نص عليه .

(١) شرح الكافية الشافية ١١٤١ / ٢

(٢) المصدر السابق ١٣٥٨ / ٣

١٢- وقوله في باب التصريف :

وَفِعْلٌ أَهْيَلٌ وَالْعَكْسُ يَفْعِلُ

لِقَضَائِهِمْ تَخَصُّصَ فِعْلٍ يَفْعِلُ

يشير الى أن " فِعْلٌ " مهمل نحو حَبَّكَ ، وعكسه وهو " فُعِلَ "

قليل ، نحو : دُعِلَ ، والقلّة هنا بمعنى الشذوذ ، قال في الكافية :

" وشد ضم الأول مع كسر الثاني في دُعِلَ .. " (١)

*

سادسا - التنبيه على المسائل الشاذة :

على الرغم من أن الألفية تمتد اختصارا للكافية الشافية ، حيث تحرى فيها ابن مالك الاختصار على المشهور والشائع ، إلا أنه يذكر أحيانا بعض المسائل الشاذة ، وذلك لينبه على أن النص المسوع من الشاذ يقبل عن العرب كما هو ، ويشار الى أن القاعدة على خلافه ، فيستفاد من تنبيهه هذا في دراسة أمثال هذه النصوص المسوعة .

١ - قال في باب المعرب والمبني :

أُولُو ، وَعَالُونَ ، عَلِيُونَا وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسَّنُونَا

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢١ .

"أرضون" جمع أرض، و"سنون" جمع سنة، وهما شاذان في القياس لأنهما لم يستوفيا شروط جمع المذكر السالم، قال في الكافية:
"فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه". (١)

٢ - وقال في باب الفاعل :

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَسَهُ عُمَرُو
وَشَبَدَ نَحْوُ : زَانَ نُورَهُ الشَّجَرُ

يشير إلى أنه شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو : زان نوره الشجر ، فالها* المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (٢) ، ويصح في الكافية بالقلة ، حيث قال : " وقل زان نوره الشجر " (٣) ، ثم قال : " ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى الفاعل نحو : زان نوره الشجر ، ومع كونه لا يحسن فليس مستنعا " (٤)

(١) شرح الكافية الشافية ١/٩٣٠

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٠٥

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٣

(٤) المصدر السابق ٢/٥٨٥

٣ - وقال في باب الاضافة :

كَوَحَّدَ لَبْسِي وَدَوَّالِي سَعْدِي
وَشَدَّ إِيْلَاءِي يَدِي لِلْبَسِي

يشير إلى أن هذه الكلمات تضاف إلى الضمر ، نحو : وحدك ،
ولبيك ، ويرد شذوذا إضافة " لبي " إلى الظاهر ، ووصفه فـي
الكافية بالغرابية . (١)

٤ - وقال في باب أبنية المصادر :

فِي غُرُوزِي الثَّلَاثِ بِالنَّاءِ الْمَرْوَةِ
وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ

يشير إلى أن بناء اسم الهيئة من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف
شاذ ، نحو : هي حسنة الخمرة ، حيث بنوا فِعْلَهُ من اخترم . (٢)

٥ - وقال في باب النداء :

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ
وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يذكر أنه ورد شذوذا في الشعر الجمع بين حرف النداء والميم
في " اللهم " ، لأن الميم عوض عن حرف النداء .

(١) شرح الكافية الشافية ٩٣٠ / ٢

(٢) شرح ابن عقيل ١٣٣ / ٣

٦ - وقوله في باب التحذير والاعراض :

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدَّ

وَعَنْ سَجِيلِ الْقَصْرِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ

يشير إلى أن التحذير يشذ عندما يكون للمتكلم ، وأشذ منه عندما

يكون للغائب ، وظاهر كلامه هنا أن ذلك غير مقيس ، إلا أنه في الكافية

وصف مجي التحذير للمتكلم بالظة ^(١) ، وقال في التسهيل : " ينصب

تحذرا إياي وإيانا معطوف عليه المحذور ... وشذ إياه وإيا الشواب " ^(٢)

فيفهم منه أن التحذير للمتكلم جائز.

٧ - وقوله في باب اعراب الفعل :

وَشَذَّ حَذْفَ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سَوَى

مَا مَرَّ فَاقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

يذكر أن أداة النصب أن تحذف شذوذا ويبقى عليها في غير

ما مر من مواضع حذفها ، وقوله " فاقبل منه " .. معناه : " لا يقبل منه

إلا ما نقله عدل ، ولا يقاس عليه " . ^(٣)

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨ .

(٢) التسهيل ص ١٩٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٩ .

٨ - وقوله في باب جمع التكسير :

وَحَائِجِي وَصَاهِلِي وَقَاعِلِي

وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا قَاعِلِي

يشير إلى أن الوصف إذا كان على " فاعل " لمذكر عاقل شذ

جمعه على " فواعل " ، نحو : فارس وفوارس .

٩ - وقوله في باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شُذُوذًا الَّذِي التَّيْسِي

وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ يَشْهَأُ وَتَيْسِي

يذكر أن تصغير المبنيات شان ، نحو : الذى والتي . فقالوا :

الَّذِيَّ وَالَّتِيَّ ، وَذَا وَتَا فقالوا : ذِيَّ ، وَتِيَّ (١) ، إلا أنه أباح ذلك في

الكافية بقوله : " ولما كان في " ذا " و " الذى " ، وفروعها شبه بالاشما

المتكئة يكونها توصف ويوصف بها استبح تصغيرها لكن على وجه

خولف به تصغير المتكئ " . (٢)

١٠ - وقوله في باب النسب :

وَنَالَتْ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ

وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِأَلَا كَيْفَ

(١) شرح ابن عقيل ١٥١ / ٤

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٢٤ / ٤

يشير إلى أن قياس المنسوب إلى علي* أن يقال فيه : " عَيْسِيَّةٌ ،
لكنهم تركوا فيه القياس ، فقالوا : طَائِيٌّ ، فأبدلوا الياء ألفاً . (١)

*

سابعاً - التنبيه على المسائل النادرة :

لم يُعْفَلْ ابن مالك هذا الجانب من المسائل النادرة في ألفيته ،
فقد أشار إليها في بعض الأبواب ، والملاحظ أن الندرة عنده بمعنى
الشدوذ من حيث عدم القياس عليها .

١ - قال في باب المعرب والمبني :

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصٍ أَشَدَّ
يشير إلى أن نقص أب ، وأخ ، وهم ، نادر ، والنقص هو حذف
الألف والواو والياء منها .

٢ - وقال في باب النكرة والمعرفة :

وَلَيْتَنِي فَشَأً وَلَيْتَنِي نَدَرًا
وَمَعَ لَعَلٍّ أَعْيَسَ وَكُنْ مُخَيَّرًا

(١) شرح الكافية الشافعية ٩٤٨ / ٤ (١)

قوله : " وليتي ندرًا " يشير إلى أن ليت إذا أسندت إلى ياء المتكلم فحذف نون الوقاية منها نادر ، يوصف ذلك في الكافية بالظلة . (١)

٣ - وقال في باب أفعال المقاربة :

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ
غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَجَرُ

يشير إلى أن خبر كاد وعسى لا يأتي إلا مضارعاً ، لكنه ندر مجيئه اسماً ، والندرة هنا بمعنى الشذوذ ، قال في الكافية : " إلا أن الخبر هنا شذوذ وروده اسماً منصوباً " . (٢)

٤ - وقال في باب الحال :

وَعَائِلٌ ضَعْنٌ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا
هُوْفُهُ مُوٌّ خَرَأَ لَنْ يَعْمَلَا
كَتَبْتَ كَيْتَ وَكَأَنَّ ، وَنَدَرُ

نحو : سَعِيدٌ مُسْتَقِرٌّ فِي هَجَرٍ
قوله : " وندر " ... يشير به إلى أن تقديم الحال على الجار والمجرور نادر ، نحو : سعيد مستقر في هجر ، وعلى الطرف نحو : زيد قائماً عندك . (٣)

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٦ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٥١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٧١ .

٥ - وقوله في باب الاضافة :

وَالزُّبُونُ إِضَافَةٌ لِدُنْ فَجَاسِرٌ

وَنَصَبٌ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَسَدَرُ

يذكر في هذا البيت أن " لدن " من الاسماء الملازمة للاضافة ،

أي أن ما بعدها يكون مجرورا ، ونسدر نصب " غدوة " إذا جاءت بعد لدن ، ووصف ذلك في الكافية بالشذوذ . (١)

٦ - وقوله في باب التعجب :

وَالنَّدْوِيرُ أَحْكَمُ لِغَيْرِمَا ذُكِرَ

وَلَا تَقِصْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُسِرَ

يشير الى أنه اذا ورد في كلام العرب بناء فعلي التعجب من

الافعال التي لا يتعجب منها مباشرة فحكمه نادر ، ولا يقاس عليه ، كما نص في الكافية على شذوذه وقصره على السماع . (٢)

٧ - وقوله في باب الحكاية :

وَلَوْ تَصِلُ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ

وَيَاذِرْ مَنْوَنَ فِي نَظْمٍ عُرِفَ

يشير الى أنه ندر وصل مَنْ في الحكاية . نحو : منون أفتم ،

والأصل من أنتم ؟ ، ووصفه في الكافية بالشذوذ . (٣)

(١) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٠٨٦/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٠٧١٨/٤ .

٨ - وقيله في باب الابدال :

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَسَدَرُ تَصْحِيحُ نِي الْوَاوِ ، وَفِي نِي الْيَا اشْتَهَرَ

يشير إلى أنه اذا جاء اسم المفعول من باع ، وسان ، فقول :

مبيع ومصون ، والأصل : مبيع ومصون ، وجاء نادرا تصحيح ما عينه واو نحو : مصون .

*

ثامنا - التنبيه على الحسن :

١ - قال في باب المعرب والمبني :

أَبْ أَحْ حَمْ كَذَاكَ وَهَنْ

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

يشير إلى أن إعراب " هن " بالحركات على النون أحسن من

اعرابه بالحروف .

٢ - وقيله في باب إن :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً

وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَنَبِّئاً

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْسِي أَوْ

تَنْبِئِي أَوْ لَوْ ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

يشير إلى أنه إذا وقع خبر أن المخففة فعلا متصرفا ، ولم يكن دعاء ، فإنه يجوز الفصل بينها وبين هذا الفعل ، ويجوز ترك الفصل ، لكن الفصل أحسن .

٣ - وقوله في باب الفاعل :

وَالْحَذْفُ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا

لأنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

يشير إلى أنه يجوز في نعم وبئس اثبات التاء وحذفها مع الفاعل المؤنث ، نحو : نعم الفتاة هند ، وقوله : " استحسنوا " يشير به إلى أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الاثبات أحسن منه . (١)

٤ - وقوله في باب المصدر :

وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ

رَأَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

يذكر أن المصدر إذا أضيف إلى الفاعل ، ففاعله يكون مجرورا ، لفظا مرفوعا محلا ، فيجوز في تابعه مراعاة اللفظ فيجر ، ومراعاة المحل فيرفع . (٢)

(١) شرح ابن عقيل ٩٦ / ٢ .

(٢) المصدر السابق ١٠٤ / ٣ .

٥ - وقوله في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :

صِفَةُ اسْتَحْسِنَ جَرَّ فَاعِلٍ لِي

مَعْنَى بِهَا الشَّيْءُ اسْمُ الْفَاعِلِ

يشير إلى أن علامة الصفة المشبهة استحسان جرفاعلها بها ،
وفهم من قوله : " استحسن " أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير
مستحسن . (١)

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَبَعْدَ مَا فِي رَفْعِكَ الْجَزَا حَسَنٌ

وَرَفْعُهُ بَعْدَ مَضَارِعٍ وَهَسَنٌ

يشير إلى أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا ، والجواب مضارعا ، جاز
رفع الجواب ، وفهم من قوله : " حسن " أنه جائز كبير ، كما نص عليه في شرح
الكافية . (٢)

٧ - وقوله في باب النسب :

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ دَا ثَانِي سَكَنٌ

فَقَلْبُهَا وَأَوَّاءُ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

(١) شرح المكودي ص ١٢٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٣ ٨٩ .

يشير إلى أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة ساكنة ثاني ما هي فيه نحو حُبلى ، فيجوز فيها وجهان : الحذف نحو : حبلَى ، وهو المختار ، والثاني قلبها واوا - نحو : حبلَوِي (١) ، وهو وجه حسن ، كما نص عليه .

٨ - وقوله في باب الوقف :

وَوَصَّلْهُمَا بِغَيْرِ تَحْرِيفٍ بِنَا
أَيِّمَ شَدَّ ، فِي الْمَدَامِ اسْتُحْسِنَا

يشير إلى أن وصل هاء السكت بما حركته دائمة لازمة حسن ، نحو : هُوَ ، وَهِيَه . (٢)

*

تاسعا - التنبيه على المسائل الجائزة :

١ - قوله في باب الابتداء :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تَوْخَّرَ
وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَاضَرَّ

الأصل تقديم الممتدأ وتأخير الخبر ، ويجوز تقديم الخبر إذا لم يحصل بذلك لبس .

(١) شرح ابن عقيل ١٥٤ / ٤ .

(٢) شرح المكودي ص ٢٢١ .

٢ - وقوله في باب كان :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسَّطَ الْخَبَرُ
أَجَزَ، وَكُلُّ سَبَقِهِ دَامَ حَظَرُ

يشير إلى أنه يجوز توسط خبر كان وأخواتها بين الفعل والاسم
قال في الكافية : * وهو جائز في جميع هذه الأفعال حتى في ليس
ودام* (١)

٣ - وقوله في باب *أفعال المقاربة :

وَالْفَتْحَ وَالْكَسَرَ أَجَزَ فِي السَّيْنِ مِنْ
تَحْوِ عَسَيْتُ وَأَنْتَقَا الْفَتْحِ زَكَيْنُ

قال في الكافية : * واعتقت العرب على فتح سين عسى إذا لم
يتصل بتاء الضمير ونونه ، فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين
وكسرها ، والفتح أشهر* (٢)

٤ - وقوله في باب تعدي الفعل ولزومه :

وَكُذِّفَ فَضْلَةً أَجَزَ لِمَنْ يَخْرِقُ
كَهْذِفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٠٠.

(٢) المصدر السابق ١/٥٨٠.

الفضلة : ما يمكن الاستغناء عنه كالفعول به (١) ، وأشار الى أنه يجوز حذف الفعول به إن لم يعرض له مانع.

٥ - وقوله في باب الحال :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا
أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمَصْرُفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كُثْرَ عَمَّا
ذَا رَاحِلٌ ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

يشير إلى أنه إذا كان العامل في الحال فعلا متصرفا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف فإنه يجوز تقديم الحال عليه .

٦ - وقوله في باب الإحافة :

إِفْرَادُ إِنْ وَمَا كَانْ مَعْنَى كَأَنَّ
أَعْرِفَ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَانِبُهُ

يشير إلى أنه ما كان مثل إِنْ في المعنى من الظروف غير المحدودة كوقت ، وحين ، فإنه يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية والفعلية .

٧ - وقوله في باب النعت :

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلُ
يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ
يذكر أنه يجوز حذف المنعوت والنعت إذا دل عليها دليل ،

لكن حذف النعت قليل .

٨ - وقوله في باب الترقيم :

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا
أَنْتَ بِهَا ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّصَا

يشير إلى جواز ترقيم كل مؤنث بالهاء ، على الإطلاق .

٩ - وقوله في باب التصغير :

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ " يَأ " قَبْلَ الطَّرَفِ

إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا أُنْحَذَفُ

يذكر في هذا البيت أنه إذا كان التصغير أو التكمير - وهو

المراد بقوله : فيها - يوهى ، ديان إلى حذف آخر الاسم ، فيجوز أن تأتى

بهاء قبل آخر الكلمة ، وتكون هذه البهاء تعويضا عن الحرف المحذوف ،

نحو : سفرجل ، فتقول في تصغيره : سفيرج ، وفي تكثيره : سفاريج .

١٠ - وقوله في باب النسب :

وَأَجِبُوا بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ

جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكْ رُدُّهُ إِلَيْكَ

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ

وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيهِ

يشير إلى أنه إذا نسبت إلى ما حذف منه لامه ، نحو : يد ،

ودم ، وأب وأخ ، فإذا كانت هذه اللام تُرد في التثنية أو الجمع نحو :

أبوان وأخوان ، فتقول في النسب إليهما أبوي وأخوي .

أما إذا كانت هذه اللام لا تُرَد في التثنية أو الجمع نحو :
 يدان ، ودمان ، فإنه يجوز أن تأتي باللام عند النسب أولا تأتي بها ،
 فتقول : يدَيّ ، ويدويّ ، ودَيّ ، ودومويّ .

*

عاشرا - التنبيه على المسائل المشهورة :

ينبه ابن مالك على المسائل المشهورة . ولا يقتصر على هذا
 اللفظ فقط وإنما يعبر عنها إما بقوله : فاشيا ، أو شاع ، أو كثر ، ونحو
 ذلك .

١ - قال في باب العلم :

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْأَضَافَةِ

كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي تُحَافَةِ

يشير إلى أن الأعلام المضافة قد كُتبت في كلام العرب ، وأنها
 على نوعين : الأول ما ليست بكنية نحو : عبد شمس ، وعبد الله ،
 والثاني : الكنية نحو : أبي تحافة ، وأبي غالب .

٢ - وقال في باب كان :

وَيُحَذِّفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ

وَيَعْدُونَ أَنَّ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا امْتَحَازٍ

قوله : " ويحذفونها " الضمير يعود على " كان " ، أي تحذف
 كان واسمها ويبقى الخبر ، وهذا الحذف يكثر بعد إِنَّ وَلَوْ .

٣ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ
إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

يشير إلى أنه يكثر حذف خبر لا النافية للجنس إذا دل عليه دليل ، قال في الكافية : " وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يُجهل يكثر عند الحجازيين ، ويلتزم عند التميميين ، فإن كان يُجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب " . (١)

٤ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ
وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يشير في الشطر الثاني إلى أن المصدر ينبؤ عن ظرف الزمان كثيرا ، نحو : آتاك ظلوع الشمس ، والأصل : وقت ظلوع الشمس . (٢)

٥ - وقوله في باب الحال :

وَمَصْدَرٌ "نُكِّرَ" حَالًا يَقَعُ
يَكْثُرُ ، كَقَعَتْ زَيْدٌ طَلَعَ

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٠ .

يشير إلى أنه يكثر مجيء الحال مصدرا نكرة ، قال في الكافية :
 " ولا يجوز استعماله عند سميويه إلا بسمع ، وأجاز أبو العباس القياس
 على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضا ، فيقيس عليه : جئت سرعة ، ورحلة ،
 وليس ذلك ببعيد " . (١)

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

وَحَذِرْتُ رَبَّ فَجَرَّتُ بَعْدَ يَسْلٍ

وَالْفَا وَيَعْدُ الْوَاوُ شَاعَ ذَا الْعَمَلُ

يشير في هذا البيت إلى أن رُبَّ تحذف بعد الواو كثيرا ويبقى
 عملها .

٧ - وقوله في باب النعت :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا

فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذَكِيرَ

يشير إلى أنه يكثر النعت بالمصدر ، نحو : مرت برجل عدل ،
 لكنه على خلاف الأصل ، قال في الكافية : " ومن النعت بما حقه فسي
 الأصل ألا ينعت به : النعت بالمصدر " . (٢)

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٦ .

(٢) المصدر السابق ٣/١١٦٠ .

٨ - وقوله في باب عطف النسق :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ
عَطَفَتْ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَاصِلِ مَا بَيْنَهُمَا فَفَصِّلْ بِسِرِّهِ
فِي النَّظْمِ فَأَشْيَاءٌ وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

يشير إلى أن العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل فاش
في الشعر، وهو ضعيف، إلا أنه قال في الكافية : " ولا يمتنع العطف عليه
دون فصل " (١) ، فقد يفهم من ذلك أنه يجوز على ضعف .

٩ - وقوله في باب العدد :

فِي الضَّدِّ جَرْدٌ ، وَالْمُمَيَّزِ اجْرَرِ
جَمْعًا يَلْفِظُ ثَلَاثَةً فِي الْأَكْثَرِ
يشير إلى أن المعدود إذا كان له جمع قلة وكثرة فإِنَّ العدد
يُضَافُ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ فِي الْغَالِبِ . (٢)

١٠ - وقوله في باب الوصف :

وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا
لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظِرًا
يشير إلى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوصف فيعطى حكمه ، وذلك
كثير في الشعر .

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ٤/ ٦٨٠ .

الحادى عشر - التنبيه على المسائل الخلافية :

يشير ابن مالك في بعض الأبواب إلى بعض المسائل الخلافية ،
فحينما يذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وحينما يشير إلى الخلاف فقط
دون ذكر مذهب معين ، وقد عقدت لهذه المسائل الخلافية فصلا خاصا
بها . فمن ذلك :

١ - قوله في باب النكرة والمعرفة :

وَجَلُّ أَوْ أَفْضَلُ هَاءٌ سَلْبِيَّةٌ وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَصَى
كَذَلِكَ خِلَتْنِي ، وَاتَّصَا لَا اخْتَارَ ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْصَالَ

فهو يشير هنا إلى الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله في كل من
باب : أعطى ، وظن ، وكان ، ولم يذكر مذهباً معيناً ، وإنما اكتفى بذكر
الخلاف في البيت الأول ، واختيار غيره في البيت الثاني .

٢ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

يُنَوَّبُ مَفْعُولٌ بِعَنْ فَاعِلٍ
فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى ، الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَعْنَا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يشير إلى الخلاف في نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب
" ظن " ، ونيابة المفعول الثاني والثالث في باب " أرى " ، ولم يذكر
مذهباً معيناً ، وإنما اكتفى بقوله : " وأرى ، المنع اشتهر " ، أى اشتهر
بين النحاة .

٣ - وقوله في باب التنازع في العمل :

لِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوَّلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

يشير إلى الخلاف في أي الفعلين أولى بالعمل إذا كانا يطلبان
معمولا واحدا ، نحو : قام وقعد زيد ، فقد ذكر مذهب البصريين الذين
يرون أن الفعل الثاني هو الأولي بالعمل ، وأشار إلى المذهب الآخر
- وهو مذهب الكوفيين - بقوله : " واختار عكسا غيرهم " ، وهو بلا شك - يقصد
الكوفيين الذين يرون أن الفعل الأول هو الأولي بالعمل .

٤ - وقوله في باب الحال :

وَسَيَقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوُا ، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَّ

يشير إلى الخلاف في تقديم الحال على ما حجبها المجرور بحرف
جر أصلي ، واكتفى بقوله : " قد أبوا " ، أي قد منع بعض النحاة
تقديمه ، وهو لا يرى منعه .

٥ - وقوله في باب نعم وبئس :

وَجَمْعُ تَعْيِينَ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرُ

يذكر أن النحاة قد اختلفوا في الجمع بين التعميز ، والفاعل الظاهر .
في باب نعم وبئس .

٦ - وقوله في باب التوكيد :

وَإِنْ يَنْدُ تَوْكِيدٌ مَكْثُورٌ قِيلَ وَعَنْ نَحْوَةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَرِّلُ

يشير ابن مالك الى الخلاف في تأكيد النكرة ، وأن البصريين يمنعون ذلك ، ولا شك أنه يفهم من قوله : وعن " نحة البصرة " أن الكوفيـــــــــــــــــن في مقابلهم أجازوا ذلك .

٧ - وقوله في باب الوقف :

وَنَقْلُ نَتَجٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ وَكُوفِيٌّ نَقْلًا

يشير إلى الخلاف في نقل المفتحة في غير المهموز عند الوقف ، وذكر هنا المذهبين البصري والكوفي .

*

الثاني عشر - التنبيه على الضرورات :

١ - قال في باب النكرة والمعرفة :

فِي الْبَاقِيَّاتِ ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَّفَا

مِنِّي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يذكر أن نون الوقاية تحذف تخفيفا في مني وعني ، للضرورة .

٢ - وقال في باب المعرف بأداة التعريف :

وَلَا اضْطَرَّارٌ كَبَنَاتِ الْإِفْوَيسِرِ

كَذَا وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّري

يشير إلى أن " أل " تدخل على العلم ضرورة نحو : بنات الأوبر - علم لنوع من النبات - وتدخل على التمييز ضرورة أيضا ، نحو : طبت النفس ، والأصل : طبت نفسا .

٣ - وقوله في باب الإضافة :

فَصَلَ مُضَافٍ شَبَّوْ فِعْلٍ مَا نَصَبَ
مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجِزَ وَلَمْ يُعَبَّ
فَصَلَ يَمِينٍ ، وَأَضْطَرَّارًا وَجِدَا
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ يَنْفَعِيٍّ أَوْ نَدَا

يشير في البيت الثاني إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي من المضاف ، ومنعت المضاف ، وبالنداء ، وذلك ضرورة .

٤ - وقوله في باب النداء :

وَأَضْمُ أَوْ أَنْصَبَ مَا أَضْطَرَّارًا نُونًا
يَمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بِئِنَّهَا
وَبِأَضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ " يَا " وَ " أَل " .
إِلَّا مَعَ " اللَّهُ " وَمَجْئِي الْجَمَلِ

يشير في البيت الأول إلى أنه إذا اضطر شاعر إلى تنوين العنادى المفرد المعرفة كان له تنوينه وهو مضموم ، وكان له نصبه ، ويشير في الثاني إلى أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء " أَل " في غير لفظ الجلالة والجمل (١) المحكية إلا في الضرورة .

٥ - وقوله في باب الترخيم :

وَلَا ضَرْبَ رَحْمَةٍ دُونَ نَسَدٍ
مَا لِلنَّاسِ يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَ

يشير إلى أنه يجوز ترخيم الاسم في غير النداء ضرورة ، بشرط أن يكون الاسم صالحا للنداء .

٦ - وقوله في باب المنوع من الصرف :

وَلَا ضَرْبَ رَحْمَةٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُفْرِفٍ
ذُو النَّمْعِ وَالْمَصْرُوفِ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

يشير إلى أنه يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف .

٧ - وقوله في باب المقصور والمدود :

وَقَصْرِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ
عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ يَخْلَفُ يَقَعُ

يشير إلى أنه يجوز في الضرورة قصر المدود .

بسم الله الرحمن الرحيم : السواهد لله مثله في الله الفينة .

أولا - الشواهد

يُعرّف الشاهد بأنه ((قول عربي لقائل مثنوق بعربيته ،
يُؤدّ للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي)) .^(١)

والاستشهاد لا يكون إلا بالقرآن الكريم ، وبما صح من الأحاديث
الشريفة ، وبكلام العرب شمرهم ونشرهم شريطة أن يكون القائل من عصور
الاحتجاج المعتمدة .^(٢)

والتأمل في الالفية يجد أن ابن مالك قد أغفل ذكر الشواهد ،
ولم ينص إلا على شاهد واحد في باب المفعول له ، والسبب في ذلك
هو أن الالفية - كما تقدم - خلاصة الكافية الشافية ، فإذا كان قد ذكر
العديد من الشواهد في الكافية فلا حاجة إلى ذكرها في الالفية ، وهذا
من قبيل الاختصار .

إلا أنه وردت بعض الإشارات إلى عدد من الشواهد في بعض
أبواب الالفية لكنها ليست صريحة وقد لا يُتنبه لها ، حيث إن ابن مالك
اكتفى بالإشارة إليها إما بذكر لفظة من شاهد معين ، أو بقوله :
" قد روي " ، أو " قد ورد " ، ونحو ذلك .

وقد تتبعنا هذه الشواهد - خلا الشاهد المنصوص عليه - فوجدتها
تنحصر في تسعة عشرين بيتاً من أبيات الالفية ، مرتبة على حسب أبواب
النحو فيها .

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٩ .

وهي على النحو التالي :

١ - قوله في باب النكرة والمعرفة :

وَقِيلَ "يَا" النَّفْسُ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ، وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

يذكر في هذا البيت أن الفعل إذا أسند إلى يا المتكلم ، فإنه

يجب أن يؤتى بنون الوقاية قبل يا المتكلم ، نحو : أَخْبِرْنِي ، وَيُخْبِرْنِي ،
وَأُخْبِرْنِي .

وقوله : "وليسى قد نظم " يشير به إلى أنه قد ورد في الشعر
حذف نون الوقاية من الفعل المسند إلى يا المتكلم ، ويعني به قول الشاعر :^(١)

عَدَدْتُ قَوْنِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِنَّ ذَهَبَ الْقَوْمَ الْكَرَامَ لَيْسِي

فالشاهد في قوله : "ليسى " حيث حُذفت نون الوقاية من الفعل ،
مع اتصاله بـ يا المتكلم ، "والوجه ليسني وليس إياي" .^(٢)

وقوله : " قد نظم " تنبيه على أنه إنما جاء في النظم دون النثر ،
وذلك دليل على أنه اضطرارى .^(٣)

(١) قائله : رؤيته بن المعراج ، ديوانه ص ١٧٥ ، وهو من شواهد شرح

الفصل لابن يعيش ١٠٥/٣ ، ١٠٨ ، وجمع الهوامع ٢٢٣/١ ،

وشرح ابن عقيل ١٠٩/١ ، وشرح المرادى ١٥٢/١ ، والطيب :

الرميل الكثير .

(٢) شرح ابن الناطم ص ٦٤ .

(٣) شرح الشاذلي ١٤٣/١ .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَلَيْتَنِي نَشَا ، وَلَيْتَنِي نَسَدَرَا وَسِعَ لَعَلَّ أَعْيَسَ ، وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطَرَّارًا خَفَفَا بَنِي ، وَعَنِيَّ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يشير إلى أن " ليت " إذا اتصلت بـ" يا " المتكلم ، فالشائع هو الإتيان بنون الوقاية قبل " يا " المتكلم ، ويندر حذف نون الوقاية معها ، وإذا اتصلت " لعل " بـ" يا " المتكلم ، فإن الشائع حذف نون الوقاية . فنقول : لعليّ ، ونذر لعليّ . أما بقية الحروف الناسخة إذا أُسندت إلى " يا " المتكلم ، فأنت مخير في إثبات نون الوقاية أو حذفها .

ثم ذكر أن الحرفين (من ، وعن) ، قد ورد اضطراباً وحذف نون الوقاية منهما إذا أُسندت إلى " يا " المتكلم ، وذلك في قول الشاعر : (١)

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنْي

فالشاهد في قوله : " عَنِي ، وَبَنِي " بالتخفيف ، حيث حذف نون

الوقاية ضرورة .

٣ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَلَا ضَرْبَ رَارٍ كَبَنَاتٍ إِلَّا وَبَسِرَ كَذَا وَطِيتَ النَّفْسَ بِأَقْيَسِ السَّرِيِّ

يشير في هذا البيت إلى " الالف واللام " الزائدة ، التي تدخل على العلم ضرورة ، كقولهم في " بنات أوبر " - وهو علم لنوع من النبات - :

(١) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد الرمادى ١٥٩/١ ، وابن عقيل

١١٤/١ ، وابن الناطم ص ٢٠ .

بنات الأوبر ، في قول الشاعر : (١)

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْثَرًا وَعَسَافًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

ومن الزائدة أيضا ، الألف واللام الداخلة على التمييز ضرورة ، نحو

قول الشاعر : (٢)

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوعَنَا صَدَدْتَ ، وَطَبَّتِ النَّفْسُ بِأَقْيَسُ عَنْ عَمْرٍو

فالشاهد في قوله : " وطبت النفس " ، أى : طببت نفسها .

ثم إنه قد اعترض على الناظم في قوله : " ولاضطرار كبسات الأوبر " الخ " من حيث إنه جعل " بنات الأوبر " ما زيدت فيه الألف واللام اضطرازا ، ومن مذهبه الذى تقرر أن ما جاء في الشعر ما يتأتى تحويله إلى ما ليس بضرورة فليس حكمه حكم الضرورات ، فإذا نظرنا فيما عده ضرورة هنا ، وجدناه يتأتى مساقه على غير جهة الضرورة ، فقد كان يمكنه في الأول أن يقول : " ولقد نهيتك عن بنات أوبر " ، بغير ألف ولام ، ولا ينكسر الوزن ، وإنما فيه " زحف " ، وهو " الوقص " ، وذلك حذف التاء من " متاعن " ، وذلك جائز ، فلم يضطر على مذهب ابن مالك إلى زيادة الألف واللام ، فجعله ذلك من الاضطرار على مذهبه غير صحيح . . . (٣)

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح الفصل لابن يعين ٧١ / ٥ ،

وشرح الكافية الشافية ٣٢٥ / ١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٨١ ، والآكوش ،

والعساق : ضرب من النباتات .

(٢) قائله : راشد بن شهاب الميصرى ، وهو من شواهد شرح الكافية

الشافية ٣٢٤ / ١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٨٢ ، وشرح الراوى ١ / ٢٦٤ .

(٣) شرح الشاطبي ١ / ٢٣٨ .

وكان يمكنه في الثاني أن يقول : " ونفسا طُبْتُ يا قيس عن عمرو " ، فإن
تقديم التمييز عنده جائز في الكلام ، وإن كان قليلا ، فليس بضرورية عنده ،
وإذا كان كذلك ، فعدم التقديم مع إمكانه دليل على أن الالف واللام لم
يدخلها للضرورة ، فقد ناقض هذا الناظم أصله الذي أصَّل (١) .

٤ - وقوله في باب إن وأخواتها :

وَحَفَّتْ كَأَنَّ أَيَّاهُ فَنُوي مَضُوبَهَا ، وَثَابَتَا أَيَّاهُ رُوي

يذكر في هذا البيت أَنَّ كَأَنَّ إذا حَفَّتْ ثَابَتَا أَيَّاهُ لا تُلغى ، وإنما
يبقى عليها ، لكن يُحذف اسمها ، ويُقدَّر بضمير الشأن ، نحو : كَأَنَّ زَيْدَ
قَائِمٍ ، التقدير : كَأَنَّ زَيْدَ قَائِمٍ (٢) .

وقوله : " وَثَابَتَا أَيَّاهُ رُوي " ، يشير به إلى أَنَّ اسمها قد ورد ،
وذلك في قول الشاعر : (٣)

وَصَدْرُ مُشْرِقِ النَّعْرِ كَأَنَّ ثُدْيَيْهِ حَقْلَانِ

فالشاهد في قوله : " كَأَنَّ ثُدْيَيْهِ " ، برواية النصب ، حيث ذكر
اسم كَأَنَّ ، وهي مخففة .

(١) شرح الشاطبي ٢٣٨/١ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣٩٠/١ .

(٣) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه ١٣٥/٢ ، ١٤٠٠ ،

وشرح الفصل لابن يعنبر ٨٢/٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١ .

وقول الآخر: (١)

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْعٍ مُّقْتَسَمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَطْعُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
فالشاهد في قوله: "كَأَنَّ ظَبِيَّةً" برواية النصب، حيث ذكر
اسم كَأَنَّ، وهي مخففة.

هـ - وقوله في باب المفعول المطلق:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ تٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، كُنْدَلًا الَّذِي كَانْدُلًا
يشير في الشطر الأول إلى أنه ((يجب حذف عامل المصدر الآتي
بدلاً من فعله، كقولك: ضرباً زيداً)) (٢).

(٣) ويشير في الشطر الثاني إلى قول الشاعر:

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الشَّعَائِبِ
فالشاهد في قوله: "فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ"، حيث جيء بالمصدر
وهو "ندلا"، وحذف فعله وجوبا، وهو "أندُلُ"، والتقدير: أندُلُ ندلا
يا زريقُ المال.

(١) قيل هو لا رقم بن علباء المشكوى، وقيل لهاغت المشكوى، وهو سن
شواهد شرح المفصل ٨٣/٨ وشرح المراءى ٣٥٨/١، وابن
الناظم ص ١٨٣، والسلم: ضرب من الشجر.

(٢) شرح المكدوى ص ٧٤.

(٣) قيل هو أَعشى همدان، وقيل الآحوص، وقيل جرير، وهو —
شواهد سيبويه ١١٦/١ وشرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢، وابن
عقيل ١٢٨/٢، والندل: هو الخطف، وزريق: اسم رجل.

٦ - وقوله في باب المفعول له :

وَقُلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرِمُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ آلٍ وَأَنْشَدُوا
 " لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَلَّاتِ زُمَرًا أَعْدَاءُ "

يشير ابن مالك إلى أن المفعول له إذا كان مجرماً من
 الألف واللام والاضافة يقل أن تصحبه لام الجر ، وإن كان مقروناً بال
 يقل أن لا تصحبه اللام ، فنحو : " قمت لإكرامك " قليل ، " واكرامك "
 كثير ، ونحو : " قمت لإكرام " قليل ، وللاكرام كثير ... ثم أتى بشاهد
 على نصب مصحوب آل فقال : (١)

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَلَّاتِ زُمَرًا أَعْدَاءُ . (٢)

فالشاهد في قوله : " الجبن " ، حيث وقع مفعولاً لا جله وهو
 محلّ بال .

وهذا هو الشاهد الوحيد الذي أورده ابن مالك في الألفية
 بالفاضة كاملة .

٧ - وقوله في باب الاستثنا :

وَأَجْرٌ يَسَاقِي يَكُونُ إِنْ تَرَدَّ وَيَعْدَ " مَا " انْصَبَ ، وَأَنْجَرٌ قَدْ يَرِنُ

قوله " وأجر يساقي يكون " ، يشير به إلى " خلا وعدا " ، حيث
 يكون حكمهما جرماً بعدهما إذا لم يسبقا بـ (ما) .

(١) لا يعرف قائله ، وهومن شواهد شرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢ ،

وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢ ، وشرح العراوى ٨٨/٢ .

(٢) شرح المكوذى ص ٧٧ .

أَمَّا إِذَا سُبِقَا ب (ما) فَإِنَّ حُكْمَهُمَا نَصَبٌ مَّا بَعْدَهُمَا .

وقوله : " وانجرار قد يرد " يشير به إلى أنه قد يرد الجر
ب (خلا وعدا) مع اقترانها ب (ما) . ولم أعر على شاهد شعري
أو نثرى - فيما رجعت إليه من مصادر - يؤيد هذا القول ، وإنما
حكى الجرميَّ الجرَّع " ما " عن بعض العرب . (١)

٨ - وقوله في باب الحال :

وَسَبَقَ حَالٍ مَا يَحْرَفُ جُرْقُدَ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنَعُهُ نَقُودَ وُرْدَ

يذكر ابن مالك في هذا البيت مسألة تقدم الحال على صاحبها
المجرور بحرف جر أصلي ، نحو : مررت جالسا بخالد ، أي مررت بخالد جالسا ،
ويذكر أن بعض النحاة قد منعوا ذلك ، وأن بعضهم - وهو معهم - يرون
جوازه ، وقوله : " فقد ورد " ، يشير به إلى أنه قد جاء تقدم الحال على
صاحبها المجرور في السماع ، فمنه قول الشاعر : (٢)

لَكِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِرًا

إِلَيَّ حَبِيبًا ، إِنَّهَا لَحَبِيبٌ

فالشاهد في قوله : " هيمان صاديا إلي " ، حيث تقدم الحال

وهو " هيمان صاديا " على صاحبه المجرور وهو الضمير في " وإلي " .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢ .

(٢) ينسب للمجنون ، ديوانه ص ٤٩٦ .

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ ، وشرح ابن

عقيل ٢٦٤/٢ .

٩ - وقوله في باب الاغانة :

فَصْلُ يَمِينٍ ، وَأَمْطَرَارًا وَجِدَا بِأَجْنِبَةٍ أَوْ يَنْتَعِ أَوْ نَسَدَا

يذكر في هذا البيت الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي أونت أونداء للضرورة .

(١) فمن الفصل بأجنبي قول الشاعر :

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ ، يُقَارِبُ أَوْ يَزِيدُ

فالشاهد في قوله : " بكف يوما يهودي " ، حيث فصل بين المضاف وهو " كف " والمضاف إليه وهو " يهودي " بالظرف " يوما " ، وهو أجنبي من " كف " ، لانه معمول لـ (خُطَّ) . (٢)

(٣) ومن الفصل بالنتعت قوله :

نَحْوُ وَقَدْ بَلَ الرَّائِي سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْبَاطِحِ طَالِبِ

فالشاهد في قوله : " ابن أبي شيخ الباطح طالب " حيث فصل بين المضاف " أبي " ، والمضاف إليه " طالب " ، بالنتعت ، وهو " شيخ الباطح " .

(١) قائله : أبو حية النمرى ، وهو من شواهد سيبويه ١٧٩/١ ،

وشرح المفصل لابن يعين ١٠٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/٣ ،

وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ٨٣/٣ .

(٣) قائله : معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وهو من شواهد

شرح الكافية الشافية ٩٩٠/٣ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/٣ .

ومن الفصل بالنداء قوله :

وَفَاقُ كَعْبٍ بِجَيْرٍ مُنْقَدِّ لَكَ مِنْ تَعَجُّيلِ تَهْلُكَةٍ ، وَالْخُلُوفِ فِي سَقَرٍ (١)

فالشاهد في قوله : " وفاق كعب بجير " ، حيث فصل بين

المضاف (وفاق) ، والمضاف اليه (بجير) بالنداء ، وهو " كعب " ،

والتقدير : وفاق بجير يا كعب منقذ لك .

١٠ - وقوله في باب أفعل التفضيل :

وَأِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

كَيْشِلَ مِنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

يذكر ابن مالك في هذين البيتين أن المجرور بـ (من) المصاحبة

لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على

أفعل ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وشمل صورتين : الأولى أن يكون

المجرور اسم استفهام ، والأخرى أن يكون منافا إلى اسم الاستفهام ، وقد

شمل للأولى بقوله : " مِنْ أَنْتَ خَيْرٌ " ، ومثال الثانية : مِنْ غِلَامٍ

مَنْ أَنْتَ أَفْضَلُ . (٢)

وقوله : " ولدى إخبار التقديم نزا وردا يشير به إلى أن المجرور

بمن إذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل ، لأنه بمنزلة

الفاعل فمحله التأخير . (٣)

(١) قائله : بجير بن أبي سلمى المزني ، وهو من شواهد ابن عقيل

٨٦/٣ ، وشرح المرادى ٢٩٤/٢ .

(٢) شرح المكودي ص ١٢٣ .

(٣) المصدر السابق ص ١٢٣ .

لكنه قد ورد تقديمه على قلة ، نحو قول الشاعر : (١)

وَلَا عَيْتَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيحَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

فالشاهد في قوله : " لا شيء " منهن أكسل " ، حيث قدّم الجار والمجرور " منهن " على أفعل التفضيل " أكسل " ، مع أن المجرور ليس استفهاما أو مضافا إلى استفهام .

١١ - وقوله في باب النعت :

وَأَسْعَ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ نَالِقُولَ أَغْمَرَ تُصَبِّرِ

يذكر في هذا البيت أن الجملة الظلمية لا تقع نعتا ، وقوله : " وإن أتت نالقول اغمر " يشير إلى أنه إن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الظلمية فيخرج على إغمار القول ، ويكون القول المضمر صفة ، والجملة الظلمية معول القول المضمر ، (٢) ومنه قول الشاعر : (٣)

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ
جَاءُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطْ

فالشاهد في قوله : " بمذق هل رأيت الذب " ، فظاهره أنه صفة لـ " مذق " ، والتقدير : مذق مقول فيه : هل رأيت الذب .

(١) قائله : ذوالرمة ، ديوانه ص ٥٤٩ ، وهو من شواهد شرح الكافية

الشافعية ١١٣٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ١١٨٥/٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ١١٩٩/٣ .

(٣) ينسب للعجاج ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافعية ١١٥٩/٣ ،

وشرح ابن عقيل ١١٩٩/٣ .

١٢ - وقوله في باب عطف البيان :

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُسْرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ : يَا غُلَامُ يَعْمُرًا
وَنَحْوٍ بِشَرِّ تَابِعِ الْبَكْرِىِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْئِيَّةِ

يشير في هذين البيتين إلى أن كل ما كان عطف بيان يجوز أن يكون بدلا إلا في موضعين :
(١)

الأول - أن يكون التابع مفردا ، معرفة ، معربا ، والمتبوع منادى ، نحو :
يا أخا زيدا ، ويا غلام يعمر ، ذ" زيد ، ويعمر " عطف بيان ،
لأنهما لوجعا بدلا لتعيين بناؤه هما على الضم ، لأن البدل على
نية تكرار العامل ، فيلزم تقدير حرف النداء معه .

والثاني - ما كان تابعا لمجرور بإضافة عطف مقرونة بآل وهو غير صالح
لإضافتها إليه ، نحو : أنا الضارب الرجل زيد ، فزيد
عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا من الرجل .

(٢) وقوله : " ونحو بشر تابع البكرى " يشير به إلى قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشَرٍّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا

فالشاهد فيه قوله : " التارك البكري بشر " ، ذ" بشر " عطف
بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأن لا يصح التقدير :

(١) شرح الرمادى ١٨٦/٣ .

(٢) قائله الرار الأسدى ، وهو من شواهد سيبويه ١٨٢/١ ، وشرح

الكافية الشافية ١١٩٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعين ٧٢/٣ ،

وابن عقيل ٢٢٢/٣ .

أنا ابن التارك بشر ، باغضة التارك إلى بشر ، لأنه يلزم منه إضافة ما فيه آل إلى المجرد وهو غير جائز .

١٣ - وقوله في باب عطف النسق :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفَتْ ، فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَاصِلٍ مَّا ، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ نَاشِئًا ، وَضَعْنَاهُ اعْتَقِدْ

يشير إلى أنه في حالة العطف على ضمير الرفع المتصل ، فإنه يلزم الفصل بينه وبين ما عطف عليه إما بالضمير المفصل أو بفواصل آخر . وقوله : " وبلا فصل يرد في النظم " ، يشير به إلى أنه قد يُعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ، وذلك نحو قول الشاعر :
(١)

قُلْتُ إِنْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنَمَاجِ الْفَلَا تَعَسْفُنْ رَمَلًا

فالشاهد في قوله : " أقبلت وزهر " ، حيث عطف " زهر " على الضمير المستتر في " أقبلت " من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ، أو بغيره .
(٢)

١٤ - وقوله في الباب نفسه :

وَعَوْنٌ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَافِضٍ لِأَرْمَا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ يَنْبَغِي لِأَرْمَا إِنْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحِ مُبْتَدَا

يشير في هذين البيتين إلى مسألة العطف على الضمير المجرور

(١) قائله : عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ص ٣٤٠ ، وهو من شواهد سيبويه ٣٧٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣ ، وابن عقيل

٠٢٣٨/٣

(٢) شرح ابن عقيل ٠٢٣٨/٣

من غير إعادة الجار ، حيث وقع الخلاف بين النحاة في ذلك ،
فذهب فريق إلى أنه لا بد من إعادة الجار إذا عطف على الضمير المجرور ،
نحو : مررت بك ويزيد .

ونذهب الفريق الآخر إلى أن ذلك ليس بلام ، ومنهم ابن مالك ،
حيث قال : " وليس عندي لازماً ، محتجاً بما جاء في النظم والنثر . فمن
النثر قراءة حمزة : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (١) ،
بجر "الأرحام" على أنها معطوفة على الضمير المجرور في " به " .

(٢) ومن النظم قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبَتْ تَهْجُونًا وَتَشْتُمًا فَإِنَّ هَبَّ فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

فالشاهد في قوله : " فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ " ، حيث عطف "الأيام"
على الضمير المجرور في " بك " بدون إعادة الجار .

١٥ - وقوله في باب النداء :

وَالْأَكْثَرُ "اللَّهُمَّ" بِالتَّعْوِيضِ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يشير في هذا البيت إلى أن الأكثر في نداء اسم الله "اللهم" ،
بمعنى شدة في آخره عوضاً عن حرف النداء " يا " . لكنه ورد في الشعر

(١) سورة النساء آية (١) ، وينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٢٦ .

(٢) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه ٣٨٣/٢ ، وشرح المغصل

لابن يعين ص ٧٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٩٤/٢ .

شدوا الجمع بين حرف النداء ، والميم المشددة . وذلك في قول

(١)
الشاعر :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

الشاهد في قوله : " يا اللهم يا اللهم " ، حيث جمع بين

حرف النداء ، والميم المشددة التي تكون عوضاً عن حرف النداء .

١٦ - وقوله في فصل تابع للنادى :

فِي نَحْوِ سَعْدٍ سَعْدٍ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَثَمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ

يشير إلى " أن النادى المبتنى على الضم إذا تكرر وأضيف

لما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف ، وجاز في الأول الضم على الأصل ،
والفتح على الإتياع " . (٢)

وقوله : " سعد سعد الأوس " يشير به إلى قول الشاعر : (٣)

أَيَا سَعْدٍ سَعْدٍ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعْمًا

وَمَا سَعْدُ سَعْدُ الْخَزْرَجِيِّنَ الْفَطَارِفِ

(١) قيل هو لابي خراش الهذلي ، وقيل : لامية بن أبي الصلت ،

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣ ، وشرح المفصل

لابن يميثر ١٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٣ .

(٢) شرح المكوذ ص ١٥٢ .

(٣) لا يعرف قائله ، ذكره الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

في حاشيته على ابن عقيل ٢٧٠/٣ ، وذكره الشيخ ياسين بن

زين الدين الحمصي في حاشيته على شرح التصريح على التوضيح

١٧١/٢ ، وذكره الشيخ عبد السلام هارون في معجم شواهد

العربية ٢٣٩/١ .

فالشاهد في قوله : "أيا سعد سعد الأوس " ، حيث كرر لفظ النداء ، وقد أُخِيف ثاني اللفظين ، فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم والنصب .

١٧ - وقوله في فصل أسماء لازمت النداء :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذَّكُورِ فَعَلٌ وَلَا تَقِيسٌ ، وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ
يشير في هذا البيت إلى أن " فعل " نحو : يا حُبَّتْ ، وباعْدُر -
يجي " في سب الذكور ، لكنه غير مقيس ، وإليه أشار بقوله : " ولا تقس " .
وقوله : " وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ " يشير به إلى أن " فل " - وهي
من الأسماء المخصوصة بالنداء - قد تستعمل مجرورة في غير النداء ،
(١)
نحو قول الشاعر :

تَفَرَّلَ مِنْهُ إِيلِي بِالْهَوَجَلِ فِي لَجَّةٍ ، أَسْكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

فالشاهد في قوله : " فلانا عن فل " حيث استعمل " فل " في غير النداء وجره بالحرف ، وذلك ضرورة ، لأن من حق هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادّعينا أن " فل " هنا مقتطع من " فلان " بحذف النون والالف بقرينة قوله قبل ذلك : " أسك فلانا " ، فكانه قال : " أسك فلانا عن فلان " .

(١) قائله : أبو النجم العجلي ، وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٤٨ ،
٣/٤٥٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣١ ، وشرح ابن عقيل

وبيان هذا أن لفظ " فلان " لا يختص بالنداء ، بل يقع في جميع مواقع الاعراب ، وأنّ الذي يختص بالنداء هو " فُل " النذى أصله " فلو " ، نحذفت لاسه اعتباطا ، أى لغير علة صرفية كما نحذفت لام يد ودم . (١)

١٨ - وقوله في باب إعراب الفعل :

وَشَذَّ حَذَفُ " أَنْ " وَنُصِبَ فِي سِوَى

كَأَمَرَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

يذكر أنّ أداة النصب " أَنْ " قد تُحذف شذوذاً ويبقى عليها

(٢)

في غير ما مر من مواضع حذفها . وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِمِي أَحْضَرُ الْوَعْصِي

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِِي

فالشاهد في قوله : " أحضر الوعى " برواية النصب ، حيث نصب

الفعل " أحضر " بأن المحذوفة دون مسوغ لحذفها .

أقول : وفي قول ابن مالك : " وشذ حذف أَنْ " ، ثم قوله :

" فاقبل منه " ما ظاهره التناقض ، حيث ذكر في أول البيت أن حذف " أَنْ "

وبقاء عليها دون مسوغ شاذ ، ثم قال في آخره : " فاقبل منه " ، فكيف

يكون مقبولا مع كونه شاذاً ؟

(١) شرح ابن عقيل (حاشية الشيخ محمد حي الدين عبد الحميد

٢٧٩/٣)

(٢) قائله : طرفة بن العبد ، ديوانه ص ٣١ ، وهو من شواهد سيبويه

٩٩/٣ ، ١٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢٤/٤

وقد دفع الشاطبي هذا التناقض قائلاً : ((وقوله : " فاقبل منه ما عدل روى " ، تنكيت على مذهب الكوفيين القائلين بجواز الحذف مع بقاء النصب قياساً على ما شذ من ذلك ، على عادتهم في القياس على الشذوذات ، فكأنه يقول : إن ما جاء من ذلك برواية العدل فليأخذ حكمه أن يُقبل قبولاً ، ويُحفظ فقط ، لأنه شاذ ، لا أن يُقاس عليه)) (١).

١٩ - وقوله في باب الحكاية :

وَقُلْ : مَنُونٌ ، وَمَنِينٌ مُسْكِنًا إِنَّ قِيلَ : جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا
وَلِإِنْ تَحِلَّ فَلَلْفُظُ مِنْ لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ مَنُونٌ فِي نَظْمٍ عُرفَ

يشير في البيت الأول إلى حكم (مَنْ) إذا حُكي بها في الوقت ، فنقول : في جاء قوم : منون ، وفي رأيت قوماً ، ومررت بقوم : منين . أما إذا وصلت " من " لم تتغير ، وهو ما أشار إليه في البيت الثاني .
وقوله : " ونادر منون في نظم عُرف " يشير به إلى أن " من " قد حُكيَتْ وصلاً في الشعر ، وذلك نادر ، نحو قول الشاعر :

أَنَا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا

فالشاهد في قوله : " منون أنتم " ، حيث ألحق الواو والنون بـ (من)

في الوصل ، والقياس : من أنتم .

(١) شرح الشاطبي ١٠/٤ .

(٢) ينسب لشعير بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيبويه ٤١١/٢ ،

وشرح الكافية الشافية ١٢١٨/٤ ، وشرح الفصل لابن يعين ١٦/٤ .

٢٠ - وقوله في باب الوقف :

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظَرًا

يشير إلى أنه قد يعطى الوصل حكم الوقف ، حيث تُعامل ((الكلمة في الوصل بما تعاملها به لو وقفت عليها من إسكان آخر الكلمة أو تضعيفها ، أو غير ذلك من الأحكام المختصة بالوقف)) . (١)

وذلك يكون قليلا في النثر ، كثيرا في النظم .

نعم النثر (٢) قراءة الهزئ : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتٍ إِيْقِين ﴾ (٣) ،

بإسكان همزة " سبأ " إجرا للوصل مجرى الوقف .

ومن النظم قول الشاعر : (٤)

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَارِيَا نَا بَعْدَ مَا أَخَصَبَّا

يريد : " جَدَبًا ، وَأَخَصَبَّ " .

وقد انتقد الشاطبي قول ابن مالك : " وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ "

من حيث إنه ذكر أن إجرا الوصل مجرى الوقف قليل في النثر بقوله :

" وَرُبَّمَا " وهي تنفيذ التقليل ، مع أنه قد وردت شواهد كثيرة من النثر (٥)

لا ينبغي تجاهلها أو إغلاق لفظ القلة عليها . (٦)

(١) شرح الشاطبي ٤٦/٥ .

(٢) المصدر السابق ٤٦/٥ .

(٣) ورد في كتاب السبعة أن الذي قرأ بالاسكان هو قنبل ، وأما

البيزى فقرأ بالفتح (ص ٤٨٠) . سورة النمل آية ٢٢ .

(٤) قائله رؤبة بن العجاج ، ديوانه ص ١٦٩ ، وهو من شواهد

سبويه ١٢٠/٤ ، وشرح الشاطبي ٤٩/٥ .

(٥) أورد الشاطبي العديد من الشواهد ٤٦/٥ - ٤٨ .

(٦) شرح الشاطبي ٤٧/٥ .

لكنه عاد فالتص العذر له بقوله : ((والذي يرجع اليه في هذه
السألة أن جميع ما تقدم من المنشور لا يتعين فيه ما تقدم من إجراء الوصل
مجرى الوقف ، . . . ولكن سلطنا جميع ما تقدم ^(١) فإنه يبعد القياس على
مثله ، لا انتشار قياسه وعدم ضبطه ، ولم يزل النحويون يذكرون ذلك ، ويعدونه
نادرا ، فليس بيدع ما قاله الناظم هنا ^(٢) .

- (١) أي من النصوص .
(٢) شرح الشاطبي ٥/٤٩٠ .

ثانيا - الأمثلة.

'يُعرّف المثل بأنه « قول يورد للتشيل به على حقيقة قاعدة ، لا للتدليل على صحتها والاحتجاج على سلاتها »^(١).

ولا يشترط في المثل أن يؤتى به من عصور الاحتجاج^(٢).

والأمثلة تزخر بالعديد من الأمثلة التي يأتي بها ابن مالك لتوضيح حكم أو قاعدة أو شرط ، ونحو ذلك ، ولا ريب في أن للأمثلة فائدة كبيرة من حيث إنها تدعين على فهم القواعد والاصطلاحات النحوية . وقد توخى ابن مالك في الأمثلة التي أوردها الأمور التالية :

أولا - مسؤولية المثل ، وذلك يعنى أن المثل يكون شاملا للحكم أو القاعدة .

ثانيا - عدم الاختصار على مثل واحد للقاعدة الواحدة ، فهو يُكشّر من الأمثلة طلبا للايضاح .

ثالثا - الاقتباس أحيانا من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو المثل العربي .

وسأقوم في هذا البحث بذكر نماذج من أبيات الأمثلة توضح ما تقدم ، ثم أعقبها بذكر الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة.

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٨ .

أولا - شمولية الشال :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمنبئ :

فَارْفَعْ يَضْمٌ ، وَأَنْصِبْ فَتَحًا وَجُرْ كَسْرًا ، كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدُهُ يَمُورُ

يذكر ابن مالك في هذا البيت علامات الاعراب الأصلية ، وهي :

الضمة : وهي علامة الرفع .

والفتحة : وهي علامة النصب .

والكسرة : وهي علامة الجر .

وأتى بشال يجمع هذه العلامات ، وهو قوله : " ذكر الله عبده يسر " ،

ف (ذكر) مرفوع ، ولفظ الجلالة مجرور ، و " عبده " منصوب .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَشَرَطُ ذَا الْأَعْرَابِ أَنْ يُضَنَّ لَا لِلَّيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

يشير في هذا البيت إلى الأسماء الستة لا تمرب بالحروف - أي

ترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء - إلا إذا أضيفت إلى غير

يا المتكلم . وأتى بشال يشمل الإضافة إلى الاسم الظاهر ، والضمير ،

ويشمل أيضا النكرة والمعرفة .

فقوله : " أخو أبك " أخاف " أخو " إلى " أبك " وهو اسم

ظاهر ، وقوله : " أبك " أخاف " أب " إلى كاف المخاطب وهو ضمير ،

وقوله : " ذا اعتلا " أخاف " ذا " بمعنى صاحب إلى " اعتلا " وهو

نكرة . أما المعرفة فهي الضمير في قوله " أبك " .

قال السيوطي : « وقد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهرا ،
(١)
ومضرا ، ومعرفة ، ونكرة » .

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

لِلرَّذِيعِ وَالنَّصَبِ وَجَرٌّ * نَا * صَلَحَ كَاعْرِفَ بِنَا ، فَإِنَّا بَلْنَا الْمَنَحَ

يشير إلى أن ضمير المتكلمين المتصل يأتي مبنيا في محل رفع ،
وفي محل نصب ، وفي محل جر . وأتى بمثال يشمل هذه الأنواع الثلاثة .
فقوله : * بنا * جا * ضمير المتكلمين في محل جر ، وقوله : * فإننا * جا * في
محل نصب بإلن ، وقوله : * نلنا * جا * في محل رفع فاعل .

٤ - وقوله في باب الفاعل :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَرُمُوهَنِي أُنْسَى زَيْدٌ ، مُنِيرًا وَجْهَهُ ، نَعَمَ الْفَتَى

يذكر في هذا البيت أن الرفع للفاعل على ثلاثة أنواع :

- الاول - أن يكون الفعل متصرفا ، نحو : أتى زيد .
- والثاني - أن يكون الفعل جامدا ، نحو : نعم الفتى .
- والثالث - أن يرفع بما يشبه الفعل ، كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة ،
والصدر . . . الخ ، ومثل بقوله : منيرا وجهه .

٥ - وقوله في باب المفعول المطلق :

تَوَكَّدَا أَوْ تَوَعَّا يُبِينُ أَوْعَدَ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَتِي رَشَدُ

يشير إلى أنَّ المفعول المطلق له ثلاث حالات :

الأولى - أن يفيد التوكيد .

والثانية - أن يكون مبيها للعدد .

والثالثة - أن يكون مبيها للنوع .

وأتى بشال يشمل هذه الحالات .

فقوله : " سِرْتُ سِرَّتَيْنِ " مثال للمفعول المطلق الذي يبين العدد . وقوله : " سَتَرَنِي رَشْدٌ " مثال للمفعول المطلق الذي يبين النوع . وقوله : " سَرْتُ . . . سِرٌّ " يفهم منه أنه شال للذي يفيد التوكيد ، وذلك بحذف " سِرَّتَيْنِ " ، و " نِي رَشْدٌ " .

٦ - وقوله في باب المفعول له :

فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ ، كَلِزُهُدٍ ذَا قَنَعٍ

قوله : " وليس يمتنع مع الشروط " ، يشير إلى أنه يجوز أن يُجر المفعول لا جله بالحرف مع وجود الشروط ، وهي : المصدرية ، وإبانة التعليل ، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل . (١)

وقوله : " كلزهد ذاقنعه " ، شال لما تقدم ، والتقدير : هذا قَنَعٌ زُهْدًا . ويشمله هذا يشمل ثلاثة أحكام :

الأول - أنه جمع فيه الشروط المذكورة .

والثاني - بين فيه أنه يجوز الاتيان بالمفعول لا جله نكرة . (٢)

والثالث - جواز تقديم المفعول لا جله على العامل فيه . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٦ .

(٢) شرح الشاطبي ٢ / ١٣٨ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٣٨ .

٧ - وقوله في باب أبنية المصادر :

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلٌ كَفَرَجٍ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَلٌ

يشير في هذا البيت إلى أن الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِلَ) .

يفتح الفاء وكسر العين ، يأتي مصدره على وزن (فَعَل) يفتح الفاء

والعين ، وشل بثلاثة أمثلة : فَرَج ، وَجَوَى ، وَشَلَل .

فأما فرج : فمثال للفعل الصحيح ، تقول : فَرَجَ فَرَحًا .

وأما جوى : فمثال للفعل المعتل ، تقول : جَوَى جَوَى .

وأما شلل : فمثال للفعل المضعف ، تقول : شَلَّ شَلًّا .

٨ - وقوله في باب البدل :

كَزُرُهُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْبِدَا وَأَغْرِفُهُ حَقَّةً ، وَخُذْ نَيْلًا مَدَى

ذكر في هذا البيت أنواع البدل ،

فقوله : كَزُرُهُ خَالِدًا ، مثال للبدل المطابق .

وقوله : قَبْلَهُ الْبِدَا ، مثال لبدل البعض من الكل .

وقوله : إِغْرِفُهُ حَقَّةً ، مثال لبدل الاشتمال .

وقوله : خُذْ نَيْلًا مَدَى ، مثال للبدل المبين .

ثانيا - عدم الاتصاف على المثال الواحد .

فمن ذلك مثلا :

١ - قوله في باب العلم :

إِسْمٌ يَعْنِي الْمَسْقَ مَطْلَقًا عَلَمٌ ، كَجَعْفَرٍ ، وَخَزْرَنْقَا
وَقَرْنٍ ، وَعَدْنٍ ، وَلَا حَرِيقٍ وَشَدَّ قَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ

عرف ابن مالك العلم بأنه الاسم الذي يعين مسماه مطلقا ، ((ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم ، بل يكون لأولي العلم وغيرهم ما يؤلف ، تنوع الدل فقال : كجعفر وهو اسم رجل ، وخزرنق وهو اسم امرأة ، وقرن وهو اسم قبيلة ، وعدن وهو اسم بلدة ، ولاحق وهو اسم فرس ، وشدق وهو اسم جبل ، وهيلة وهو اسم شاة ، وواشق وهو اسم كلب)) . (١)

٢ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلٌ لِلشَّحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُنَا وَحَدَّثُهُ سَيِّئَانِ

يشير إلى أن " أَل " تدخل على بعض الأعلام لبيان أصلها

التي كانت عليه ، وأتى بثلاثة أمثلة :

الأول - الفضل ، وهو منقول من المصدر .

والثاني - الحارث ، وهو منقول من الصفة .

والثالث - النعمان ، وهو منقول من اسم عين وهو الدم .

٣ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَرَكِبَ الْفَرَسَ نَائِحًا كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِ أَجْمَلًا

يشير إلى أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً فإنه يُبنى على الفتح ، وذلك لتركبه مع " لا " ، فصار كالشيء الواحد . وشل بقوله : لا حول ، ولا قوة ، فأتى بمثاليين ((وكان يكفيه أن يأتي بمثال واحد ، ولكنه أتى بالمثاليين ليبين بهما أحكاماً ، ويفرّع على اجتماعهما سائل)) (١) .

٤ - وقوله في باب التمييز :

إِسْمٌ يَعْنَى " مِنْ " مُبِينٌ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
كَشِيرَ أَرْضًا ، وَفَقِيزٌ بُرًّا وَمَوَينٌ عَسَلًا وَتَمَرًا
ذكر ابن مالك أن التمييز هو اسم نكرة متضمن معنى " من " ،
مبين ما قبله من إجمال (٢) ، وأتى بثلاثة أمثلة :

(١) شرح الشاطبي ١/٥٤ ، والفائدة من ذكر المثال الثاني هي بيان الوجه الاعرابية المختلفة لجملة : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ففي أعرابها خمسة أوجه : الأول : فتحتها معاً ، والثاني : فتح الأول ورفع الثاني ، والثالث : فتح الأول ونصب الثاني ، والرابع : رفع الأول والثاني ، والخامس : رفع الأول ونصب الثاني . (ينظر شرح المكودي ص ٥٠) .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/٢٨٦ .

الأول - " شبرأرغا " وهو من المسوحات .

والثاني - " قفيز برا " وهو من المكيلات .

والثالث - " منوين عسلا وتر " وهو من الأوزان .

قال الشاطبي : ((فتكثير الناظم المُثَلَّ إشتعار بأنواع المقادير ، وأيضاً فإن فيها إشارة إلى ما به تمام الاسم ، وذلك أن الاسم الذي ينتصب بعده التمييز لا يكون إلا تاماً ، ومعنى تمامه أن يكون فيه تنوين أو نسون تشبهه ، وهي نون التثنية والجمع وما جرى مجراها)) (١)

٥ - وقوله في باب الإضافة :

وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافُ يَقْعَلُ * وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرٍ لَا يُعْزَلُ
كَرَبِّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ * مُرَوِّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحَيْلِ

يشعر في البيت الأول إلى أن المضاف إذا كان يشبه صيغة " يَقْعَلُ " أى " الفعل المضارع " ، وكان هذا المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول - بمعنى الحال أو الاستقبال - أو صفة مشبهة ، فإنه لا يفيد تخصيصاً ولا تمييزاً ، وتسمى هذه الإضافة لفظية وغير محضة ، ثم أتى في البيت الثاني بأربعة أمثلة :

الأول - " راجينا " وهو من إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه .

والثاني - " عظيم الأمل " وهو من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها .

والثالث - " مروع القلب " ، وهو من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه .

والرابع - " قليل الحيل " ، وهو مثل : " عظيم الأمل " .

٦ - وقوله في باب الصفة المشبهة :

وَصَوْنُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَظَاهِرِ الْقَلْبِ ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ

يشير في هذا البيت إلى أن الصفة المشبهة تُصاغ من الفعل اللازم الذي يدل على الحال ، ولا يدل على الماضي أو المستقبل ، و مثل بقوله :
" ظاهر القلب " ، " جميل الظاهر " ، وإنما مثل بمثاليين وقد كان
(١)
يجزئه مثال واحد لوجهين :

أحدهما - أن يدل على أن الصفة المشبهة تكون منقولة من باب " اسم
الفاعل " ، وذلك قوله : " ظاهر القلب " ، وتكون غير منقولة بل
مبنية في الأصل للمعنى اللازم الحاضر ، وهو قوله : " جميل
الظاهر " .

والثاني - أن يدل على أن الصفة المشبهة لا يلزم فيها الجريان على
فعلها حتى تكون موازنة له كاسم الفاعل ، بل قد تكون كذلك ،
كظاهر القلب ، وقد لا تكون كذلك كجميل الظاهر .

٧ - وقوله في باب التصغير :

وَاخْتِمَ بِنَاءُ التَّائِيهِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مَوْثِقِ عَارِ ثَلَاثِيَّ كَسْرَيْنِ
مَا لَمْ يَكُنْ يَأْتَا يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْسٍ

يشير في هذين البيتين إلى أنه إذا صُغِرَ الثلاثي المَوْثِقُ
الخالِي من علامة التائيث لحقته التاء عند أمن اللبس . . . فتقول في سن :

سنينة ، وفي دار فؤيرة . . . فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء ^(١) ، ومثل
لذلك بثلاثة أمثلة :

الأول - شجر ، فيصغر على شُجير .

والثاني - بقر ، يصغر على بُقير .

والثالث - خمس ، يصغر على خُميس .

إن لو صُفرت هذه الأسماء على شجيرة ، وبقرة ، وخمسة ،
بإشبات التاء لالتبست بتصغير شجرة ، وبقرة ، وخمسة .

*

ثالثا - الاقتباس من القرآن الكريم والحديث الشريف والمثل العربي :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والعجني :

وَحَذِّفْهَا لِلْجُزْمِ وَالنَّصَبِ سَمَهُ كَلَّمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَاسَهُ

يشير إلى أن الأفعال الخمسة إذا سُبقت بناصب أو جازم فإن

علامة النصب أو الجزم حذف النون ، وأتى بمثالين : " لم تكوني " وهو

مثال للجزم ، و " لتروي " وهو مثال للنصب ، وهذان المثالان مقتبسان

من الحديث الشريف " المؤمن من لا يهين نفسه " ، أي لا يفعل ما يوجب

له الهون ، وله تأويل آخر ، وهو أنه لا يسلم لمن يهينه بل يمتنع . ^(٢)

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١٥٠ .

(٢) شرح المكودي (ينظر الحاشية) ص ١٥ ، وورد بلفظ : " ليس للمؤمن من

بذل نفسه " ، حلية الأولياء ٨/ ١٠٦ .

٢ - وقوله في باب الموصول :

كَذَلِكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يذكر في هذا البيت أَنَّ حَذَفَ الضمير العائد من الصلة إلى الموصول - إذا كان مخفوضا بالوصف - مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكرة . . . ثم مثل بقوله : " كَأَنْتَ قَاضٍ " ، وأشار به إلى قوله عز وجل :
 ﴿ نَاقِضٍ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ (١) ، أى ما أنت قاضيه . (٢)

٣ - وقوله في باب المفعول المطلق :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَلِمًا مَحْذُومًا عَلَيْهِ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يشير في هذا البيت إلى أن عامل المصدر إذا كان سوتا للتفصيل فإنه يحذف وجوبا ، وقوله : " كَلِمًا مَحْذُومًا " ، يشير به إلى قوله تعالى :
 ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَّخَذْتَهُمْ نُشُودًا الْوَيْثَاقَ ، فَإِذَا سَنَاءٌ بَعْدُ وَإِذَا فِئَاءٌ ﴾ (٣)
 "فِئَاءٌ وَفِئَاءٌ" : صدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير - والله أعلم - : فَإِذَا تَمَّوْنَ سَنَاءً ، وَإِذَا تَفْدُونَ فِئَاءً . (٤)

٤ - وقوله في باب الحال :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعْتَنِي فِي الْأَرْضِ مُسِيَدَا

يذكر أن العامل في الحال قد يؤكّد بها فتكون الحال على هذا

(١) سورة طه ، آية ٧٢ .

(٢) شرح المكدى ، ص ٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٣ .

(٣) سورة محمد صلى الله عليه وسلم آية ٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٠ .

مؤكدة لمعاملها ، وذلك على قسمين :

الأول - أن تكون من لفظ عاملها ، كقوله عز وجل : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (١) ،

الثاني - أن تكون موافقة لمعاملها معنى لا لفظا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتَسُوا فِي الْأَرْضِ مُمْسِدِينَ ﴾ (٢) ، لِأَنَّ : الْعَتَا هُوَ الْفَسَادُ ، ولهذا الآية أشا رب قوله : لا تمت في الأرض مفسدا . (٣)

٥ - وقوله في باب التمييز :

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ شَيْءٌ مِلُّ الْأَرْضِ ذَهَبًا

يذكر في هذا البيت أن جواز جر التمييز بالاعانة شروط بخلو المميز من إضافته إلى غير التمييز ، فإن أضيف إلى غيره وجب النصب (٤) وشل

بقوله : ملء الأرض ذهباً . (إِنْ لَوْ قِيلَ فِيهِ : " مِلُّ ذَهَبٍ " لَمْ

يَسْتَقِمَّ الْمَعْنَى) . (٥) ويشير بهذا المثال إلى قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ

يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلُّ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (٦)

٦ - وقوله في باب الإضافة :

وَالزُّمُّوْا إِذَا إِضَافَةٌ إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اُعْتُلَى

يشير في هذا البيت إلى أن " إِذَا " تضاف إلى الجملة الفعلية ،

(١) سورة النساء آية ٧٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ .

(٣) شرح المكنوز ص ٩٠ .

(٤) شرح العرادي ١٧٨/٢ .

(٥) المصدر السابق ١٢٩/٢ .

(٦) سورة آل عمران آية ٩١ .

ولا تضاف إلى الجملة الاسمية ، ومثل بقوله : " هُنَّ إِذَا اَعْتَلَى " ، وهذا
المثال مقتبس من المثال المشهور (١) : " إِذَا عَزَّأَخُوكَ فَهِنَّ " . (٢)

(١) مجمع الأمثال ٢٢/١ .
(٢) حاشية ابن حمدون ١٩٨/١ .

بعض الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة

وعلى الرغم مما تقدم ، إلا أنه وردت بعض الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة ، ذكرها بعض شراح الألفية ، وأرباب الحواشي ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلتَّوْنِ مَحَلُّ فَيَوْ ، هُوَ اسْمٌ نَحْوُ عَمَّةَ ، وَحَيْهَلُ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن الكلمة التي تدل على أمر ، ولا تقبل نون التوكيد ليست فعلا ، وإنما هي اسم فعل أمر ، ومثل بقوله :

" صه وحيهل " ، فهاتان الكلمتان ليستا فعل أمر ، لأنهما لا تقبلان نون التوكيد ، فلا تقول : صهين ، ولا : حيهلن ، إلا أنه قد اعترض على التشكيل بهما من وجهين :

الأول - أن إسمية (صه وحيهل) معلومة من قوله في أول هذا الباب :

بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنَّدَا ، وَالْ

وَسَمْنَدٍ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلُ

حيث ذكر أن من علامات الاسم التنوين ، و" صه وحيهل " يقبلان التنوين ، فكان الأولى أن يشل بما لا يقبل التنوين . (١)

وقد أجيب عن ذلك بأن ((الذي علم ما تقدم هو مطلق اسميتهما ، والمراد هنا اسميتهما للفعل ، لأن قوله : " هو اسم " المراد

(١) أوضح السالك ٢٨/١ ، ٢٩ ، وحاشية السجاعي ص ١٥ ، وحاشية الخضري ٢٤/١ ، وحاشية ابن حمدون ٢٤/١ .

(١) هو اسم الفعل ، وهذا لم يُعلم مما سبق)) .

والثاني - أنه اقتصر بهذين المثالين على الأمر فقط ، ولم يشمل لاسم الفعل من الماضي والمضارع . (٢)

قال الأشموني : ((فكان الأمر أن يقول :

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَأَنْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ ، نَحْوَصَهُ وَحَيْهَلْ
ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة)) . (٣)

وقال الصبان : ((قال ابن غازي : ولو شاء التصريح بالثلاثة

لقال :

وَمَا يَكُنْ مِنْهَا لِتَمَرِّدِي سَعْدٌ فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ وَوَيَّ ، وَحَيْهَلْ)) . (٤)

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأنه ((لما كان الغالب في اسم الفعل أن يكون بمعنى الأمر ويقال كونه بمعنى الماضي وبمعنى المضارع اقتصر على الأمر لكثرة ، وترك ما عداه لقلته)) . (٥)

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَيَمَّا أَجْرَزُ وَاشْيَبُ سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَنَذَرُ

يذكر في هذا البيت أن جمع المذكر السالم يُرفع بالواو ، وينصب

(١) شرح التصريح (الحاشية ١/٤٦) ، وحاشية ابن حمدون ١/٢٤٠ .

(٢) شرح الشاطبي ١/٢٨ ، وحاشية ابن حمدون ١/٢٤٠ ، وشرح

الأشموني ١/٣٢٧ .

(٣) شرح الأشموني ١/٣٢٧ .

(٤) حاشية الصبان ١/٥١ .

(٥) شرح الشاطبي ١/٣٠٠ .

ويُجر بالياء ، والذي يُجمع هذا الجمع نوعان : جامد وصفة ، فنقول للجامد بقوله : " عامر " ، وهو ما يشترط فيه أن يكون ((علماً للذكر عاقل ، خالياً من تا التانيث ومن التركيب)) (١).

ومثل للصفة بقوله : " مذنب " ، ويشترط فيها ((أن تكون صفة للذكر عاقل خالية من تا التانيث ، ليست من باب أَفْعَلُ فَعْلَاءُ ، ولا من باب فَعْلَكَنْ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه الذكر والمؤنث)) (٢).

إلا أنه قد اعترض على التشيل بـ " عامر ومذنب " من حيث إنه لا يفهم منهما شروط الجمع ، قال أبو حيان : ((وأشار بعامر إلى الاسم ، وبمذنب إلى الصفة ، ولا يفهم من هذين المثالين شروط جمع كل واحد منهما)) (٣).

وقد ردّ الشاطبي هذا الاعتراض بقوله : ((... فإنَّ شروط الجامد شار إليها بمثال " عامر " ، وشروط الصفة شار إليها بمثال " مذنب " ، وحصل بذلك ضابط ما يُجمع ... بأوفى كمال في أشد اختصار ، وهذه عوايد في هذا النظم)) (٤).

أقول : وقد علم أن منهج ابن مالك في ألفيته الاعتماد على المثال في التعريف بالأحكام والقواعد وذكر الشروط ، فلا اعتراض غير وارد .

(١) شرح ابن عقيل ٦٠ / ١ .

(٢) المصدر السابق ٦١ / ١ .

(٣) شرح أبي حيان ص ١٠ .

(٤) شرح الشاطبي ٨١ / ١ .

٣ - وقوله في باب المفعول المطلق :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ

يشير في هذا البيت إلى أنه يجب حذف عامل المصدر إذا قصد

به التشبيه بعد جملة مشتلة على فاعل المصدر في المعنى ، نحو :

لزيد صوتٌ صوتَ حمارٍ ... ذ (صوت حمار) مصدر تشبيهي ، وهو

منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يصوت صوت حمار ، وقبله

جملة وهي " لزيد صوت " ، وهي مشتلة على الفاعل في المعنى ، وهو

زيد . (١)

كذلك المثال الذي أورده الناظم وهو : " لي بكاء بكاء ذات

عضلة " ، له الحكم نفسه .

إلا أنه اعترض عليه من حيث إنّ البكى والبكاء لغتان ليست

إحدهما من الأخرى ، لأن بينهما اختلافاً ما إنّ زعم الخليل أن البكاء

بالد ما كان معه صوت ، والبكى بالقصر ما لم يكن معه صوت ، وإنما هو

بمنزلة الحزن ... فكان من حق الناظم أن يأتي بأحدهما مكرراً ، كأن

يقول : " لي بكاء بكاء ذات عضلة " ، أو يقول : " لي بكى بكى ذات عضلة " ،

لاختلاف اللغتين ، فإنّ ما أتى به يماثل قولك : لي بكى صراخ ذات

عضلة ، وليس هذا ما يوضع في هذه الأمثلة . (٢)

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٣ .

(٢) شرح الشاطبي ٢/ ١٣١ ، وينظر حاشية السجاعي ص ١٥٨ .

وقد أُجيب عن هذا الاعتراض بجوابين :

الاول - يمكن أن يكون أتى بهذين المثالين ((على أنهما بمعنى واحد ، لتقل وجده عن أحد من أهل اللغة ^(١))) .

والثاني - ((أن يكون البكى قصر البكاء مبرورة ، لا أنه أتى بالمقصود في الأصل ، فإن الناظم يضطر في نظمه إلى مثل هذا كثيرا ^(٢))) .

أقول : والجواب الثاني هو الأرجح ، لأن ابن مالك كثيرا ما يضطر في نظمه إلى قصر المدود .

٤ - وقوله في باب أبنية المصادر :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا أَوْ فَعَلَانًا ، نَادِرًا وَفَعَالًا
فَأَوَّلُ لِيْذِي اِئْتِنَاعٍ كَأَبْسَى وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلِبًا

قوله : " فأول لذي ائتناع " يشير به إلى ما جاء على وزن " فِعَال " ، وهو مصدر " فَعَلَ " اللزوم الذي يدل على ائتناع نحو : أَبَى إِيَّاهُ ، وَتَفَرَّغْنَا . ^(٣)

وقوله : " والثاني للذي اقتضى تقلباً " . يشير به إلى ما جاء على وزن " فَعَلَّان " ، وهو مصدر فَعَّلَ اللزوم الذي يدل على اضطراب ، نحو لَمَعَ لَمَعَانًا ، وَغَلَى غَلِيَانًا ^(٤) .

(١) شرح الشاطبي ١٣١/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٣١/٢ .

(٣) شرح المكوذى ص ١١٥ .

(٤) المصدر السابق ص ١١٥ .

لكن اعترض عليه تشيله بـ "أبي" ، قال الشاطبي : ((وأما تشيله بـ "أبي" فمشكل ، فإنه وإن جاء بصدرة على فِعَال ، نحو : أبى إِبَاهُ ، وإِبَايَةَ ، فإنه من التعدى ، فتقول : أبهت الشيء إذا كرهته ، واستعنت منه ، فليس من الأفعال اللازمة ، فكيف يشل به)) (١)

وقد ردّ هذا الاعتراض بأن "أبي" ((يمكن أن يكون عنده مستعملا على وجهين : متعديا وغير متعدٍ ، فمثل بما هو لازم دون ما هو متعد)) (٢)

أقول : والأرجح أنه لما كان "أبي" يستعمل في الغالب بمعنى امتنع ، وحينئذ يكون لازما ، مثل به على هذا المفهوم.

هـ - وقوله في باب نعم ويئس :

وَإِنْ يَقْدَمُ شَيْعُرٌ يَكْفَى كَالْوَلَمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

يشير إلى أنه ((إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخره ، كقوله تعالى في أيوب : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (٣) أى : نعم العبد أيوب ، فنحذف المخصوص بالمدح وهو "أيوب" لدلالة ما قبله عليه)) (٤)

(١) شرح الشاطبي ٤٦٩/٢ ، وينظر حاشية ابن حمدون ٢١٢/١ .

(٢) شرح الشاطبي ٤٦٩/٢ .

(٣) سورة ص آية ٤٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٦٧/٣ .

ونحو ، ما مثل به الناظم : " العلم نعم المقتنى والمقتنى " ،
فحذف المخصوص بالمدح للدلالة ما قبله عليه ، إلا أن هذا المثال اعترضه
أبو حيان بقوله : « وهذا التشيل لا يطابق الحكم ، لأن هذا التشيل
فيه ذكر المخصوص بعينه لا ذكر ما يشمر به ، غاية ما في هذا أنه قدّس
على الجملة ، وأما الحكم فلا ينبغي أن يُدّل الا بنحو قوله : * إِنَّا وَجَدْنَاهُ
صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ * ... وأما " العلم نعم المقتنى " ، فالمخصوص قد
تقدم ، وليس بعد الجملة مخصص محذوف » . (١)

وقال ابن غازي : « لو عوض هذا البيت بأن قال مثلا :
وَقِيلَ مَبْدَأٌ ، وَمَا دَلَّ كَفَى كَيْدًا فِي الْعِلْمِ فَنِعْمَ الْمُقْتَنَى
كان أولى » . (٢)

وربّ هذا الاعتراض بأنّ العلم في مثال ابن مالك ((خبر محذوف
تقديره : هذا العلم ، أو مفعول لمحذوف تقديره : إلزم العلم ، ونحوه ،
أو مبتدأ حذف خبره لدلالة ما بعده عليه ، والتقدير : العلم يقتضى
ويقتنى ، نعم المقتنى والمقتنى ، أى العلم ، كما تقول : زيد حسن
الأفعال ، نعم الرجل زيد » . (٣)

٦ - وقوله في باب جمع التكسير :
أَفْعِلْ أَفْعَلْ ثُمَّ وَقِلْ
شَتَّ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلْبٌ

(١) شرح أبي حيان ص ٢٩٨ .

(٢) شرح المكوذى (ينظر الحاشية ص ١٢٩) .

(٣) حاشية السجاعي ص ٢٣٥ .

وَبَعْضُ ذِي بَيْتٍ وَبَعْضُ ذِي كَرَجٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّبْحِ
يذكرني البيت الأول أن صيغ جموع القلة هي : أَفْعَلَةٌ، وَأَفْعُلٌ،
وَفُعْلَةٌ، وَأَفْعَالٌ، وما عداها جموع الكثرة.

ويشيرني البيت الثاني إلى أنه ((قد يستغنى ببعض أبنية
القلة عن بعض أبنية الكثرة ، كرجل ، وأرجل . . . وقد يستغنى ببعض
أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال))^(١) ونحو ما شذ به
وهو " صُنِّي " جمع صَفَاة .

وقد اعترض على هذا المثال . قال الخضرى : ((فتشيله لما ناب
فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالصُّنِّي فيه نظر ، وإن لم يُهمل جمع قلتها ،
بل قالوا : أصفا على أفعال أيضا . . . فكان الأولى حذفه))^(٢)

ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن يُحمل قوله : " والعكس
جاء " على مطلق النياية بلا تقييد بالوضع ، فتشمل النياية في الاستعمال .^(٣)

٧ - وقوله في الباب نفسه :

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

يشيرني هذا البيت إلى صيغة " فُعْلًا " ، وهي جمع كثرة
لما جاء على صيغة " فاعيل " بمعنى فاعل صفة لذكر عاقل غير
مضاعف ، ولا معتل ، نحو : كريم وكريما ، وبخيل وبخلاء^(٤) ، لكن

(١) شرح ابن عقيل ١١٥/٤

(٢) حاشية الخضرى ١٥٤/٢

(٣) المصدر السابق ١٥٤/٢

(٤) شرح ابن عقيل ١٣٠/٤

(١)

اعترض على تمثيله بكرم ويخيل من وجهين :

أحدهما - أنه أتى بمثالين متماثلين يفيدان مقصودا واحدا ، وهو
متحر للاختصار فكان الأولى به أن يقتصر على أحدهما لإنادة
المقصود وحده .

والثاني - أنه ترك من "فعليل" المجموع قياسا على "فعللا" ما
كان بمعنى "مُفْعِل" ، وبمعنى "مُفَاعِل" ... لأنه كان
قادرا على أن يأتي بمثال مكان المثال الثاني ، يشير به إلى
معنى مُفْعِل أو مُفَاعِل ، فيقول : "ولكريم ونبي" ، أو "ولكريم
وجليس ، فيعطي زيادة معنى وتام فائدة .

أقول : قد يجاب عن الاعتراضين : بأن تمثيله "بكريم ويخيل"
ينهم منه أن صفة المدح والذم سيان في الجمع على "فُعَلَاء" ، كما
ينهم أيضا أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل . (٢)

٨ - وقوله في باب التصريف :

وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءٍ جَعْفَرٍ ، وَقَافٍ فَسْتَوِي

يشير إلى أنه إذا أُريد وزن الكلمة قبولت أصولها بالميزان
الصرفي "فَعْدَل" ، فإن بقي بعد هذه الألف حرف الثلاثة حرف أصلي فهي

(١) شرح الشاطبي ٢٩٨/٤

(٢) شرح المكودي ص ٢٠٤ ، وشرح المرادى ٦٢/٥

الكلمة يعبر عنه بلام زائدة ، ومثل لذلك بـ " جعفر ونستق " ، فالأول
على وزن : فَعَلَّل ، والثاني على وزن فُعِلِّل بتضعيف اللام مرة واحدة ،
فلو أبدل أحد المتالين بمثال من الخماسي لكان أشمل (١) ، نحو :
سفرجل فيقال في وزنه : فَعَلَّل ، بتضعيف اللام مرتين .

(١) حاشية ابن حمدون ١٢٤ / ٢ .

الفصل الرابع

تأثير النظم في التراكيب والأبنية
في الألفيت

يُقصد بهذا الفصل بيان الضرورات الشعرية التي ارتكبتها
ابن مالك في نظم الألفية . ومفهوم الضرورة عند الجمهور : (لا هو
ما وقع في الشعر ما لا يقع في النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة^(١)
أم لا)^(٢).

ومنهم من ذهب إلى أن الضرورة هي : (ما ليس للشاعر عنه
مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره)^(٣) وبه قال ابن مالك ،
فإن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل ما لا مدفع له^(٤).

وقد انتقد أبو حيان هذاذهب بقوله : (لم يفهم ابن مالك
معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا
البيت بضرورة لأن قائله تمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة هي
اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك ،
إن يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من
ضرورة إلا ويمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما
يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ،
ولا يقع في كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة
دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا^(٥)
اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه)^(٦).

(١) المندوحة : السعة والفسحة ، اللسان ، مادة : ندح .

(٢) الضائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٦ .

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٣ .

فقول أبي حيان : إن ابن مالك لم يفهم معنى الضرورة مردود

(١)

من عدة وجوه :

أحدها : أن ابن مالك لم يكن وحده القائل بهذا الرأي ، وإنما هو مأخوذ من كلام سيبويه وغيره .

والثاني : أنه لا يمكن لابن مالك أن يلتزم أو يتقيد بأى اصطلاح ، وهو الذى بلغ رتبة الاجتهاد ، كما أنه كان لغويا ، فمفهوم الضرورة عنده خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم .

والثالث : أن هذا المفهوم للضرورة عند ابن مالك هو تضيق لها ، وتوسع فى الاختبار ، وهو المذهب الذى جرى عليه فى كمال اتجاهاته النحوية واللغوية .

وقد تتبعنا كثيرا من الضرورات التى وردت فى الألفية ، وحصرتها فى الأقسام التالية :

أولا : القصر .

ثانيا : الحذف .

ثالثا : التقديم .

رابعا : غرورات متفرقة .

أولا - القصر :

ويقصد به قصر المدود ، والاسم المدود : هو ما كان في آخره ألف بعدها همزة زائدة ، ويشترط فيه أن يكون من الأسماء المعربة . (١)
وكثيرا ما يضطر ابن مالك الى هذا القصر في ألفيته ، وهو نوعان :

الأول - قصر الأسماء المدودة المعربة .

والثاني - قصر الألفاظ : باء ، ونا ، ونا ، ونحوها .

أما الأول ، فلا خلاف في أن قصره جائز للضرورة (٢) وهو كثير تغني شهرته عن الاستشهاد له (٣) .

وأما الثاني ، فقد اختلف فيه من حيث هل يُعد قصره ضرورة أولا يعد ؟ فذكر السجاعي أن « ما كان من حروف الهجاء مختوسا بألف يجوز قصره ودمه بالاجماع » (٤) . كما نص الخضري في حاشيته على ابن عقيل على ذلك أيضا . (٥)

وعليه ، فيكون قصر ابن مالك هذه الألفاظ في نظمه ليس من الضرورة . ونذهب الشاذلي إلى أن قصر الألفاظ حروف الهجاء ضرورة ، فقد قال في شرحه بيت ابن مالك :

وَمَا ضِيَ الْأَفْعَالُ بِالتَّامِزِ وَسِمِ
بِالتَّوْنِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنَّ أَمْرَهُمْ :

(١) همع الهوامع ٨٥/٦ .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٢ .

(٣) حاشية السجاعي ص ١٣ .

(٤) حاشية الخضري ٢٢/١ .

((وقَصُرَ التاءُ غرورة . . . وهذه عادته في أمثال ذلك ، لا يتحاشى عنه ولا عن غيره من الضروقات الشعرية)) (١)

أقول : والأرجح أنَّ قَصْرَ هذه الألفاظ يُعَدُّ من الضرورة حتى وإن كان يجوز مدها وقصرها ، وذلك أن ابن مالك لو قال فسي بيته السابق : * وماضِي الأَفْعَالِ بالتاءِ مِرْزُوسِمٌ * بمد لفظ التاءِ لاختل البيت وانكسر الوزن ، لكنه - حفاظا على سلامة الوزن - اضطرر فقصر لفظ التاءِ . وهذا كثير فسي نظمه كما سيتبين ذلك .

وأشرع الآن في بيان النوع الأول ، وهو قصر الأسماء المدودة المعربة . فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِالْجَرِّ والتَّنْوِينِ والتَّداوُلِ وَتَسْنِيدِ للاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلُ

نَقَصَرِ النِّدَاءِ .

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَكُلُّ حُرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَعْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ يُسَكَّنَا

وَقَوْلُهُ : وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ وَأَجْزُرُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ

قَصَرَ الْبِنَاءِ ، وَالْأَسْمَاءِ .

٣ - وقوله في باب الابتداء :

وَرَفَعُوا مُنْتَدًا بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعَ خَبِيرٌ بِالْمُنْتَدِ
وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْكَسْرِ مَا لَمْ تُقَدْ ، كَعُنْدَ زَيْدٍ نَرَهُ
أَوْ كَانَ مُنْتَدًا لِي لَا مِ ابْتِدَاءِ أَوْ لَا زِمَ الصَّدْرُ كَمَنْ لِي مُنْتَدًا
وَأَخْبَرُوا بِأَتْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَّاءُ شَعْرًا

قصر الابتداء في الأبيات الثلاثة الأولى ، والشعراء في البيت

الرابع .

٤ - وقوله في فصل المشبهات بليس :

إِعْمَالٌ لَهُمْ أُعْلِمْتُ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْسِ وَتَرْتِيبٍ زُكِّنَ
وَسَبَقَ حَرْفٍ جَرٍّ أَوْ غُرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

قصر "بقا" في البيت الأول ، والعلماء في الثاني .

٥ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

وَأَكْرَمُوا اخْلُوقْ أَنْ يَشَلَّ حَسْرَى وَيَعْدُ أَوْشَكَ انْتَقَا أَنْ نَزُرَا
وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَحْزَنُ فِي السَّيْنِ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَقَا الْفَتْحُ زَكِنُ

قصر انتقا ، وانتقا .

٦ - وقوله في باب إن :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصَرُّفُهُ مُتَّعِعَا
قصر الدعا .

٧ - وقوله في باب ظن :

إِنْصَبْ بِنِعْمَلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَغْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

وقوله : وَجُوزِ الْأَلْفَاءُ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنْوَضِمِرَّ الشَّانِ أَوْ لَا مَ ابْتِدَاءِ

قصر الابتداء في قوله : ابتداء ، والابتداء ، وابتداء .

٨ - وقوله في باب الفاعل :

وَجُرِّرَ الْفَعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَنْتَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشَّهْدَا
والحذف مع فصلٍ بإلا ففلاً : كَمَا زَكَ إِلَّا فَنَاءَ ابْنِ الْعَلَا

قصر الشهدا ، والعلا .

٩ - وقوله في باب المفعول المطلق :

كَذَاكَ نِ وَالتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءُ نَا تِ عَضْلَةٍ
قصر بكا في قوله كلي بكا .

١٠ - وقوله في باب الاستثناء :

وَالْفُحْ إِلَّا نَا تِ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمُرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتْحُ إِلَّا الْعَلَا

قصر العلا .

١١ - وقوله في باب التمييز :

وَعَدَنَ نِي وَشِبْهَهَا اجْزُؤُهُ إِذَا أَغْفَتْهَا كَدُّ حِنْطَةٍ غَرْدَا

قصر الغدا في قوله : حنطة غدا .

١٢ - وقوله في باب حروف الجر :

لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى وَمِنْ وَبَا مِنْهُمَا بَدَلَا
وقوله : عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَحْنٍ بَعْنُ تَجَاوَزًا عَنْ مَنْ قَدْ فَطَنَ

ف قصر الانتهاء في البيت الأول ، والاستعلاء في الثاني .

١٣- وقوله في باب الإضافة :

نُونًا تَلَى الْأَعْرَابَ أَوْ تَنُوسِنَا
بِمَا تُضَيِّفُ احْذَرْ كُطُورِ سِينَا
وَابْنِ أَوْ اعْرَبْ مَا كُنْ قَدْ أَجْرِبَا
وَاخْتَرْنَا حَلُولُ فِعْلٍ بِنِيَا
وَقَوْلُهُ :
نَعْلُ يَمِينٍ وَاعْظُرَارًا وَجِدَا
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِيدَا
قصر سينا ، وينا ، وندا .

١٤- وقوله في باب أبنية المصادر :

لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصُوتٌ وَسَمَلٌ
سَمِرًا وَعَوَاتُ الْفَعِيلِ كَمَهَلٌ
قصر الدا .

١٥- وقوله في باب التعجب :

وَصَفْهًا مِنْ نِي يَ ثَلَاثِ عُرْنَا
قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرُ نِي انْتِفَا
قصر الانتفا .

١٦- وقوله في باب النعت :

وَلِيُعْطَ نِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلَا ، كَأَمْرٍ يَقُومُ كُرْمَا
وَقَوْلُهُ :
وَنَعْتَ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى
وَعَمَلِي أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا
قصر : كرما ، واستثنا .

١٧- وقوله في باب عطف النسق :

فَالْعُطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ نَا
حَتَّى أُمُّ أَوْ كَيْفِكَ عِدَقٌ وَوَقَا
وَرُبَّمَا اسْقَطَتِ الْهَمْزُ إِنْ
كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا مِنْ
وقوله :

وقوله : وَيَلْ لَكِنَّ بَعْدَ مَصْحُوبِهَا كَلَّمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَعَهَا

قصر : وفا ، وخفا ، وتعبها .

١٨ - وقوله في باب الترقيم :

وَلَا ضَرْارَ رَخَّوْا نُونِ نِدَا مَا لِلنَّدَا يُلْجَحُ نَحْوَ أَحْمَدَا

قصر : ندا ، والندا في الشطرين .

١٩ - وقوله في باب أسماء الأفعال والأصوات :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كُفَّيْ وَالزَّمَّ بِنَا النُّوْنِ نَهَوَقْدَ وَجَبْ

قصر البناء في قوله : " والزم بنا " .

٢٠ - وقوله في باب نوني التوكيد :

وَعُفْرِ إِمَّا مِنْ عَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرُ الْمُؤَكَّدِ انْتَحَ كَابْرُزَا

قصر الجزا .

٢١ - وقوله في باب اعراب الفعل :

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَائِصِ كَنَصَبٍ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ

قصر الرجا .

٢٢ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَحَيْثُ أَنْتَ وَحَرْفُ إِذْ مَا كَانَ وَيَأْتِي الْأَدَوَاتِ أَسَا

وقوله : وَبَعْدَ مَا غِيْرُفَكَ الْجَزَا حَسَنَ وَرَفَعَهُ بَعْدَ ضَارِعٍ وَهَنَ

وقوله : وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَنْتَرِنَ بِالْفَاءِ أَوِ الْوَاوِ يَنْتَلِثُ قَسَنَ

قصر الآسما في البيت الأول ، والجزا في الثاني والثالث .

٢٣- وقوله في باب العدد :
وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يُمِيقُ الْهِنَا وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ
وَقَوْلُهُ : وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عَشْرِينَ أَذْكَرًا
قصر الهنأ ، والاستغناء .

٢٤- وقوله في باب القصور والمدود :
وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ يَنْقَلِبُ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا
وَقَوْلُهُ : وَمَا كَصَحْرَاءَ يَبَاوِ ثَنِيًّا وَنَحْوِ عَلِيٍّ كِسَاءٍ وَحَيَا
قصر : الحذا ، وحيا .

٢٥- وقوله في باب جمع التكسير :
فُعِلَ "لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا" وَفُعِلَ "جَمْعًا يَنْقَلِبُ يُدْرَى
وَقَوْلُهُ : وَلِكَرِيمٍ وَبَجِيلٍ فُعُلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
وَقَوْلُهُ : وَالسَّيْنُ وَالنَّارُ مِنْ كُمُسْتَدْعٍ أَوَّلُ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُجِلٌّ
وَقَوْلُهُ : وَالْيَمِيمُ أَوَّلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمَزُ وَالْيَا يَثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
قصر : حمرا ، ونوعلا ، وينا ، وبقا ، والبقا .

٢٦- وقوله في باب الإمالة :
وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تُكْفُ مَدًّا
قصر الاستعلاء .

النوع الثاني : قصر ألفاظ حروف الهجاء ، نحو : با ، ونا ، ونا :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا اِفْعَلِي
وَيُونِ اَقْبَلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي
وقوله : وَمَا فِي الْاَفْعَالِ بِالتَّائِيَةِ
بِالتَّائِيَةِ فِعْلٌ اَلَا تَرَى اَنْ اَمْرَهُمْ
قصر التاء والياء في البيت الاول ، والتاء في الثاني .

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَتَخْلَفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْاَلِفُ
جَرًّا وَصَبًّا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ اَلِفُ
وقوله : وَارْتَعِ بَوَاوٍ وَيَا اَجْرًا وَانْصِبِ
سَالِمٍ جَمْعٍ عَامِرٍ وَذَنْبٍ
وقوله : وَمَا يَتَا وَالْفِي قَدْ جُمِعَا
يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النِّصْبِ
قصر الياء في البيتين الاولين ، والتاء في الثالث .

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

كَالْيَا وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي اَكْرَمَكَ
وَالْيَا وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيمٍ مَالِكُ
وقوله : وَقِيلَ يَا نَفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِيمِ
نُونٌ وَقَائِدٌ وَلَيْسَ قَدْ نَظِمَ
قصر الهاء في البيت الاول ، والياء في الثاني .

٤ - وقوله في باب اسم الإشارة :

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ
وَاللَّامُ اِنْ قَدَّمْتَ هَا سَتَبَعَهُ
قصر الهاء في قوله : " قدمت ها " .

- ٥ - وقوله في باب الموصول :
- مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي لَا تُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًا لَا تُثْنِيَتْ
- قصر اليا .

- ٦ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :
- وَالثَّانِيَ التَّالِيَّ تَا الْمَطَاوَعِ كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ يَلَا مُنَازَعَةً
- وقوله : وَأَكْبَرُ أَوْ أَشْبَهُ فَادُلَّيْ أُعِلُّ عَيْنًا وَمِمَّ جَاكُوعٌ فَاحْتَبِلُ
- وقوله : وَمَا لِيغَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهُ يَنْجَلِي
- قصر التاء في البيت الأول ، والفاء في البيت الثاني والثالث .

- ٧ - وقوله في باب تعدى الفعل ولزمه :
- عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدِي أَنْ تَحِلَّ هَا غَيْرَ مَعْدٍ بِعَرِّ نَحْوُ عَيْلٍ
- قصر الهاء .

- ٨ - وقوله في باب حروف الجر :
- هَذَا مِنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيَّ وَأَوْوَتَا وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَلَعَلَّ وَحَسَى
- وقوله : وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَعِينَ بِيَا وَفِي وَقَدْ يَبِينَانِ السَّبَبَا
- بِالْهَاءِ اسْتَعِينَ وَعَدَّ عَوْضَ الصَّقِي وَشَلَّ مَعَ وَينَ وَعَنَ بِهَا انْطِقِ
- وقوله : وَحَذَرْتُ رَبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلَّ وَالْفَا يَبْعَدُ الْوَاوُ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
- قصر التاء والباء في البيت الأول ، والباء في الثاني والثالث ،

والفاء في البيت الرابع .

٩ - وقوله في فصل المضاف الى يا المتكلم :

آخِرَ مَا أُغِيْفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا
لَمْ يَكْ مُعْتَلًا كَرَامٍ وَقَدْ
أَوْ يَكْ كَابْتَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي
جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتَحَهَا احْتَرِي
وَتَدْعُمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ
مَا قَبْلَ وَإِوْضَمَّ فَاكْسِرْهُ يَهْنُ

قصر اليا في الـبيات الثلاثة.

١٠ - وقوله في باب ابنية المصادر :

وَاسْتَمِعْ اسْتِمَاعَةً ثُمَّ أَقْسِمُ
إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّاءِ لَزِمَ
وَقَوْلُهُ : فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ يَالْتَا الْعَرَّةِ
وَسُدَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْرَةِ

قصر التاء في البيتين .

١١ - وقوله في باب التعجب :

يَا ذَمِّلْ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعْجَبُ
أَوْجِي : يَا ذَمِّلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَاءٍ
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ
وَيَعْدُ أَفْعِلْ حَرُّهُ يَالْهَائِجِيبِ

قصر اليا في البيتين .

١٢ - وقوله في باب عطف النسق :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا يَوَاوُتُمْ نَا
حَتَّى أَمْ أَوْ كَيْفِكَ عِدُّ وَوَفَا

قصر الفاء في قوله : يواو ثم نا .

١٣ - وقوله في فصل المنادى المضاف الى يا المتكلم :

وَوُتِّحَ " أَوْ كَسَّرَ " وَحَذَفُ الْيَا اسْتَحَرُّ
فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرَقَ

وَنَبِيٍّ نَّذَا أَبَتِ أُسْتِرِ عَرَضُ وَأَكْبَرُ أَوْافَتْحُ وَبَيْنَ أَلْيَا النَّاعِوَعُ

قصر اليا في البيت الاول ، واليا والتا في الثاني .

١٤ - وقوله في فصل النديبة :

وَوَاقِفًا زَيْنَ هَاءَ سَكَنَتْ إِنْ تَسْرِي وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِي

قصر الهاء .

١٥ - وقوله في باب الترقيم :

وَجَوَزَتْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّصَا
يَحْذَرُ فِيهَا وَتَرَهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

قصر الهاء في البيتين .

١٦ - وقوله في باب نوني التوكيد :

فَأَجْعَلُهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ أَلْيَا وَالْوَاوِيَاءُ كَأَسْعَيْنَ سَعِيَا
وَأَحْذَرُهُ مِنْ رَافِعٍ هَاتَيْنِ وَنَبِيٍّ وَوَ يَأْ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِي

قصر اليا في البيتين .

١٧ - وقوله في باب اعراب الفعل :

وَبَعْدُ نَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ غَلَبَ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرَهَا حَتْمٌ نَصَبَ
وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تَفِيدُ مِنْهُمُ مَعْ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ
وَبَعْدُ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقُطُ الْفَاءُ وَالْجَزْمُ قَدْ قُصِدَ

قصر الفاء في الأبيات الثلاثة .

١٨ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَأَقْرُنْ بِنَا حَتَّى جَوَابًا لَوَجُعِلْ
وَالْفُضْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَائِنِ يَقْتَرِنُ :
وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِلْفِعْلِ إِشْرَافًا
بِالنَّافِ أَوِ الْوَاوِ يَتَّصِلُ قَسَمٌ
أَوْ الْوَائِ أَوْ الْبِجَلَّتَيْنِ اكْتِفَاءً

قصر الفاء في الابهات الثلاثة .

١٩ - وقوله في فصل أما ولولا ولوما :

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَنَا
وَحَذَفُ زِي الْفَاءِ قُلَّ فِي نَشْرَانَا
يَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفَا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نَبِذَا

قصر الفاء في البيتين .

٢٠ - وقوله في باب العدد :

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعِ يَالَا لِفِ
وَأَخْتَهُ فِي الثَّانِيَةِ يَالَتَا وَمَتَى
وَالْفَتْحُ فِي جَزَائِي سِوَاهُمَا أَلِفَا
ذَكَرْتُ فَادْكُرْ فَاعِلًا يَتَمَرَّتَا

قصر الياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني في الشطرين .

٢١ - وقوله في باب الحكاية :

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ نَسْءٍ
وَالْفَتْحُ نَزَّوَصِلَ التَّاءُ وَالْأَلِفُ
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْعَنَى مَسْكَنَةً
يَمِنْ يَأْثُرْنَا يَنْسَوِي كَلِيفًا

قصر التاء في البيت .

٢٢ - وقوله في باب التأنيت :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ وَالرَّسْفُ
وَقَوْلُهُ : كَذَاكَ يَفْعَلُ وَمَا تَلِيهِ
وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَرَعِ
وَنِي أَسَا مِ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ
تَا الْفَرْقِ مِنْ نِي فَشَدُّ نُونِهِ
مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَتَرَعُ

قصر التاء في الابهات الثلاثة .

٢٣ - وقوله في باب المقصور والمدود :

كَذَا الَّذِي أَلَمَهُ نَحْوُ الْفَتَى
وَقَوْلُهُ : فَلَا لِفَاقِلِبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
وَالْبَاجِدِ الَّذِي أُمِيلُ كَتَسَى
وَتَاءُ نِي التَّاءُ الزَّيْنُ تَنْحِيهِ

قصر اليا في البيت الاول ، والتاء في الثاني .

٢٤ - وقوله في باب جمع التكسير :

فَعِلٌ وَفَعْلَةٌ فَعَالٌ لَهُمَا
وَقَوْلُهُ : أَوْ يَكُ مَضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَالٍ
وَقَوْلُهُ : وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ مِنْ كُسْتَدْعِ أَزُولُ
وَقَوْلُ فِيمَا عَيْنُهُ أَلِيَا مِنْهُمَا
ذُو التَّاءِ وَفَعِلٌ مَعَ فَعْلٍ فَاقْبَلِ
إِنْ بَيْنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مَحِلٌ

قصر اليا في البيت الاول ، والتاء في الثاني والثالث .

٢٥ - وقوله في باب التصغير :

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَأْقِلُ الطَّرْفُ
وَقَوْلُهُ : لِنَلُو بِأِ التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمٍ
وَقَوْلُهُ : وَاخْتَمَ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّاءِ يَرَى ذَا لَهْنٍ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهَا مَحْدَفٌ
تَأْنِيثُ أَوْ مَدَّيْتُ الْفَتْحَ انْحَتَمَ
مَوْثِقٌ عَارِضٌ كَسِينٌ
كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِينَ

وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَيْسَ وَنَكَدَ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَشَّرَ

قصر اليا في البيت الاول والثاني ، والثا في الالبيات الباقية.

-٢٦- وقوله في باب النسب:

يَا كَمَا الْكُرْبَى زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَسَبَ
وَشِلَّهُ يَسًا حَوَاهُ أَحْذِفْ وَتَا تَأْنِيهِ أَوْدَتُهُ لَا تَنْتَحَا
وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْزَلْ كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصُ خَاسًا عَزَلْ

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَحِينُ

وَالْحَقُّوا فَعَلَّ لَا مَ عَرِيكَ مِنَ الثَّالِثِينَ يَسَا الثَّانِي أَوْلِيَا

وَأَنْ يَكُنْ كَشْمَةٍ بَا الْفَا عَدِمَ فَجَبَرَهُ وَفَتَحَ عَيْنَهُ التَّضَرُّمَ

وَسَمْعُ فَاعِلٍ وَقَمَالٍ فَعِيلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقِيلَ

قصر اليا في البيت الاول ، والثا في الثاني ، واليا في الثالث

والرابع ، والثا في الخامس ، والفا في السادس ، واليا في السابع.

-٢٧- وقوله في باب الوقف :

مَحْذُفٌ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يَنْصَبِ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلًا

وَيُعْرَضُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَنَسِي نَحْوُ مَرْزُومٍ رَدَّ الْيَا أَتَنَسِي

وَقَفَ بِهَا السَّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعِطَ مَنْ سَأَلَ

وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ لَنْ جُرَتْ حُذْفُ أَلْفَهَا وَأَوَّلِيهَا أَلْفَا إِنَّ تَقِفَ

قصر اليا في البيت الاول والثاني ، والها في الثالث والرابع .

٢٨ - وقوله في باب الإمالة :

الْأَقْرَفُ الْمُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ أَيْلُ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَيْلًا خَلْفًا
 دُونَ مَرْيَدٍ أَوْ شَذُوذٍ وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا أَلْهَا عَدَمًا
 كَذَا الْتَالِي أَيْلًا وَالْفَصْلُ اغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَحَبِيبَهَا أَدِرُ
 كَسْرًا وَفَصْلُ أَلْهَا كَلَّا فَصْلٌ يَمُوتُ فَيَرْهَمَاكَ مَنْ يُبْلَهُ لَمْ يُصَدِّ
 وَكَفُّ مُسْتَعْمِلٌ وَرَأْيُكَ كَفُّ بِكَسْرٍ رَأْيُ كَفَارِمًا لَا أَحْفُو
 كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي وَقَفٍ إِنْ مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

قصر اليا في البيت الأول ، والها في الثاني والثالث والرابع ،

والرا في الخامس ، والها في السادس .

٢٩ - وقوله في باب التصريف :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاصِلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ يَمْلُتُ تَا حَتَّى
 وَأَلَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي يُوِيٍّ وَوَعَوَعَا

قصر التاء والياء .

٣٠ - وقوله في باب الإبدال :

أَخْرَجُ الْإِبْدَالَ هَذَاتُ مَوْطِيَاً فَأَبْدِلُ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
 وَانْتَحَ وَرَدَ الْهَمْزَا يَنْبِئًا أُعِلُّ لَا مَا وَفِي شِلِّ هَرَاوَةٍ جُمِلُ
 إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنَ أَلِفٍ وَيَا كَمَوْقِينَ يَدَا لَهَا اغْتَسِرُ
 وَوَاوًا أَثَرُ الضَّمِّ رَدَّ أَلْيَا حَسَى أَلْفِي لَا فَعِلُ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

قصر اليا في البيت الأول والثاني والثالث ، والياء والتاء في الرابع .

ثانيا - الحذف :

يتنوع الحذف للضرورة في نظم الألفية الى أنواع كثيرة ، من أبرزها الأنواع التالية :

الأول : حذف حرف العطف .

الثاني : حذف ياء المنقوص .

الثالث : حذف ياء النسب .

الرابع : حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط .

النوع الأول : حذف حرف العطف : (١)

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَيْتُهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَهَمْزٌ كَأَيِّنْ أَمْسَى حَيْثُ وَالسَّائِكُنُ كَمْ

فحذف حرف العطف الواو ، والتقدير : كأين وأمس وحيث .

وقوله : أَبُّ أَحْمَكُ كَذَاكَ وَهَـنُّ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

التقدير : أب وأح وهم .

وقوله : فَالْأَلْفُ أَتَوْنِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدُ نَصَبَ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي

التقدير : كيدعو ويرمي .

(١) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٤ .

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

وَمِنْ مَمَرِ الرَّقِيمِ مَا يَسْتَسِرُّ كَأَفْعَلٍ وَأَوَافِقُ نَفْتِيطٍ إِنْ تَشْكُرُ

التقدير : كأفعل وأوافق ونفتيط .

وقوله : وَذُو أَرْتَاعٍ وَأَنْفَعَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

التقدير : أنا وهو .

٣ - وقوله في باب اسم الإشارة :

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بِذِي ، وَذِهِ ، تَعَالَى الْأَنْشُ اقْتَبِرَ

التقدير : بذى ، وذه ، وتي ، وتا .

وقوله : وَذَانِ تَانٍ لِلْمُتَنِّ الْقُرْبَعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ أَذْكَرُ طَعِ

التقدير : وذان وتان ، وذين ، وتين .

٤ - وقوله في باب الموصول :

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي الْأَنْشُ الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًا لَا تَثْنِي

التقدير : والانش التي .

وقوله : جَمْعُ الَّذِي الْأَلْفَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَيَعْنُهُمْ يَالَوَا وَرَفَعًا نَطَقًا

التقدير : الألفى والذين .

٥ - وقوله في باب كان :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْحَا أَسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحًا

التقدير : ظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأسى ، وصار ، وليس ،

وزال ، و برح .

وقوله : وَمَا يَوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِيَّ فَتَى ، لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

التقدير : فتى ، وليس ، وزال .

٦ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقْ أَوْ شَكَّ قَدِيرٌ غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ نَقِيذُ

التقدير : اخلولق ، وأوشك .

٧ - وقوله في باب ان :

لَإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلُّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِيكَانَ مِنْ عَمَلُ

التقدير : لأن ، وإن ، وليت ، ولكن ، ولعل ، وكان .

وقوله : بَعْدَ إِذَا نُجَاءَ إِذْ أَوْقَسَ لَمْ يَلَمْ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نِي سَمِعَ تِلْوَنَا الْجَزَا إِذَا يَطَّرُ فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَخْشُ

التقدير : ومع تلوفا الجزا . من باب عطف الجمل .

٨ - وقوله في باب ظن :

إِنْ حَبِثَ يَفْعَلُ الْقَلْبُ جُزْأِي أَبْتَدَا أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

التقدير : رأى ، وخال ، وعلمت ، ووجد .

وقوله : ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوِّ حَجَا دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَدَى

التقدير : وظل ، وحسبت ، وحجا ، ودري .

وقوله : وَهَبَ تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَمَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انْصَبَ بَيْتَدَا وَخَبَرَا

التقدير : وهب وتعلم .

٩ - وقوله في باب الاستثناء :

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاٍ اِجْعَلَا عَلَى الْاَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جِعْلَا

التقدير : وليسوى وسوى وسوا .

١٠ - وقوله في باب الحال :

كَتَبْتُكَ لَمِيتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرُ نَحْوُ سَيِّدٍ سَتَقَرُّ فِي هَجَرٍ

التقدير : كتبتك ولميت.

١١ - وقوله في باب حروف الجر :

هَآكَ حُرُوفُ الْجَزِّ وَهِيَ مِنْ اِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

التقدير : من ، الى ، وحتى ، وخلا ، وحاشا ، وعدا ، وفي ، وعن ،

وعلى .

وقوله : مَ مَ مَ مَ رَبِّ اللّٰم كَيِّ وَاوَوَاتَا وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَلَعَلَّ وَمَخَّسَى

التقدير : ومم ، ومنم ، ورب ، واللام ، وكبي ، وووؤو وتا .

١٢ - وقوله في باب الانافاة :

كُوْجِدَ لَبِيٍّ وَدَوَالِي سَعْدِيٍّ وَشَدَّ اِيْلَا يَدِي لِلْبَسِيٍّ

التقدير : كوجد ، ولبي ، ودوالي ، وسعدي .

وقوله : قَبْلُ كَفَمِيرٍ بَعْدُ حَسْبُ اَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ اَيْضًا وَعَلُ

التقدير : بعد وحسب وأول .

١٣ - وقوله في باب ابنية المصادر :

فُعُولَةٌ فُعَالَةٌ لِفُعْمَالًا كَسَّهَلَ الْاَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلًا

التقدير : فُعُولَةٌ وفُعَالَةٌ وفُعْمَالَةٌ .

١٤- وقوله في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين :
وَأَفْعَلٌ فَعْلَانٌ نَحْوُ أَشِيرٍ وَنَحْوُ صَدَّيَّانَ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ
التقدير : وأفعل وفعلان .

١٥- وقوله في باب الصفة المشبهة :
وَصَوْنَهَا مِنْ لَا زِمٍ لِجَانِسٍ كَظَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ
التقدير : وجميل الظاهر .

١٦- وقوله في باب التوكيد :
وَكَلَّا أَنْ كُرْهُ فِي الشُّؤْلِ وَكَلَّا كَلَّتَا جَمِيعًا بِالضَّمِّ مُوَصَّلًا
التقدير : وكلا وكلتا .

وقوله : وَيَعَدُّ كُلُّ أَكْدَوَا بِأَجْمَعَا جَمْعًا أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعًا
التقدير : بأجمع وجمعا وأجمعين .

وقوله : وَوَنَ كُلٌّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعًا أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ
التقدير : أجمع وجمعا وأجمعون .

١٧- وقوله في باب المعطف :
فَالْمُعْطَفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَيْفِكَ صِدْقٌ وَوَقَا
التقدير : وحتى ، وأم وأو .

وقوله : خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمٌ يَا زَوْجِيهِمْ وَأَشْكُكَ وَأَغْرَابٌ بِهَا أَيْضَانِي
التقدير : خير ، وأيح ، وقسم .

- ١٨ - وقوله في فصل النادى المضاف الى يا المتكلم :
- وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحِّحَ إِنَّ يُصَفِّ لِيَا كَعَبِدٍ ، عَيْدِي وَعَبْدٌ ، عَيْدَا ، عَيْدِيَا .
- التقدير : كعبد ، وعبدى ، وعيدا ، وعبد يا .

النوع الثانى : حذف يا المنقوص :

الاسم المنقوص : ((هو الاسم المعرب الذى آخره يا لازمة قبلها كسرة)) (١)

نحو : داعي ، وقاضي .

ولا خلاف في أن حذف اليا من آخره جائز عند الضرورة (٢) .

وقد اضطر ابن مالك في الألفية الى هذا النوع من الضرورة في بعض الأبيات ، فمن ذلك :

- ١ - قوله في باب المعرب والمعنى :
- وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَضَبُهُ ظَهَرٌ وَرَفْعُهُ يَنْوِي كَذَا أَيْضًا يَجْسُرُ
- حذف اليا من قوله : والثاني ، والأصل : الثاني .

- ٢ - وقوله في باب الابتداء :
- وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَلِكَ لَوْصُفَ أَخْبَرُ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَافِ طِبْقًا اسْتَقَرَّ
- حذف اليا من قوله : والثاني .

- ٣ - وقوله في باب لا النافية للجنس :
- وَرَكِبَ الْفَرَسَ فَاتِحًا كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِ أَجْعَلَا
- حذف اليا من قوله : والثاني .

(١) شرح ابن عقيل ٨١ / ١ .

(٢) الكتاب ٢٦ / ١ .

٤ - وقوله في باب ظن :
كَذَّاءَ تَعْلَمُ ، وَلِيَغَيِّرَ الْمَاضِيَ مِنْ سَيِّئِهِمَا أَجْعَلُ كُلَّ مَا لَهُ زَكِيًّا
حذف الياء من قوله : الماض ، والاصل : الماضي .

٥ - وقوله في فصل أعلم وأرى :
وَمَا لِمَعْدُومَتِي عَلِمْتَ مَطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَهْمًا حَقًّا
حذف الياء من قوله : للثان .

٦ - وقوله في الفصل نفسه :
وَالثَّانِ مِنْهَا كَثَانِي أَتَيْتُ كَسَا فَهَوَّيْتُهُ فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو وَاقْتِسَا
حذف الياء من قوله : والثان .

٧ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :
وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُّ أَسِنَّ
حذف الياء من قوله : الثان .

٨ - وقوله في باب التنازع في العمل :
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرَهُمْ ذَا أَسْرَهُ
حذف الياء من قوله : والثان .

٩ - وقوله في باب المفعول المطلق :
نَعُوْ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِّنَّا وَالثَّانِ كَابَنِي أَتَيْتَ حَقًّا عِرْنَا
حذف الياء من قوله : والثان .

- ١٠ - وقوله في باب الاخافة :
- وَوَصَلَ اَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرُ
 اِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ السَّحَرُ
- حذف الياء من قوله : بالثان .
- ١١ - وقوله في باب ائنية المصار :
- فَأَوَّلُ لِيْذَى اَمْنَاعٍ كَأَبْسَى
 وَالثَّانِ لِلَّذِي اَقْتَضَا تَقَلُّبًا
- حذف الياء من قوله : والثان .
- ١٢ - وقوله في الباب نفسه :
- وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتَحَا
 مَعَ كَمَرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا
- حذف الياء من قوله : والثان .
- ١٣ - وقوله في باب عطف النسق :
- وَأَنْقَلَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ
 فِي الْخَيْرِ الثَّابِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ
- حذف الياء من قوله : للثان .
- ١٤ - وقوله في باب النداء :
- وَالْمُسَادَى النَّارُ وَالنَّاسُ يَا
 وَأَيُّ يَا ، وَلَا ، كَذَا أَيَا ، ثُمَّ هِيَا
- حذف الياء من قوله : الناء ، وكالنا ، والأصل النائي .

النوع الثالث - حذف ياء النسب :

الاسم المنسوب هو ما كان في آخره ياء شديدة مكسورا ما قبلها ،
ومنقولا أعرابه اليها . (١) ويجوز حذف هذه الياء للضرورة . (٢) فمن
ذلك :

- ١ - قوله في باب المقصور والممدود :
وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي أَسْمًا أَنْزِلْ إِيْتَابَعْ عَيْنٍ فَأَهُ يَكَا شُكْلُ
حذف ياء النسب من قوله : الثلاثي ، والأصل : الثلاثي بالتشديد .
- ٢ - وقوله في باب جمع التكسير :
وغير ما أفعل فيه مظهر من الثلاثي أَسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِنُ
حذف الياء من قوله : الثلاثي .
- ٣ - وقوله في الباب نفسه :
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خَمَاسِي جُرَدَ الْآخِرُ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ
حذف الياء من قوله : خماسي .
- ٤ - وقوله في الباب نفسه :
وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفُهُ مَا لَمْ يَكْ لَنَا إِثْرُهُ الَّذِي خَتَمَا
حذف الياء من قوله : الرباعي .

(١) ينظر شرح الرمادي ١٢١/٥
(٢) شرح ابن عقيل (حاشية محمد محي الدين عبد الحميد) ١٧٤/٤ ،
١٩٦ ، أعراب اللفظة ص ١٣٧ ، ١٤١ .

- ٥ - وقوله في باب النسب :
- وَمَا عِيفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَانِيهِ نُولِيْنَ كَلَّا وَلَا تَيْسِي
- حذف الياء من قوله : لائي ، والأصل لائي بالتشديد .
- ٦ - وقوله في باب الوقف :
- وَنَقْلُ نَتَجٍ مِنْ سِرْوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكَوْفٌ نَقْلًا
- حذف ياء النسب من قوله : وكوف ، والأصل كوفي .
- ٧ - وقوله في باب التصريف :
- وَمَعْرِضُ آخِرِ الثَّلَاثِي انْتَحَ وَضُمُّ وَأَكْسَرُ وَزَيْنٌ تَسْكِينٌ ثَانِيهِ نَعْمٌ
- حذف الياء من قوله : الثلاثي .
- ٨ - وقوله في الباب نفسه :
- لَا شَيْءَ مَجْرُئٍ رُبَاعٍ نَعْلَلُ وَوَعْلَلُ ، وَفَعْلَلُ ، وَوَعْلَلُ
- حذف الياء من قوله : رباع ، والأصل رباعي .
- ٩ - وقوله في فصل زيادة همزة الوصل :
- وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَأَخْشَ وَأَمْخِي وَأَنْفَذَا
- حذف ياء النسب من قوله : الثلاثي .

النوع الرابع : حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط : (١)

نمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ ، نَحْوُ : مَهْ وَحِيلَ

قوله : " هو اسم " مبتدأ وخبر في موضع جواب الشرط ، فحذف الفاء الواقعة في جواب الشرط ضرورة ، والتقدير : فهو اسم ، لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية يجب اقترانه بالفاء .

٢ - وقوله في باب العلم :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفَ حَتْمًا ، وَإِلَّا أُتْبِعَ الَّذِي رُفِئَ

قوله : " وَإِلَّا أُتْبِعَ " ، " الا " مكونة من إن الشرطية ولا النافية ، فأدغمت النون في اللام ، ودخل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، و " أتبع " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ، فكان يجب أن يقتزن بالفاء ، لكنه حذفها ضرورة . (٢)

٣ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تَنَازَرَ أَوْ تُضَرَفَ : أَوْجِبَ ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَضَفَ

(١) الكتاب ٦٤/٣

(٢) اعراب الألفية ص ١٧

قوله : " أوجب " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ، فيجب اقترانه بالفاء لكنه حذفها ضرورة ، وتقدير البيت : ان تنصبا مصحوب ال أو تضعفه فأوجب حذف ال. (١)

٤ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

مَرْفُوعًا أَوْ مَصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ
قوله : " لا تنصبا " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ، فيجب اقترانه بالفاء ، لكنه حذفها ضرورة .

٥ - وقوله في الباب نفسه :

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكُمًا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ نَزِي الْقَصْلِ أُنْتَعَى
قوله : " احكما " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط يجب اقترانها بالفاء ، لكنه حذفها للضرورة .

ثالثا - التقديم :

يعد تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ من أبرز ضرورات التقديم في نظم الالفية ، فكثيرا ما يضطر اليه ابن مالك ، وهناك نوع آخر من التقديم وهو تقديم الصفة على الموصوف لكن لم يضطر اليه ابـــــــــــــــــن مالك كثيرا .

النوع الاول : تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِتَا فَعَلْتُ ، وَأَنْتَ وَمَا أَفْعَلِي وَنُونٌ أَقِيلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

فقوله "بتا" : جار ومجرور متعلق بـ "ينجلي" .

وقوله "فعل" : مبتدأ ، وينجلي خبره ، فتقدم معموله الذي

هو "بتا" على المبتدأ ، وهذا لا يجوز الا في الضرورة ،

والتقدير : فعل ينجلي بتا فعلت ، وبتا أنت^(١) . الخ .

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

لِلرُّفْعِ وَالنَّصَبِ وَجَرٌّ "نَا" صَلَحَ كَاعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا لِنَنَا الْبَيْحُ

قوله "لِلرُّفْعِ" : متعلق بقوله : "صلح" ، و"نا" مبتدأ ،

وخبره "صلح" ، فتقدم معموله الذي هو "لِلرُّفْعِ" على المبتدأ

والتقدير : "نا" صلح للرُّفْعِ والنَّصَبِ والجَرِّ .

محمد

(١) ينظر اعراب الالفية ص ٧ ، وشرح ابن عقيل حاشية الشيخ / يحيى

الدين ٢٢/١ وحاشية الخضرى ٢٣/١ .

٣ - وقوله في باب الموصول :

وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبُ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَدَفِ أَيَا غَيْرَ أَيْ يَقْتَنِي

قوله " في ذا " : جار ومجرور متعلق بـ (يقتني) ،

والحدف : عطف بيان أو نعت ، أو بدل ، وأيا : مفعول لمقتني ،

وغير : مبتدأ ، وأى : مضاف إليه ، وجملته يقتني : في محل

رفع خبر المبتدأ ، فتقدم مفعول الخبر الذي هو " في ذا " على

المبتدأ ، والتقدير : وغير أى من الموصولات يقتني أيا في ذا

الحدف . (١)

٤ - وقوله في باب ظن :

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ ، وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَ

قوله : والأمر : مفعول ثان ، مقدم على عامله وهو الأمر ، و" هب " :

مبتدأ لأن المقصود لفظه ، و" قد ألزم " في محل رفع خبر

المبتدأ ، فتقدم مفعول الخبر الذي هو " الأمر " على المبتدأ ،

والتقدير : وهب قد ألزم الأمر . (٢)

٥ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اسْتَهْزَأَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

(١) ينظر اعراب الالفية ص ٢١ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٤٣ ، واعراب الالفية ص ٤٠ .

قوله : " في باب " جار ومجرور متعلق بقوله : " اشتهر " ،
و " المنع " مبتدأ ، واشتهر جملة فعلية في محل رفع خبر
المبتدأ . فتقدم معمول الخبر الذي هو " في باب " على
المبتدأ ، والتقدير : المنع اشتهر في باب ظن وأرى .

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ قَوْلِهِ
قوله : " بها " جار ومجرور متعلق بقوله : " يعني " ،
والتعليل : مبتدأ ، وجملة قد يعني في محل رفع خبر المبتدأ ،
فتقدم معمول الذي هو " بها " على المبتدأ ، والتقدير :
والتعليل بها قد يعني .

٧ - وقوله في باب افعال اسم الفاعل :

وَإِنْ يَكُنْ عِلَّةً أَلْ نَفْيِ الْمُضِيِّ وَقَبْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى
قوله " نفي المضى " جار ومجرور متعلق بقوله : " قد ارتضى ،
واعمال : مبتدأ ، وجملة قد ارتضى في محل رفع خبر المبتدأ ،
فتقدم معمول الخبر الذي هو " نفي المضى " على المبتدأ .

٨ - وقوله في باب التعجب :

وَمَصْدَرُ الْعَارِمِ بَعْدَ مَنَصَّبٍ وَسَعَدَ أَفْعَلُ جَرُّهُ يَالْبَاءُ يَجِبُ
قوله : " بعد أفعل " متعلق بقوله : " يجب " وجره : مبتدأ
وهو مضاف إليها " مضاف إليه ، وجملة يجب : في محسب
رفع خبر ، فتقدم معمول الخبر الذي هو " بعد أفعل " على
المبتدأ .

٩ - وقوله في باب النداء :

وَأَنْتُمْ أَوْ أَنْصَبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا يَمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ مُبْتَدَأًا

قوله : " له " متعلق بقوله : " يمين " ، واستحقاق : مبتدأ ، وجملة
بينما في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر الذي هو
" له " على المبتدأ .

١٠ - وقوله في فصل المنادى المضاف الى يا المتكلم :

وَفِي النَّدَا أَهْتَ أُمْتُ عَرَضٌ وَكُفِّرَ أَوْ أَنْتَحَ وَفِي الْيَا التَّاعُوضُ

قوله : " في النداء " جار ومجرور متعلق بقوله : عرض ، وأبت :
مبتدأ ، وجملة عرض : في محل رفع خبر للمبتدأ ، فتقدم معمول
الخبر الذي هو " في النداء " على المبتدأ .

١١ - وقوله في باب التحذير والاعراض :

وَشَذَّ إِيَّاهُ وَأَيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْرِ مَنْ تَأَسَّ أَنْتَبَذَ

قوله : " عن سبيل " متعلق بقوله : " انتبذ " ، ومن : مبتدأ ،
وجملة انتبذ في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر
الذي هو " عن سبيل " على المبتدأ ، والتقدير : ومن قاس
انتبذ عن سبيل القصد .

١٢ - وقوله في باب نوني التوكيد :

وَاحْذَرْنَهُ مِنْ رَافِعٍ هَاتَيْنِ وَفِي وَاهٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفْيِي

قوله : " في واو " جار ومجرور متعلق بقوله : قُفْيِي ، وشكل :
مبتدأ ، وجملة قُفْيِي : في محل رفع خبر ، فتقدم معمول الخبر
الذي هو " في واو " على المبتدأ .

١٣- وقوله في باب جمع التكسير :

وَفَعَلًا اسْمًا ، وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرُ مَعْلٍ الْعَيْنِ فَعْلَانٌ شَمَلٌ

قوله : وَفَعَلًا : مفعول به تقدم على عامله الذي هو : " شمل " ،

وَفَعْلَانٌ : مبتدأ ، وجملة شمل : في محل رفع خبر المبتدأ ،

فتقدم معمول الخبر الذي هو " فعلا " على المبتدأ ، وتقدير

البيت : وزن فعلا شمل فعلا اسما وفَعِيلًا وَفَعَلٌ .

١٤- وقوله في باب الوقف :

وَعَبْرَتِي التَّوْبَتَيْنِ بِالْعَكْسِ وَنِي نَحْوِ مَرْزُومٍ رَأَى الْيَا اقْتَنِي

قوله : " في نحو " : جار ومجرور متعلق بقوله : اقتني ،

ولزوم : مبتدأ ، وجملة اقتني في محل رفع خبر ، فتقدم معمول

الخبر الفعلي الذي هو " في نحو " على المبتدأ .

١٥- وقوله في فصل الاعلال بالحذف :

نَأْمُرُ أَوْضَارِعِينَ كَوَاعِدَ إِحْدَفٍ وَنِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدَ

قوله : في كعدة : جار ومجرور متعلق بقوله : " اطرد " ،

وذاك : مبتدأ ، وجملة اطرد : في محل رفع خبر المبتدأ ،

فتقدم معمول الخبر الذي هو " في كعدة " على المبتدأ .

النوع الثاني : تقديم الصفة على الموصوف :

نمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَأَرْفَعُ بِرَأْيٍ قَبِيحٍ أَجْرَهُ وَأَنْصِبُ
سَالِمٍ جَمْعَ عَامِرٍ وَذُنْبٍ

فقوله : " سالم عامر وذنب " التقدير : جمع عامر وذنب
السالم ، " تقدم الصفة على الموصوف ، وحذف " أل " ليتسكن من
الإنحاف ، ثم أضاف الصفة إلى الموصوفها للضرورة " (١)

٢ - وقوله في باب اسم الإشارة :

وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا أَتَيْتُ إِلَى
دَانِي الْمَكَانِ ، وَيَبِ الْكَافِ صَلَا

قوله : " داني المكان " تقديره : المكان الداني ،
((تقدم الصفة على الموصوف ، وحذف الألف واللام من الصفة
ليتمكن من الإضافة ، ثم أضاف الصفة إلى موصوفها " (٢)

٣ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

وَالْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَارَبْعَ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ

قوله : عارض الوصفية ، وعارض الاسمية ، تقديره : الوصفية
العارضة ، والاسمية العارضة ، تقدم الصفة على الموصوف " (٣)

(١) اعراب الالفية ص ١٠٠

(٢) المصدر السابق ص ١٩٠

(٣) المصدر السابق ص ١٠٦

رابعاً - ضرورات أخرى متفرقة :

أولاً : صرف ما لا ينصرف (١) :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب العلم :

مِنْ ذَاكَ أَمْ عَرِيطٌ لِلْعُقُوبِ وَهَكَذَا سُعَالَةٌ لِلشَّمَلِ

قوله "سُعَالَةٌ" بالتثنية ضرورة ، لأنه ممنوع من الصرف بسبب العلمية والتأنيث .

٢ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

كَذَاكَ دُوزَنٌ يَخُصُّ الْفُعْلَ أَوْ غَالِبٌ كَأَحْمَدٍ يَمْلِكُ

فقوله : "كأحمد" بالتثنية ضرورة ، لأنه ممنوع من الصرف بسبب العلمية ووزن الفعل .

٣ - وقوله في باب جمع التكسير :

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفُعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِبُ يُدْرَى

قوله : أحمر بالتثنية ضرورة ، وهو ممنوع من الصرف لأنه على وزن أفعال موصف .

٤ - وقوله في باب النسب :

وَبَاحٍ أَخْتًا ، وَبَاحٍ يَنْتَحَا أَلْحَقُ وَيُونُسُ أَيْ حَذَفَ التَّ

قوله يونس بالتثنية ضرورة ، وهو ممنوع من الصرف بسبب العلمية والعجمة .

٥ - وقوله في فصل يتبع الابدال :

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَقَعْرَ لَاحَلاً ذَا أَفْعَلٍ كَأَعْيَدٍ وَأَحْوَلاً

قوله : كأعيد بالتونين ضرورة ، وهو ممنوع من الصرف لأنه على وزن أفعل ، ولم يصفه .

ثانيا : استعمال اللغات النادرة أو القليلة :

نمن ذلك :

١ - وقوله في باب الفاعل :

وَقَدْ يَجِيءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفَعْلِ

قوله : " يجيء " بحذف الهزة . والأصل " جا " يجيء " بالهمز ضرورة . قال الشاطبي : ((ويقال : " جا " يجيء " وهو الأصل ، وبعض العرب يقول : جا يجيء ، وسامسون غير همز ، كأنه حذف تخفيفا ، وذلك نادر ، فعليه " جا " لفظ الناظم ، وله من هذا كثير في نظمه للمضرورة)) (١)

٢ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

وَأَكْثَرُ أَوْ أَشْيَمُ فَأُثْلِيهِ أَعْلَشَ عَيْنًا ، وَضَمَّ جَاكَبُوعَ فَأَحْتَمِلَ

قوله : " جا " للمضرورة ، والأصل " جا " .

- ٣ - وقوله في باب الإضافة :
- إِنْرَانُ إِذْ وَمَا كَذَا مَعْنَى كِلِذَا أَصِفْ جَوَارًا نَحْوَحِينَ جَا نَبْذُ
- قوله : " جا " ضرورة .
- ٤ - وقوله في باب افعال اسم الفاعل :
- وَوَلِيَّ اسْتَفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نَبْذَا أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا عِنْفَةً أَوْ سَنَدًا
- قوله " جا " ضرورة .
- ٥ - وقوله في باب التوكيد :
- وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي
- قوله " يجي " ضرورة .
- ٦ - وقوله في باب النداء :
- وَعَبْرٌ مِّنْ دُوبٍ وَمُضَرٍّ وَسَا جَا مُسْتَفْهَامًا قَدْ يَعْرِى فَاعْلَمَا
- قوله : " جا " ضرورة .
- ٧ - وقوله في باب الحكاية :
- وَقُلْ مَوْنٌ وَنَيْنٌ مُّسْكِنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِّقَوْمٍ فُظْنَا
- قوله " جا " ضرورة .
- ٨ - وقوله في باب الإبدال :
- فَذَاكَ يَاءٌ مُّطْلَقًا جَا وَأَوْ مُّ وَنَحْوَهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ
- قوله " جا " للضرورة .

ومن استعماله للغات النادرة والقليلة أيضا :

٩ - قوله في باب ظن :

ظَنَّ حَيْبَتْ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوٍّ حَجًّا دَوَى وَجَعَلَ اللَّهُ كَأَعْتَقَهُ

فَقَوْلُهُ "اللَّذَّ" "جاء" به على غير اللغة المشهورة وهي "الذي" ،

(١) وذلك لضرورة الوزن .

١٠ - وقوله في باب المفعول المطلق :

وَالْحَدُّ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّهُ كَانْدَلًا

قوله "اللذ" ضرورة .

١١ - وقوله في باب أفعل التفضيل :

صَغٌ مِنْ مَصَوِّغٍ يَتَمَجَّبُ لِلتَّجَسُّبِ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّهُ أُبْسَى

قوله "اللذ" ضرورة .

١٢ - وقوله في باب جمع التكسير :

وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحَدُهُ مَا لَمْ يَكُ لِنَا إِثْرُهُ اللَّهُ خَتَمَا

قوله "اللذ" ضرورة .

ثالثا : الزيادة :

فمن ذلك :

- ١ - قوله في باب نعم ويئس :
- وَمَا سَوَىٰ ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّهِ أََوْ فُجُؤُا بِأَلْبَا ، وَدُونَ ذَا انْصِمَامُ الْحَاكُمَةُ
 الفا : في قوله : " أو فحز " زائدة ^(١) ، والتقدير : ارفع . .
 أو جر .

- ٢ - وقوله في باب ما لا ينصرف :
- فَالَا نَهْمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعُ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ نُسِجُ
 زاد الناظم " آل " التعريف في قوله : " فالأدهم " ، لأن
 الذى ينسج من الصرف انما هو " أدهم " بدون آل ، وأما
 المقرون بأل فهو مصروف ، وقرنه الناظم هنا بأل ضرورة ^(٢) .

- ٣ - وقوله في باب جمع التكسير :
- وَالسَّيْنِ وَالسَّيْنِ كَمُسْتَدْعِ أَرْلُ إِنَّ بَيْنَنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلُّ
 الكاف في قوله : كاستدع زائدة ضرورة ^(٣) .

- ٤ - وقوله في باب الابدال :
- وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يَوْنِي فِي شِلِّ كَالْقَلَائِدِ
 الكاف في قوله : كالقلائد زائدة ضرورة ^(٤) .

-
- (١) اعراب الألفية ص ٨٢ .
 (٢) حاشية ابن حمدون ٧٣/٢ .
 (٣) اعراب الألفية ص ١٢٩ .
 (٤) المصدر السابق ص ١٤٥ .

رابعاً - الفصل :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدِيوٌّ

قوله : " كلمة " مبتدأ اول ، وكلام مبتدأ ثان . وجملة " قد يوءم " خبر المبتدأ الثاني .

والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول ، فنصل بين المبتدأ الاول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو قوله : " بها " للضرورة . (١)

٢ - وقوله في فصل الاعلال بالحذف :

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظِلِّكَ اسْتَعْمِلَا

وَقَرْنٌ فِي اقْرَأْ وَقَرْنٌ نَقْرًا

قوله : " قرن " مبتدأ ، وقوله : " في اقْرَأْ " متعلق بقوله :

" نقلاً " ، وجملة " نقل " خبر المبتدأ ، فنصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمعمول الخبر ، والتقدير :

وَقَرْنٌ وَقَرْنٌ نَقْلًا فِي اقْرَأْ . (٢)

(١) اعراب الالفية ص ٦ ، حاشية الخضرى ١٤ / ١ .

(٢) اعراب الالفية ص ١٥٢ .

الفصل الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم : (الآن نأخذ على الله ألفية .

يهدف هذا الفصل من البحث الى بيان بعض المآخذ التي اعترض بها على ابن مالك في ألفيته ، ومن خلال هذه المآخذ يتبين لـ المؤلف ارس الالفية مدى إحكام ابن مالك للقواعد النحوية ، ومدى دقته في التعبير عنها .

وقد قمت بعرض هذه المآخذ على النحو التالي :

أولا - لم أذكر منها إلا ما رأيته جديرا بالذكر ، فقد أغفلت كثيرا منها ، إما لعدم الفائدة من ذكرها ، وإما لوجود شيء من التحامل على ابن مالك في بعضها .

ثانيا - عند عرض هذه المآخذ وجدت في بعضها من يجيب عنها أو يردّها محاولا الاعتذار أو الدفاع عن ابن مالك ، فأوردت ذلك حسب ما يقتضيه العرض .

ثالثا - قمت بتصنيف هذه المآخذ كمايلي :

- أولا : الإطلاق في العبارة .
- ثانيا : القصور في العبارة .
- ثالثا : الإيهام في العبارة .
- رابعا : الاضطراب في العبارة .
- خامسا : عدم الدقة في اختيار بعض اللفاظ .
- سادسا : الحشو في بعض الآبيات .

أولا - إطلاق العبارة :

ومعنى ذلك أنه يأتي بالعبارة مطلقة دون قيد ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنَّدَا ، وَالْأَلِّ ، وَتُسْنَدِ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصْلٌ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى العلامات التي يتميز بها الاسم من الفعل والحرف ، وهي : الجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه ، لكن اعترض عليه في هذا البيت من ثلاثة أوجه :

أولا : قوله : " والتنوين " ، حيث أطلقه دون تقييد ، وهو على سبعة أقسام : تنوين التمكن ، والتنكير ، والمقابلة ، واليموض ، والترنم ، والاعطراب ، والغالي (١) .

فيقتضي أن هذه الأقسام كلها من علامات الاسم ، ولهم كذلك ،
)) بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكن ، والتنكير ، والمقابلة ،
 (٢)
 واليموض ، وأما تنوين الترتم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف)) .

وورد هذا الاعتراض بأن إطلاق اسم التنوين على الترتم والغالي

- وهما اللذان يلحقان القوافي المطلقة - مجاز ،)) وإنما هو تسون ،
 بدليل أنه يثبت وقفاً ، ويحذف وصلاً بخلاف التنوين ، فالتنوين على
 (٣)
 هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه)) .

(١) شرح أبي حيان ص ٥٤

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٢١٠

(٣) شرح المرادى ١/ ٣٣٠

ثانيا : قوله : "وَأَلْ" ، أَخْذٌ عَلَيْهِ أَنْ "أَلْ" بأقسامها تدخل على الاسم ، إلا الموصولة ((فإنها قد تدخل على الفعل ... فكان ينبغي الاحتراز عنها))^(١)

قال أبوحيان : ((فقوله : أَنْ الاسم يتميز بأَلْ إطلاقاً في مكان التقييد))^(٢)

وقد ردّ الشاطبي هذا الاعتراض بأن "أَلْ" - وهي أداة التعريف المميز عنها بالألف واللام ... مختصة أيضاً بالأسماء على جميع وجوهها ، من كونها لتعريف العهد أو الجنس ، أو زائدة ، أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها ، وذلك أن المقصود بها التعريف ، والفعل لا يتعرف ، لأن مدلوله جنس ، فهو أبداً مبهم في جنسه ... وكذلك الموصولة لأنها للتعريف أيضاً وإن جرى مع ذلك كونها موصولة ، إنَّ ليس المعنيين بمتناهيين ، ولا يعترض عليه بها ... وعلى الجملة ، فدخول الألف واللام على الاسم واختصاصها به هو الشهير ، والكثير ، فيمكن في كونها معرفة^(٣) .

ثالثاً : قوله : "وسند للاسم" ، قال أبوحيان : ((أغلق الإنسان وهو إسناد لفظي ، وإسناد معنوي ، فاللفظي يوجد في الاسم والفعل والحرف ، نحو : "زيد ثلاثي" ، و "ضرب فعل ماضٍ" ... والمعنوي هو الإسناد إلى مدلول الكلمة ، نحو : قام زيد ، فالتعريف بالقيام ليس اللفظ ، إنما اتصف به مدلوله وهو الشخصي ، وهذا هو الذي

(١) شرح الرمادى ٣٤/١ ، ٣٦ .

(٢) شرح أبي حيان ص ٥٤ .

(٣) شرح الشاطبي ٢٠/١ بتصرف .

يكون خاصة من خواص الاسم لا اللفظي (١).

ورث هذا الاعتراض بأن ابن مالك يقصد بالاسناد الاسناد الحقيقي لا اللفظي ، وذلك أنه لما جعله من خصائص الاسم كان دليلاً على أنه يريد به الحقيقي ، لأن الإسناد إلى الاسم هو الإخبار عن مدلوله لا عن لفظه ، كقولنا : زيد فاعمل ، فأخبرنا بالفضل عن مدلول زيد لا عن لفظه (٢).

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا مُكْسَرٌ فِي الْجَرِّ ، وَفِي النَّصْبِ مَعَا

يذكر ابن مالك في هذا البيت إعراب جمع المؤنث السالم ، وهو ما زيد في آخره ألف وتاء ، فإنه في حالة الرفع تكون علامة إعرابه الضمة ، وفي حالة النصب والجر تكون علامة إعرابه الكسرة .

إلا أنه اعترض عليه بأنه لم يقيد الألف والتاء بأنهما زائدتان ، فيرد عليه أبيات جمع بيت ، وقضاة جمع قاض ، لأنه يصدق عليهما أنهما جُمِعَا بالألف والتاء (٣).

ورث هذا الاعتراض من وجهين :

الأول : أن المراد بقوله : " وما بتا وألف قد جُمعا " ما كانت الألف والتاء سببا في دلالة على الجمع ، نحو : هندات ، أما قضاة ،

(١) شرح أبي حيان ص ٤٠

(٢) شرح الشاطبي ١ / ٢١٠

(٣) شرح أبي حيان ص ١١٠

وأبيات فإن ((دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ،
وانما هو بالصيغة))^(١).

أى أن التاء في " أبيات " أصلية ، والألف في " قضاة " منقلبة
عن أصل فلا حاجة الى التقييد " بمزيدتين " .

والثاني : أن الباء في قوله : " وما بتا وألف " معناها
الاستعانة ، أي وما استُعين على جمعه بالألف والتاء^(٢) .

٣ - وقوله في باب العلم :

إِسْمٌ يَعْنِي الْمُسَى مُطْلَقًا عُلْمُهُ ، كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقَا
عَرَّفَ العلم بأنه الاسم الذى يعين سماءه مطلقا ، ومثّل له بجعفر ،
وخرنق ، لكن أخذ عليه في هذا التعريف أنه ((أطلق التعيين ، وهو على
قسمين :

أحدهما - تعيين الجنس بمعنىها من بعض ، كما ، وزيت ، وذهب ، ونحو
ذلك .

والثاني - تعيين غير الجنس ، كزبد ، فكان ينبغي أن يقيد التعيين
لغير الجنس^(٣) .

أقول : لا يرد عليه هذا المأخذ ، لأنه لما ذكر علم الجنس فسي
آخر الباب ، علم من قوله : " اسم يعين المسى مطلقا " أنه يقصد العلم
الشخصي .

(١) شرح ابن عقيل ٧٤/١ .

(٢) شرح المكوذى (الحاشية) ص ١٤٠ .

(٣) شرح أبي حيان ص ٢١٠ .

٤ - وقوله في باب كان :

وَعَمْرُو مَاضِي شَلَهُ قَدْ عَمِلَ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَ

يشير في هذا البيت إلى أن بعض الأفعال الناسخة تعمل الرفع والنصب ، سواء أكانت ماضية أم مضارعة أم أمراً .

لكن ما معنى الاستعمال في قوله : " إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَ " ؟ ظاهره أن معناه : لا يعمل غير الماضي من الأفعال الناسخة إلا إذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به ، وذلك ((يقتضي أنك لا تقول مثلاً : يكون زيد قائماً ، فتأتي بالمضارع حتى تعلم أن العرب تكلمت به ، وكذلك الأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، وهكذا نسي سائر الأفعال المذكورة ، وهذا المفهوم غير صحيح))^(١)

وقد يُعْتَدَرُغُهُ بِأَنِ اسْتَعْمَالَ فِي كَلَامِهِ يُرَادُ بِهِ التَّنْبِيْهُ عَلَى شَلْ لَيْسَ ، وَمَا دَامَ ، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ وَالْأَمْزِلَ يَسْمَعُ فِيهِمَا ، ((وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَسْمُوعِ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ))^(٢)

٥ - وقوله في فصل المشبهات بليس :

فِي النَّكَرَاتِ أُغْلِيَتْ كُلُّيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ

يشير في هذا البيت إلى أن " لا النافية " تعمل عمل ليس ، فترفع وتنصب بشرط أن يكون اسمها نكرة ، وأنَّ (لا ت وَإِنْ) يعملان

(١) شرح الشاطبي ١/ ٣٤٣ .

(٢) حاشية ابن سعيد التونسي ١/ ١٩٢ .

عمل ليس أيضا لكن على قلة. (١)

إلا أنه أخذ عليه في هذا البيت أمران (٢) :

الأول : أنه أطلق القول في إعمال " لا " ، ولم يقيد بقلّة ،
فُفَهِم من ذلك أنّ " لا " من كثرة الإعمال في درجة " ما " العاملة
عمل ليس ، وليس كذلك .

والثاني : أنه أطلق القلة على " لا " ، وذلك ليس على حد
القلة في إنّ مثلا ، بل هي مختصة بالعين ، فلا تعمل إلا فيه ، ودخولها
عليه واستعمالها فيه كثير .

٦ - وقوله في باب ان :

وَحَفَّتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

يشير في هذا البيت إلى إنّ المكسورة الهمزة ، بأنّها إذا خففت
قلّ عملها ، وإذا أهملت لزمتها اللام ، وعلة لزومها الفرق بين إنّ المخففة ،
وإنّ النافية ، وتسمى اللام الفارقة. (٣)

وكان الأولى أن يقيد قوله : " فقل العمل ")) بأنّها لا تعمل
إذا كان بعدها مضمّر ، وإنما تعمل عند من أجاز إعمالها في مظهر ...
فلا يحوز إنّه قائم ، ولا إنهما قائمان . (٤)

(١) شرح الكودي ص ٤١ .

(٢) شرح الشاطبي ٣٨٢/١ .

(٣) شرح الرمادي ٣٥١/١ .

(٤) شرح أبي حيان ص ٨٢ .

٧ - وقوله في باب ظن :

وَكُتِّظَنُ أَجْمَلُ "تَقُولُ" إِنْ وَلِيَّ سَتَفْتَهُمَا بِهِ وَلَمْ يَنْصَرِفْ

يشير إلى أنه يجوز إجراء القول مجرى الظن ، فينصب مذمولين

كما تنصبهما ظن ، لكن بشروط (١) .

لكن ابن مالك أطلق العبارة في إجراء القول مجرى الظن ، فافتضى

أنه يجرى مجراه في جميع ما يتعلق به من الأحكام كالإلغاء والتعليق ،

وهو إطلاق غير صحيح . (٢)

٨ - وقوله في باب الاستثناء :

مَا اسْتُثْنِيَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِيٍّ ائْتِخَبَ

إِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِدْأَلٌ وَقَعَ

يشير في هذين البيتين إلى أن الذي استثنى بـ"إِلَّا" ينتصب إن

كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه . . . وإن كان غير موجب - وهو الذي فيه

نفي أو شبه نفي - انتخب ، أي : اختير اتباع ما اتصل ، ووجب نصب

ما انقطع عند غير بني تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون اتباع المنقطع . (٣)

(١) وهي : أن يكون الفعل مضارعا ، وأن يكون للمخاطب ، وأن يكون

سبوقا باستفهام ، وأن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير

ظرف أو جار ومجرور .

(٢) شرح الشاطبي ١ / ٤٩١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٥ .

إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ سَأَلَ لَا يُنْتَخَب فِيهَا الْإِتْبَاع ، إِحْدَاهُمَا - مَا يَجِب
فِيهَا الْإِتْبَاع ، وَالثَّانِيَّة - مَا يَسْتَوِي فِيهَا الْإِتْبَاع ، وَالثَّلَاثَةُ - مَا يَتَرَجَّحُ فِيهَا
الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْإِتْبَاعِ . . . نَمَا ذَكَرَهُ إِطْلَاقٌ فِي مَكَانِ التَّقْيِيدِ . (١)

٩ - وَقَوْلُهُ فِي بَابِ أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرْوَةِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْسَةِ

يَذَكِّرُ أَنَّهُ إِذَا جِيءَ بِاسْمِ الْمَرْوَةِ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَحْرَفٍ ، فَانَّهُ يُزَادُ عَلَى الْمَصْدَرِ تَاءُ التَّانِيثِ فِي آخِرِهِ ، نَحْوُ : أَكْرَمْتُهُ
إِكْرَامَةً . أَمَّا اسْمُ الْبَهِيَّةِ فَلَا يَأْتِي مِنْهُ إِلَّا شَذْوًا .

لَكِنْ قَوْلُهُ : " فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرْوَةِ " يَحْتَاجُ إِلَى
تَقْيِيدٍ : (٢)

أَحْدَهُمَا - أَنْ لَا يَكُونَ الْمَصْدَرُ قَدْ وُضِعَ عَلَى تَاءِ التَّانِيثِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ :
دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، فَيُقَالُ : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً .

وَالثَّانِي - أَنْ التَّاءَ تَلْحَقُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْغَالِبِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، نَحْوُ :
فَاعَلَّ ، فَلَهُ مَصْدَرَانِ : فِعَالٌ ، وَمُفَاعَلَةٌ ، لَكِنْ مُفَاعَلَةٌ هِيَ الْمَصْدَرُ
الشَّائِعُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، فَيُقَالُ : ضَارَبَ مُضَارَبَةً وَاحِدَةً .

(١) شَرْحُ أَبِي حَيَّانٍ ص ١٦٢ .

(٢) يَنْظُرْ شَرْحُ أَبِي حَيَّانٍ ص ٣٤٩ ، وَشَرْحُ الشَّاطِئِيِّ ٢ / ٤٨٣ .

١٠ - وقوله في باب الصفة المشبهة :

وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ

يشير إلى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل كما يعمل اسم
الفاعل من رفع ونصب ، إذا توفرت لها شروط عمله ، كأن تقع بعد
استفهام ، أو نداء ، أو نفي وغير ذلك ، وهذا معنى قوله :
" على الحد الذي قد حُدَّ " .

لكن أخذ عليه قوله : " الْمُعَدَّى " حيث أطلق التعدية دون
قيد ، ما جعل بعضهم يُلجج هذا البيت بقوله :
(١)

وَعَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ لَهَا بِمَا قَدْ حُدَّ
واعترض عنه بأنه لما كان الأصل في التعدية للواحد ، أطلق العبارة .
(٢)

١١ - وقوله في باب النعت :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَاتَّزَمُوا الْإِنْفِرَ وَالْتَذَكِيرَ

يذكر أنه يكثر النعت بالمصدر ، وحينئذ يلزم الانفراد والتذكير ،
لكنه ((أطلق في قوله : " بمصدر " ، وهو مقيد بآلا يكون في أوله
ميم زائدة ، كزار ، وسير ، فانه لا يُنعت به لا باطراء ولا بغيره)) (٣)

(١) شرح المكودي (الحاشية) ص ١٢١ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١/ ٢٢٦ .

(٣) شرح المراتي ٣/ ١٤٥ .

١٢- وقوله في باب النداء :

وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدُ عَفْهَ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى نَوِي الْمَعْرِفَةِ

يشير في هذا البيت الى نداء "أل" ما فيه "أل" ، نحو : الرجل ، فيُتَوَصَّلُ

إلى ندائه "ب" أي " ، يقال : يا أيها الرجل ، فـ "أي" : نادى ،

والها : زائدة للتنبيه ، والرجل : صفة مرفوعة .

إلا أن قوله : " وأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَلْ " مُقْتَرَعٌ عليه من وجهين : (١)

الأول - أنه لم يقيد " أل " بأنها تدل على الجنس ، احترازاً من أل

الغالبية على الاسم ، أو التي للمح الصفة ، فإنه لا يقال نسي

الحارث مثلاً : يا أيها الحارث .

والثاني - أن المُحَلَّى بأل إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً ، فالذكر

يُتَوَصَّلُ إلى ندائه بأي ، والمؤنث يُتَوَصَّلُ إلى ندائه بأيّة ،

وهو ما لم يشر إليه ، فيقتضي كلامه أن أي يتوصل بها لنداء

المذكر والمؤنث ، وليس كذلك .

وقد يُعْتَذَرُ عن الوجه الأول : بأنه أطلق القول في "أل" اعتماداً

على أصلها ، لأنها ليست للمح الصفة ، ولا للغلبة ، بل هي للتعريف . (٢)

وعن الثاني : بأنه لما كان التفريق بين المذكر والمؤنث معلوماً بداهة ،

لم يحتج إلى التنبيه عليه .

(١) شرح الشاطبي ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ .

(٢) المصدر السابق ٢٥٤/٣ .

١٣ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي وَإِنْ الْمَعْنَى فِيهِمْ

يشير الى أنه يجوز حذف جواب الشرط ، والاكتفاء بفعل الشرط ،
وذلك إذا دل عليه دليل ، وأيضا يجوز العكس ، وهو حذف فعل الشرط
استغناء عنه بالحواب ، وفهم من قوله : " قد يأتي " أنه قليل .

لكن يؤخذ عليه أنه لم يقيد حذف جواب الشرط بأن يكون
فعل الشرط ما ضيا ، فأطلاقه يقتضي أن الجواب يُحذف إذا علم
مطلقا سواء كان فعل الشرط ما ضيا أم مضارعا ، وهذا لا يجوز إلا في
الشعر (١) .

١٤ - وقوله في باب النسب :

وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرًا رُكْبًا مَزْجًا ، وَلِإِثْنَيْنِ تَمَمًا

يذكر في هذا البيت أن النسب الى الجملة ، والمركب تركيبها مزجيا
يكون بالصدر وحذف المعجز ، نحو : تأبط شرا ، فالنسب اليه : تأبطي ،
وبعلبك : بعلي ، ولا ينسب إلا الى الجملة المسمى بها ، وهو ما لم
يشرائه ، حيث أخلق الجملة ، فيقتضي صحة النسب الى الجملة مسمى
بها أم لا . فلو عر « بمركب بدل جملة ، لكان أولى ، ليشمل الشبيه
بالمركب الاسنادي ، نحو : حيثما سمي بها ، فإنه يُنسب الى صدره ،
فتقول : حيثي » (٢) .

(١) شرح الشاطبي ٤/ ٤٣

(٢) حاشية ابن حمدون ٢/ ١٥٣

١٥ - وقوله في باب الابدال (فصل النقل) :

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْقُفُولُ مِنْ

ذِي الْوَاوِ لَا مَجْمَعٍ أَوْ قُرْنٍ يَحْسُنُ

يشير الى أنه اذا بُني اسم على " فُعُول " ، فإن كان جمعا ،

وكانت لاسمه واوا جازفيه وجهان : التصحيح والإعلال ، والإعلال أجود ،

نحو : عُصِيَّ (١) .

وان كان مفردا جازفيه أيضا الوجهان ، لكن التصحيح أجود ،

نحو : علُو (٢) .

إلا أن كلامه مُعْتَرَضٌ عليه من وجهين :

الأول - أن هناك من المصادر التي على وزن " فُعُول " تلحقها

تاء التأنيت ، نحو : أُخُوَّةٌ ، وأُبُوَّةٌ ، ولا يجوز فيها الا التصحيح ،

فإطلاق الحكم بجواز الوجهين يحتاج إلى قيد (٣) .

(١) أصلها : عُصُو ، فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصا من ثقل

اجتماع واوين في آخر الكلمة ، فصارت : عُصَوِي ، فاجتمعت الواو

والياء فقلبت الواو ياء ، فصارت : عصي ، فقلبت ضمة الصاد

كسرة لتناسب الياء . فصارت عُصِي . ويجوز أن تقلب ضمة العين

كسرة لتناسب .

(٢) شرح ابن عقيل ٢٤٠/٤ .

(٣) شرح الشاطبي ٣٧٥/٥ .

والثاني - يبدو من ظاهر كلامه التسوية بين فُعُول المفرد ، وفُعُول
الجمع في الوجهين من حيث الكثرة والقلّة ، وليس كذلك ، لأنّ
الإعلال في الجمع أكثر وأرجح ، والتصحيح في المفرد أرجح
وأكثر .^(١)

لذلك ، كان ((التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لفرضه

أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَدًا وَإِنْ يَعْثُ جَمْعًا فَهُوَ بِالْعَكْسِ يَعْثُ^(٢) .

(١) حاشية السجاعي ص ٣٨٩ .

(٢) حاشية الصبان ٢٤٦/٤ .

ثانيا - قصور العبارة :

نمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمُبْنِيٌّ لَشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنَسِي

يشير الى أن الاسم قسمان : معرب ، ومبني ، وأن سبب البناء قرب الشبه من الحرف ، لكن قوله : " منه معرب ومبني " يوحي أن هناك قسما آخر للاسم غير الاعراب والبناء .

((والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذي عليه الناطم ، وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر ، كما لا تفيد الوسطة خلافا لمن توهمه))^(١)

وقد اعتذر عن ابن مالك بما يلي :

أولا : إن كلامه ((على تقدير : " منه معرب ، ومنه مبني " ، فيحصل بهذا التقدير قسطن ، لكن حذف " منه " في الثاني لبيان المعنى مع الحذف))^(٢)

ثانيا : أو أن قوله : ((ومبني ، ليس معطوفا على " معرب " ، حتى يكون مجموعهما بعض الاسم ، وهناك بعض آخر ، بل هو من عطف الجمل ، أي بعضه كذا ، وبعضه كذا))^(٣)

(١) حاشية الخضرى ٢٦ / ١

(٢) شرح الشاطبي ٣٢ / ١

(٣) حاشية الخضرى ٢٦ / ١

ثالثا : قال ابن حمدون : ((وأحسن ما يجاب به عن الناظم :
أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا : " لثبه من الحروف " مع
قوله : " ومغرب الأسماء " ما قد سلم من شبه الحرف " ، إذ يلزم من إعراب
السالم من شبه الحرف بناء غير السالم ، فحيث لا واسطة بينهما ^(١) .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمُنْبَنِيِّ أَنَّ يُسَكَّنَ

يشير في هذا البيت إلى أن الحروف كلها منبئية ، وأن الأصل
في البناء المسكون ، لكن لفظ " مستحق " لا يعطي هذا المعنى من
جهة أنه إنما يعطي أن البناء من حق الحروف ولا يدل على حصولها له ^(٢) ،
ونلك أن الشيء قد يكون مستحقا للشيء ويمنع منه ^(٣) .

لذا فقد أصلح ابن غازي ^(٤) الشطر الأول بقوله : ^(٥)

(والحرف مبني وأصله البناء)

أو : (والحرف لا يخرج عن حكم البناء) ^(٦) .

(١) حاشية ابن حمدون ٢٥/١ .

(٢) شرح الشاعبي ٥٣/١ .

(٣) شرح المكودي ص ٩ ، ١٠ .

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكاسي ،
توفي سنة ٩١٩ هـ ، له مؤلفات كثيرة منها شرح ألفية ابن مالك ،
" الأعلام " ٣٣٦/٥ .

(٥) شرح المكودي (الحاشية) ص ١٠ .

(٦) حاشية ابن حمدون ٢٩/١ .

وقد أُجيبَ عن ابن مالك من أربعة أوجه :

الأول - أنَّ لفظ الاستحقاق - وإن لم يدل بمنطوقه على حصول
الستحق - مقتضى بمعناه لحصوله ، إذ لا يُطلق على الستحق
أنه ستحق حتى يكون مقتضيا للمستحق . (١)

والثاني - أو أنَّ الواضع حكيم يُعطي الأشياء ما تستحقه ، فالمعنى :
أن الحرف ستحق للبناء الذى قام به ووُجِدَ فيه ، فكأنه قال :
كل حرف مبني على سبيل الاستحقاق لا العبث . (٢)

والثالث - وإما أن حصول بناء الحرف يُعلم من قوله : « مبني لشبهه
من الحروف مدني » ، والفرض هنا بيان استحقاقه له . (٣)

والرابع - أو أن تكون " آل " في قوله : " ستحق للبناء " للمعمد
الحضوري ، أى البناء الحاضر فيه والقائم به . (٤)

٣ - وقوله في باب الابتداء :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

عرّف ابن مالك الخبر بأنه الجزء المتم للفائدة ، إلا أنه أخذ عليه
أن هذا التعريف يشترك فيه الخبر وغيره ، فهو « يصدق على الفاعل ،

(١) شرح المكوذى (الحاشية) ص ٠١

(٢) الأزهار الزينية ص ١١٠

(٣) حاشية الخضرى ٣٢/١

(٤) حاشية الصبان ٧٠/١ ، وحاشية الخضرى ٣٢/١

ويصدق على المبتدأ نفسه ، لأن كلا منهما الجزء المتم للفائدة ... وعلى الفعل أيضا ، وعلى الحرف أيضا ، وعلى كل ما يكون جزءا متما للفائدة (١).

وقد رُت ذلك بأن المراد بالجزء في قوله : " والخبر الجزء " المتم الفائدة " جزء الجملة الاسمية ، ويدل على ذلك أمران : (٢)

أحدهما - أن الباب موضوع لها ، والثاني - التمثيل بقوله : كاله بر ... فلا يدخل فيه الفعل ، ولا الفاعل ، ولا الحرف .

٤ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَرَكِبَ الْفَرَسَ فَاتِحًا كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِ اجْعَلَا

يشير إلى أنه إذا كان اسم لا النافية للجنس مفردا - أي ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف - فإنه يُبنى على ما يُنصب به ، وسبب بنائه تركيبه مع " لا " كخمس عشرة ، ويدخل في ذلك الثثنى والمجموع (٣).

إلا أن في ((عبارته هنا قصورا ، حيث قال : " فاتحا " ، بل الصواب على ما ينصب به ... ولو قال : " وَرَكِبَ الْفَرَسَ كَالنَّصَبِ لِأَجَاد " (٤).

٥ - وقوله في باب الحال :

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَرْفٍ ، كَبَفْتَةً زَيْدٌ طَلَعُ

يذكر في هذا البيت أنه يكثر مجيء المصدر النكرة حالا ، إلا أنه

(١) شرح أبي حيان ص ٣٨٠

(٢) شرح الرامد ١/ ٢٧٣

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٦٥

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٦٥

((لا يتضح من قوله : " بكثرة " أنه ينقاس أولاً ينقاس ، لكن الكثرة دليل القياس .. فكان ينبغي للناظم أن يبين ذلك ، ولا يأتي بعبارة غير مخلص)) (١)

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

وَزَيْدٌ ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبَنَ بِهَا ، وَفِي ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

قوله : والظرفية استبن بها ... الخ يشير به إلى معنى " الباء " ، و " في " ، فهما يفيدان الظرفية والسببية ، إلا أن قوله : " وقد يبنيان السببا " ((يقتضي أن هذا المعنى فيهما قليل ، وهذا سلم في " في " ... وأما الباء فالسببية فيها معنى شهير كثير لا يوصف بالقلّة ، فإتيانه بـ " قد " المعطية لمعنى التقليل غير محذور)) (٢)

وقد يردّ ذلك بأن " قد " لا تفيد التقليل مع المضارع دائماً ، إذ قد تفيد التحقيق (٣) ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (٤) ، فلعل هذا منه .

٧ - وقوله في باب الإضافة :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَوْبَانِ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذَفٍ مُوْهَلًا

قال أبوحيان في شرح هذا البيت : ((الثاني هو المضاف إليه ،

(١) شرح أبي حيان ص ١٨٨ .

(٢) شرح الشاطبي ٩٣ / ٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٤) سورة النور آية ٦٤ .

والأول هو المضاف ، يقول : يكتسب المضاف من المضاف اليه تأنيشا ،
وشرط فيه المصنف أن يكون مؤهلا للمضاف ، أى يجوز حذفه ، يحسن
حذف الأول ، ويستغنى بالمضاف اليه عنه فيقوم مقامه ، وفي كلامه
قصور عن إفهامه هذا المعنى الذى ذكره النحاة (١).

٨ - وقوله في باب عطف النسق :

وَإِخْصُ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ جِلَّةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

يشير في هذا البيت إلى أن الفاء اختصت بأنها تعطف ما لا يصلح
أن يقع صلة لخلوه من الضمير الرابط على ما يصلح أن يكون صلة لاشتغاله
على الضمير .

إلا أنه اعترض عليه من وجهين :

الأول - أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ،
ولم يتكلم على عكسه . (٢)

والثاني - أن كلامه قاصر على الموصول ، مع أنه كما يجرى فيه ،
يجرى في كل ما يحتاج لرباط ، كالخبر ، والصلة ، والحال ...

فلو قال :

بِالْفَاءِ اعْطِفْ جِلَّةً رَابِطَةً عَلَى خَالِيَةٍ مِنْهُ ، وَعَكْسَهُ أَقْبَلَا
لَوْفَى بِالْمَرَادِ . (٣)

(١) شرح أبي حيان ص ٢٧٣ .

(٢) حاشية ابن حنبل ٢/٢٢٢ .

(٣) المصدر السابق ٢/٢٢٢ .

٩ - وقوله في باب المقصور والمدود :

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ الْإِلْفِ فَالْمُدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّى عُرِفَ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَ بِهِمْزٌ وَصَلٍ ، كَارْعَوَى ، وَكَارْتَأَى

يشير في هذين البيتين إلى أن الاسم الصحيح إذا استحق الالف قبل آخره ، فإن نظيره من المعتل الآخر مدود قياسا ، نحو : ارعوى ارعواءً ، وارتأى ارتياءً ، لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفا ، نحو : إحمراً احمراراً ، واقتدر اقتداراً . (١)

لكن ((تقييده الهمز المبدوء به بالوصل تقييد عائد بنقص في القانون ، لأن كل فعل مبدوء بهمزة زائدة سواء كانت همزة وصل أو همزة قطع ، فصدوره مدود قياسا ، نحو : أعطى إعطاءً ، أو أمضى إمضاً ، ... فلو قال :

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَ بِزَائِدِ الْهِمَزِ كَأَعْطَى وَارْتَأَى
لَعَمْرُكَ ، وَكَانَ أَكْثَرُ فَائِدَةً . (٢)

(١) شرح المكدوى ص ١٩٤ .

(٢) شرح الشاطبي ١٨٧ / ٤ .

ثالثا - الإيهام في العبارة :

نعم ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْإِلْفُ جَرًّا، وَنَصْبًا، يَمَدُّ فَتَحٌ قَدْ أُلِفَ

قوله : " في جميعها " ، الضمير يعود على المثني ، وما ألحق به ،
أي أن المثني وما ألحق به ينصب ويجر بالياء ، وأن هذه الياء خليفة
الالف الذي هو علامة الرفع .

لكن اعترض عليه بأن قوله : " تخلف " ((يوهم أن الياء
تكون في الرفع ، والالف تكون في الجر والنصب ، لأن الخلف يقع موقع
ما هو خلف عنه ، وذلك لا يكون فيهما)) (١).

وأجيب عنه ((بأن المراد بـ (تخلف) ، أنها تكون في موضعها ،
وقائمة مقامها من حيث إنها دالة على مقتضى العامل ، لا في الفرع الخاص
الذي ثبت لها) (٢) .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ، وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحَ، وَقُلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ
وَنُونٌ مَا ثَنِيَّ، وَالْمُلْحَقُ بِهِ يَعْكُسُ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَأَنْتَبِهْ

قال ابن عقيل في شرح هذين البيتين : ((حق نون الجمع ،

(١) حاشية ابن سعيد التونسي ٩٠/١ .

(٢) المصدر السابق ٩٠/١ .

وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شذوذا . . . ، وحق نون الثنى والملحق به الكسر ، وفتحها لغة . . . وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى - أن فتح النون في الثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل كسرهما في الجمع شأن ، وفتحها في الثنية لغة . (١)

قال السجاعي : « ولو قال :

وَنُونٌ مَائَتِيْهِ ، وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَكَاسِرٌ ، وَقُلَّ مَنْ يَفْتَحُهُ نَطَقٌ
(٢) لسلم من ذلك . »

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

فَمَا لِيْذِيْغِيَّةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنَّتَ ، وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِّ

يشير إلى أن الاسم إن ادل على غائب أو حاضر فهو ضمير ، لكن اعترض عليه بأن قوله : "أو حضور" ((فيه إيهام إدخال اسم الإشارة في المضر ، لأن الحاضر ثلاثة : متكلم ، ومخاطب ، ولا متكلم ولا مخاطب ، وهو المشار إليه . (٣)

(٤)

لكن قد يعتذر عنه بأنه أفرد بابا لاسم الإشارة ، فزال الإيهام ، وقد رُت هذا الاعتذار بأن اسم الإشارة ((دخل هنا بحكم الشمول ، ثم أفرد به بحكم يخصه . (٥)

أقول : وأحسن ما يجاب عنه بأن الإيهام قد زال بالتشيل . (٦)

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٠٧

(٢) حاشية السجاعي ص ٣١

(٣) شرح ابن الناطم ص ٥٦

(٤) المصدر السابق ص ٥٦

(٥) شرح الشاطبي ١/١١٤

(٦) ينظر شرح الأشموني ١/٩٨

٤ - وقوله في الباب نفسه :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ كَقَامًا وَعَلِمًا

يشير في هذا البيت الى ضمائر الرفع المتصلة ، وذكر منها ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، لكن يؤخذ عليه أنه ((لمّا ذكر أن الألف والنون من ضمائر الاتصال لم يبين أنها ضمائر رفع ، فأوهم أنها من جملة ضمائر النصب والجر ، وهو إيهام مغل))^(١)

وقد يعتذر عنه بأنه لم يشر الى أنها ضمائر رفع اتكالا على فهم ذلك من قوله بعده : " ومن ضمير الرفع ما يستتر "

قال الشاطبي : ((وهذا اعتذار ضعيف ، فلو قال شلا :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى

لكان أولى من التشديد لبیان الخطاب ، أو قال :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا خُوطِبَ أَوْ غَابَ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى
لَتَمَّ لَهُ الْقَصْدَانِ)^(٢)

٥ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

وَجَزَعَنْ عَسَى أَوْ أَرَفَعُ مَضْرَأَ بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ

يشير الى أن عسى تختص بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وجاز تجريدها عن الضمير ،

(١) شرح الشاطبي ١/ ٢٢٠

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٢١

وذلك نحو : زيد عسى أن يقوم ، فيجوز أن يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد ، وجملة أن يقوم : في موضع نصب بعسى ، ويجوز أن لا يكون في عسى ضمير ، وجملة أن يقوم في موضع رفع بعسى . (١)

إلا أن تخصيص عسى بهذا الحكم يوهم اقتضاره عليها دون اخلولق وأوشك ، وليس كذلك ، لأنهما يشتركان في الحكم معها ، فلو قال : " وَجَزَّ تَهَنَ وَارْفَعَ مَضْمَرًا " لشمّل الضمير عسى ، واخلولق ، وأوشك ، لاستقام كلامه ، وجرى على ما ينبغي له . (٢)

٦ - وقوله في باب التنازع في العمل :

وَلَاتَجِسْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا : بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَنَعَ أَوْ هِجَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنَّ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ : وَأَخْرَجْتَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

معنى البيتين : أنه إذا أهملت الفعل الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع ، فلا تقول : ضربته وضربني زيد ، ولا مررت به ومررت بي زيد ، بل يلزم الحذف ، فتقول : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومررت بي زيد ، إلا إذا كان المفعول خبرا في الأصل ، فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الاتيان به مؤخرا ، فتقول : ظننت وظننت زيدا قائما أياه . (٣)

الأن ابن الناطم اعترض على البيت الثاني قائلا : ((وقد يتوهم من قول الشيخ رحمه الله : " بل حذفه الزم " . . . أن ضمير المتنازع فيه

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٢ .

(٢) شرح الشاذلي ١/ ٤٠١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٦ .

إذا كان مفعولا في باب ظن يجب حذفه إن كان المفعول الأول ،
وتأخيره إن كان المفعول الثاني ، وليس الأمر كذلك ، بل لا فرق بين
المفعولين في اختناص الحذف ولزوم التأخير ، ولو قال بدله :
وَاحْذِرْهُ إِنْ لَمْ يَكْ مَفْعُولٌ حَسِبَ وَإِنْ يَكْ نَاكَ فَأَخِرْهُ تُصِبُ
(١) .

ولم يرض المرادى إصلاح ابن الناطم المبيت ، لأن قوله : " مفعول
حسب " يوهم أن غير مفعول " حسب " يجب حذفه ، وإن كان خبرا ،
وليس كذلك لأن خبر كان لا يُحذف أيضا بل يؤخر كـ مفعول حسب ،
نحو : زيد كان وكنت قائما إياه ، وهذا مندرج تحت قول المصنف :
" غير خبر " ، ولو قال :

بَلْ حَذَفْهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةٌ حَتَمَ وَخَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَزَمَ
لَا جَادَ . (٢)

لكن ذكر الأشموني أن إصلاح المرادى يؤخذ عليه عدم
اشتراطه أمن اللبس - وهو ما يشترط لحذف الفضلة من الفعل الأول المهمل
فكان الأحسن أن يقول : (٣)

وَاحْذِرْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَيْسَ أَوْ يَرَى لِعُمْدَةٍ نَجَى : بِمَوْ خَرَا

(١) شرح ابن الناطم ص ٢٥٩ .

(٢) شرح المراد ٢٣ / ٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٠٦ / ٢ .

أقول : والحق في تقرير هذا الخلاف هو ما ذهب إليه المكي
من أن ابن مالك تجوز في إطلاقه الخير على ما هو عدة في الأصل ،
إن لا فرق بين أن يكون أصله الخير أو المبتدأ ، لأن كل واحد منهما
عدة في الأصل ، وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله ابن النظم
والمرادى . (١)

٧ - وقوله في باب الإضافة :

إِفْرَادُ إِذَا وَمَا كَانُ مَعْنَى كَانُ أَغْرِفُ جَوَازًا ، نَحْوُ جَيْنَ جَانِبًا
وَالزَّمُوا إِذَا إِغْافَةً إِلَى جَعَلَ الْأَفْعَالُ ، كَهُنَّ إِذَا اُعْتُقِلَ

يشير في البيت الأول إلى أن ما كان مثل إن من الظروف غير
المحدودة نحو : يوم ، وحين ، ووقت فإنه يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه
إن من الجمل الاسمية أو الفعلية .

ويشير في الثاني إلى أن إذا لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية ،

لكنه لم يذكر في "إذا" ما ذكره في "إن" من أن ما كان مثلها

في المعنى فهو مثلها في الحكم ، لأنه إذا أريد بالظرف السهم

الاستقبال فإنه يجوز فيه ما لزم في إذا من الإضافة إلى الجمل الفعلية ،
(٢)

وهو ما لم يشر إليه هنا ، فكان فيه إيهام انفرد إن بهذا الحكم دون إذا .

(١) شرح الكودي ص ٧١ .

(٢) شرح الشاطبي ٣٧٧/٢ .

٨ - وقوله في باب النداء :

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمَهُ نَصْبًا ، كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

يذكر في هذا البيت أن الذي يتبع النداء إذا كان مضافا وغير مقترن بأل ، فإنه يجب نصبه ، لكن قوله : " ذى الضم " يوهم أن هذا الحكم مقصور على تابع النداء المضموم ، مع أنه في تابع كل نداء مبني على الضم أو نائيه ، نحو : يا زيدان صاحبي عمرو ، ويا زيدون أصحاب عمرو ، فلو قال : " تابع ذى البناء " لشمّل ذلك . (١)

٩ - وقوله في فصل زيادة همزة الوصل :

وَأَيُّنْ هَمْزُ أَلْ كَذَا ، وَيُسَدِّلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ

قوله : " همز أَلْ " يشير إلى أن همزة أَلْ هي همزة وصل ، وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإن همزة الوصل تُبدل ألفا أو تُسهّل ، لكن للاستفهام أدوات كثيرة من جعلتها الهمزة وهي المراجعة بلا شك ، إلا أنه لم يبين ذلك ، فيوهم أنه يريد الهمزة وسائر الأدوات . . . فكان من حقه أن يحرر العبارة ، فيقول مثلا :

وَأَيُّنْ هَمْزُ أَلْ كَذَا ، وَيُسَدِّلُ مَعَ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ

أو نحو هذا ، فلا يبقى عليه اعتراض . (٢)

(١) حاشية ابن حمدون ٣٨/٢ .

(٢) شرح الشاطبي ٢١٨/٥ ، ٢١٩ .

رابعاً - الاضطراب في العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الموصول :

أَيُّ كَمَا ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَعَدَّرُ وَجِلْهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

يشير في هذا البيت إلى أن " أي " الموصولة مثل " ما " الموصولة

في كونها بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، مفردا كان أو مشن أو مجموعا ،
ويُفهم من قوله " وأعربت ما لم تضف " أن أي لها أربع صور : (١)

أحداها - أن تضاف ويُذكر صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أيهم هو قائم .

والثانية - ألا تضاف ولا يُذكر صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أي قائم .

والثالثة - ألا تضاف ويُذكر صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أي هو قائم .

والرابعة - أن تضاف ويُحذف صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أيهم قائم .

ففي الصورة الرابعة " أي " مبنية ، ومعرية في الصور الباقية .

لكن قوله : " وأعربت ما لم تضف " يقتضي ظاهره أن أي

معرية في الصورة الثانية وهي ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، ومبنية في

الصور الثلاث الأخرى ، وهذا غير صحيح ، حتى قيل : إن هذا البيت

أَكْمَلُ بيت في الألفية . (٢)

(١) شرح ابن عقيل ١ / ١٦١ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١ / ٦٨ .

وَلِكُنْجِ هَذَا الاضطراب في عبارة ابن مالك قيل إِنَّ أَحْسَنَ مَا يَجِبُ
به عنه أَنْ " ما لم " في قوله : " وأعربت ما لم تضاف " بمعنى " إلا " ،
فيصير المعنى : وأعربت في جميع الصور إلا إذا أُضِيفَ والحال أن صدر
وصلها ضمير محذوف ، فيكون كلامه حينئذ موافقا لما في نفس الأمر (١) .

٢ - وقوله في باب الابتداء :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مَضْمَرٌ
مَّا يَوْعُ عَنْهُ مُبْتَدَأٌ يُخْبِرُ

يتحدث في هذا البيت عن أحد المواضع التي يجب فيها تقديم
الخبر وجوبا ، وهو أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر ،
نحو : في الدار ساكنها .

وفي هذا البيت اضطراب من حيث كثرة الضمائر ، قال السيوطي :
« وأنت ترى ما في عبارة المصنف هنا من القلاقة ، وكثرة الضمائر المقتضية
للتعميد ، وعسر الفهم ، وكان يمكنه أن يقول كما في الكافية :

وَإِنْ يَعُدُّ لِيَخْبِرَ ضَمِيرٌ
مِنْ مُبْتَدَأٍ يُوجِبُ لَهُ التَّأْخِيرُ (٢)

أما ابن غازي فقد أصلحه بقوله : « وهذا البيت مع تعقيد ، وتشيت
ضمائره كان يفني عنه وما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مَضْمَرٌ
مِنْ مُبْتَدَأٍ وَمَالَهُ التَّصَدُّرُ (٣)

(١) حاشية ابن حمدون ١/٦٨٠ .

(٢) البهجة المرضية ص ٢٩٠ .

(٣) حاشية الخضرى ١/١٠٣٠ .

وقد اعتذر الراصد عن ابن مالك بأن هذا الاضطراب سببه ضيق النظم. (١)

٣ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

"ذا" في قوله : " وشرط كون ذا " إشارة إلى اسم المكان المشتق من الفعل نحو : مجلس ، ومرمى ، فشرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه ، نحو : جلست مجلس زيد ، ولا يخلو هذا البيت من التعقيد . قال أبو حيان : ((وهذا البيت تركيبه معقد ، وعبارته النحويين في هذا سهلة ، وهي : أن الفعل يتعدى إلى الـ "مكتة" المشتقة من لفظه .)) (٢)

٤ - وقوله في باب الإضافة :

وَرَبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

يشير في هذا البيت إلى أنه قد حذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكر المضاف ، إلا أن في قوله : " ورَبَّمَا جَرُّوا " بعض قلق ، والأولى أن لو قال : ورَبَّمَا أَبَقُوا جَرُّ المضاف إليه ، لأن قوله : " جَرُّوا " يعطي تجديد الجر بعد الحذف وليس كذلك ، بل هو الجر الأول الموجود قبل الحذف . (٣)

(١) شرح الراصد ١/ ٢٨٦ .

(٢) شرح أبي حيان ص ١٥١ .

(٣) شرح الشاطبي ٢/ ٤٠٢ .

خاصا - عدم الدقة في اختيار بعض اللفاظ :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامًا لَهْظٌ مُبَيَّنٌ كَأَسْتَقِمُّ وَأَسْمٌ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

عرف ابن مالك الكلام في الشطر الأول ، ثم ذكر أقسام الكلم في الشطر الثاني ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، لأنه أخذ عليه قوله : " ثم حرف " ، أنه « ليس بجيد ، لأنَّ ثُمَّ للتراخي ، وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء ، فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة بلا تراخي يُعَدَّلُ في شيء من الأقسام ، فلا يحسن أن تقول : العدد فرد ثم زوج ، ولا : الإنسان رجل ثم امرأة » (١) .

وقد أجيب عن ذلك من وجهين :

الأول - أنه قد يكون استعمل " ثم " بمعنى الواو ، وعلى ذلك معظم الشراح . (٢)

والثاني - أن يكون أتى بـ " ثم " للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل ، لكونه فضلا . (٣)

(٤) والجواب الأول هو الأقوى ، لأنَّ " ثم " قد تأتي أحيانا بمعنى الواو ،

(١) شرح أبي حيان ص ٣٠ .

(٢) ينظر شرح الرمادى ٢١/١ ، والبهجة المرضية ص ٤ ، والاشموني

١٨/١ ، والمكودي ص ٦٠ .

(٣) ينظر شرح الرمادى ٢١/١ ، وشرح الشاطبي ١٢/١ .

(٤) شرح الرمادى ٢١/١ .

ولأنه ((لا معنى للتراخي بين الأقسام ، ويكتفي في الأشعار بانحطاط
درجة الحرف عن قسيمه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها
في الشرف ، ووقعه طرفاً)) (١)

٢ - وقوله في باب الفكرة والمعرفة :

وَذَوِ ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ أَنَا ، هُوَ وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

يشير في هذا البيت الى ضمائر الرفع المنفصلة ، وهي : أنا ، ونحن ،
وأنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن .
الا أن ((تسميته " ذوا ارتفاع " ليس بجيد ، لأن الضمائر مبنية ، لكنه
يحكم على موضعها بالاعراب)) (٢)

٣ - وقوله في باب اسم الإشارة :

بِذَا الْفُرُوعُ تَذَكَّرَ أَشْبَرُ بِذِي ، وَنِزْهُ ، بَيْتِي ، تَا ، عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

يشير إلى أن المفرد الذكر يُشار إليه بالاسم ، والفردة المؤنثة
بالأسماء : ذي ، ونزّه ، وتي ، وتا . لكن ، كان ((الأَوَّلَى للناظم أن يعبر
بالمؤنث بدل الأنثى ... لأن التعبير بالأنثى يقتضي أنه لا يُشار
بها إلا للمؤنث الحقيقي ، مع أنها كما يشار إليها للمؤنث الحقيقي يشار
بها للمجازي ... ولو عبر بالمؤنث لشمّل المجازي)) (٣)

-
- (١) شرح الأشموني ١/ ١٨٠
(٢) شرح أبي حيان ص ١٧٠
(٣) حاشية ابن حمدون ١/ ٥٩٠

٤ - وقوله في باب إنَّ :

وَالْحَقُّ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ كَيْتٌ وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ

يشير الى أنَّ حكم أنَّ المفتوحة الهمزة ولكن في العطف على اسمها هو حكم إِنَّ المكسورة الهمزة ، نحو : علمت أنَّ زيدا قائم وعمره ، برفع عمرو ، ونصبه . (١)

أما لست ، ولعل ، وكأَنَّ فلا تشترك مع إِنَّ في هذا الحكم .

إِلَّا أَنَّهُ ((لا وجه للتمهير بالإلحاق ، ولذا ... صوابه أن يقول :

وَمِثْلُهَا فِي ذَاكَ لَكِنَّ وَأَنَّ وَأَسَعُهُ فِي كَيْتٌ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)) (٢)

٥ - وقوله في باب الفاعل :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَعَلٍ بِإِلَّا فَضْلًا كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَمَلِ
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلًا وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شَمْرِ وَقَسْعِ

وَالْحَذْفُ فِي نِعْمِ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا

لأنَّ قَصَدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

يشير في البيت الأول إلى أنه إذا فُصل بين الفعل والفاعل

المؤنث بإلا ، لم يجز إثبات تاء التانيث عند الجمهور . نحو : ما قام
إلا عند .

(١) شرح ابن عقيل ٣٣٧/١ بتصرفه

(٢) حاشية ابن حمدون ١/٠٨٠

ويشير في البيت الثاني إلى أَنَّ التاء قد تُحذف من الفعل السند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل ، وهو قليل ، نحو : قال فلانة .

وفي البيت الثالث يشير إلى أنه يجوز في نعم وأخواتها - إذا كان فاعلها مؤنثا - إثبات تاء التانيث وحذفها ، نحو : نعم أو نعمت المرأة هند (١) .

لكن ((تعبيره بالحذف ... غير سديد ، لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك ، والأولى أن يُعبر بالترك ، كما عرَّ به في قوله : وقد يُصح الفصلُ تركُ التاء في ...)) (٢) .

٦ - وقوله في الباب نفسه :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

يشير إلى أَنَّ الأصل في الفاعل التقدم على المفعول ، والمفعول الأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل .

لكن ((ذكره الاتصال في الفاعل ، والانفصال في المفعول ليس بعبارة معتادة للنحاة ، وإنما عابرتهم أن يقولوا : أصل الفاعل أن يتقدم على المفعول ، وأصل المفعول أن يتأخر عن الفاعل)) (٣) .

(١) شرح ابن عقيل ٨٩/٢ بتصرف .

(٢) حاشية ابن حمدون ١/٢٦٦ .

(٣) شرح أبي حيان ص ١٠٥ .

٧ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَكُلُّ وَاقِتٍ قَائِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِنْهُمْ مَعَالَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْعَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَرَمَى مِنْ رَمَى

يشير في هذين البيتين إلى أن اسم الزمان يقبل النصب على
الظرفية مبهما كان . . أو مختصا ، وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه
إلا نوعان : أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر .^(١)

إلا أنه أخذ عليه قوله : " صيغ من الفعل " ، قال المرادى :
(١) فإن قلت : ما يعني بالفعل في قوله : " وما صيغ من الفعل " ؟
قلت : ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعي ، ليقوله : " كرمى من رمى " ، وليس
ذلك بجيد ، لأنه لم يصح من الفعل ، وإنما صيغ من المصدر ، وإن حمل
على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح ، لولا أن قوله : " من رمى "
يُبعد .^(٢)

وقد أجيب عنه من وجهين :

الأول - أن في الكلام حذفاً ، (والتقدير : من مادة الفعل ، ومن
مادة رمى . . . ويؤيده قوله فيما سبق ^(٣)) : وكونه أصلاً
لهذين انتخب .^(٤)

(١) شرح ابن عقيل ١٩٤ / ٢ بتصرفه .

(٢) شرح المرادى ٠٩٣ / ٢ .

(٣) في باب المفعول المطلق حيث قال :

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَذَلُولِي الْفِعْلِ كَأَنَّ مِنْ أَيْسَنَ
يَقْبَلُهُ الْوَقْتُ أَوْ وَصْفُ نُسَبٍ
وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ

(٤) حاشية السجاعي ص ١٦١ .

والثاني - أن قوله : " رمى من رمى " ((يقرأ " رمى " بالاضافة الى
 " من " بفتح الميم ، فيكون التقدير : كرمى الشخص الذى رمى ،
 والفعل المصرح به على كل حال لغوى ، ورمى اسم مكان من
 (١) الرى)) .

لكن ذلك قد يردُّ بأنه خلاف الرواية (٢) ، وعليه ، فإن الجواب
 الأول هو الأولى .

٨ - وقوله في باب التعجب :
 وَصَفُهَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرْفًا قَابِلِ فَضْلٍ ، ثُمَّ غَيْرِ ذِي أَتِفَا
 وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَا لِكَ سَبِيلَ فَمِيلًا
 أشار ابن مالك في هذين البيتين إلى الشروط التي يجب توفرها
 في الفعل الذى يُصاغ منه فِعْلًا التعجب ، ومن هذه الشروط أن لا يكون
 الوصف من الفعل على وزن أفعال ، نحو : أشهل ، وهو قوله : " وغير
 ذي وصف " .

لكن اعترض على ذلك بأنه يردُّ عليه : عَمِيَ قلبه فهو أعمى ،
 لأن " أعمى " تأتي صفة ، واسم تفضيل .

قال السجاعي : ((قال ابن هشام : مرادُه بالوصف ووصف
 لغير التفضيل ، ولو قال : وغير لون أو عيب خلص من كل إشكال ،

(١) حاشية ابن حمدون ١/ ١٥٥ .

(٢) شرح المكودي ينظر الحاشية ص ٢٨٠ .

وكان غِبْطًا لِلْحُكْمِ بِمَحَلِّ الْعَلَّةِ ، فإنه يَرِدُ على عبارته : عَمِيَ قَلْبُهُ
فهو أَعْمَى ، وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ
أَعْمَى ﴾ ^(١) ، فإن الأولى عَفَّةٌ كَأَحْمَرٍ ، والثانية أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ ^(٢) .

(١) سورة الاسراء آية ٧٢ .

(٢) حاشية السجاعي ص ٢٢١ .

سادسا - الحشوفي بعض الابهات :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامًا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُوَوِّمُ

الضمير في " واحد " يعود على الكلم في البيت الذي قبله ، أى
أن واحد الكلم : كلمة ، والقول أعم من الكلمة والكلام والكلم ، والكلمة
قد يُقصد بها الكلام في اللغة ، فيقال : هذه كلمة فلان أى خطبته
أو قصيدته .

لكن اعترض عليه في قوله : " وكلمة بها كلام قد يووم " بأن
ذلك كالحشو بالنسبة إلى علم النحو ، وإنما هو من علم اللغة (١) ، حتى
قيل : إن ذكر هذه المسألة من عيوب اللفية التي لا دواء لها . (٢)

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

فَالْأَلِفُ انْوِيْعُوْهُ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كَيْدُوْهُ يَرْمِي
وَالرَّوْعُ فِيهِمَا انْوِوا حَرْفًا جَا زِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَا زِمَا
يشير في هذين البيتين إلى أن الروع يُقدر في الألف ، والواو ،
والياء ، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر

(١) شرح أبي حيان ص ٣٠

(٢) الأزهاري الزينية ص ٦٠

في الباء ، والواو ، ويقدر في الالف (١) ، فقله : " تقضى حكما لازما "
حشوا طائل من وراءه . (٢)

٣ - وقوله في باب كان :

كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةُ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوَةٌ لَا تَالِيَةَ

يشير الى أنه لا يجوز أن يتقدم الخير على ما النافية ، ويدخل
تحت هذا قسمان : (٣)

أحدهما - ما كان النفي شرطا في عمله ، نحو : ما زال وأخواتها ، فلا
تقول : قائما ما زال زيد .

والثاني - ما لم يكن النفي شرطا في عمله ، نحو : ما كان زيد قائما ،
فلا تقول : قائما ما كان زيد .

وقد اعترض عليه في قوله : " فجيء بها متلوة لا تالية " بأنه
حشو وتكرار ، قال الشاطبي : ((ومن عادة الناظم - رحمه الله - أن لا يأتي
في هذا النظم بحشوا ولا تكرار ، كيف وهو من شُعْه بالالفاظ يلتزم في
أكثره الشذوذات ... فإنه كان يجزئه أن يقول : فجيء بها متلوة من
غير زيادة)) (٤)

وقد يعتذر عنه بأنه أتى بالزيادة تنبيها ، كأنه قال : لا تالية كما
يزعمه من خالفه . (٥)

(١) شرح ابن عقيل ٨٥/١

(٢) شرح ابي حيان ص ١٤

(٣) شرح ابن عقيل ٢٧٦/١

(٤) شرح الشاطبي ٣٤٩/١

(٥) المصدر السابق ٣٤٩/١

٤ - وقوله في باب ظن :

وَكُتِّظْتُ أَجْعَلُ - تَقُولُ إِنِّي وَلِيٌّ سَتَفْتَهُمَا بِهِ وَلَمْ يَنْفَعِرْ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كُتِّظْتُ أَوْ عَمَلٌ وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصَلْتٍ يَحْتَمَلُ

معنى البيتين : أن القول يجوز إجراؤه . مجرى الظن ، فينصب
مفعولين لكن بشرط : الأول : أن يكون مضارعاً ، والثاني : أن يكون
للمخاطب ، والثالث : أن تدخل عليه أداة استفهام ، والرابع : أن لا يفصل
بين الفعل ومفعوله بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين . (١)

إلا أن ((قوله : «وإن يبعض ذى فصلت يحتمل» ، حشو لا يعطي
زيادة فائدة على ما يفهم له من الشطر الذى قبله ، لأن قوله : «ولم ينفصل
بغير ظرف أو كطرف أو عمل» يبين أن الفصل بهما محتمل)) (٢)

٥ - وقوله في باب الاشتغال :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّجَحَ فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلَ وَدَعَا لَمْ يُبَحَّ

يشير في هذا البيت إلى أن كل اسم لم يوجد معه ما يوجب
نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمرين ،
يجوز فيه الرفع والنصب ، والمختار الرفع ، نحو : زيد ضربته ، فيجوز
رفع زيد ونصبه ، والمختار رفعه ، لأن عدم الاضمار أرجح من الإضمار . (٣)

(١) ينظر شرح المكودي ص ٥٥ .

(٢) شرح الشاطبي ١ / ٤٩١ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٤٠ .

لكن قوله : " فما أبيع افعل ودع ما لم يبع " يؤخذ عليه
 ((أنه زائد بغير فائدة ، لأنه قد تقدم له ما يباح فأباحه ، وما لا يباح
 فندعه ، فتقرر ذلك المعنى بعد تكرار يأباه ، نظمه المبني على عدم الحشو ،
 إن كان فيه يجتزىء بأدنى إشارة . . . حتى يرتكب كثيرا من العسف
 الاضطرابي . . . فكيف يأتي بشرط لا معنى له))^(١)

والعذر عنه من وجهين :
 الأول - ((أن ما أُجيز في هذا القسم وما قبله فجائز التكلم به والقياس
 فيه وإن كان قليلا ، فزيد ضربته : الوجه فيه الرفع ، والنصب
 مرجوح ، ولكنه مقيس))^(٢)

والثاني - ((أن يكون قصد التنبيه على ما تقدم له في حيثما^(٣) ، وإن ما
 كان مثله لا يجوز في الكلام))^(٤) أي الرفع بعد حيثما .

٦ - وقوله في باب التنازع في العمل :
 وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلُ فِي غَمِيرٍ مَا تَنَازَعُوا ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا
 يشير في هذا البيت إلى أنه ((إذا أعملت أحد العاطلين نفسي
 الظاهر وأعملت الآخر عنه ، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر ، والتزم الأعمار
 إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه))^(٥)

(١) شرح الشاطبي ٥٢/٢

(٢) المصدر السابق ٥٩/٢

(٣) وهو قوله : وَالتَّزِمَ حَتَّمُ "إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا
 يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَانَ وَحَيْثُمَا

(٤) شرح الشاطبي ٥٣/٢

(٥) شرح ابن عقيل ١٦٠/٢

(١) لكن اعترض عليه أبو حيان بأن قوله : " والتزم ما التزمنا " حشو.
(٢) فَوَرَدَ هذا الاعتراض من ثلاثة أوجه :

الأول - أن يكون المراد : والتزم ما التزم من مطابقة الضمير للظاهر.
والثاني - أن يكون المراد : والتزم ما التزم ما سيذكره من وجوب حذفه
من الأول في بعض الأحوال ، وتأخيرها في بعضها .
والثالث - أن يكون المراد : والتزم ما التزم ، وهو العمدة فلا تحذفه
بخلاف الفصلة ، فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولاً
للتاني ، وهو حسن .

٧ - وقوله في باب حروف الجر :

عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ ، وَمَعْنَى فِي ، وَعَنْ تَجَاوُزًا عَنْ مَن قَدْ فَطِنَ
وَقَدْ تَجَيَّ مَوْضِعَ بَعْدٍ ، وَعَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جَعِلًا

يشير في هذين البيتين إلى أن " على " لها ثلاثة معان :

الاستعلاء ، ومعنى في ، ومعنى عن ، وأن " عن " لها ثلاثة معان :
التجاوز ، ومعنى بَعْدٍ ، ومعنى على .

فأخذ عليه أنه ذكر أن " على " بمعنى " عن " ، و " عن " بمعنى
" على " ، وهذا حشو ، قال أبو حيان : ((وقول الناظم :)) كما على موضع
عن قد جعلاً ، حشواً حَاجَةً إِلَيْهِ ، لأنه قد علم ذلك من قوله :

(١) شرح أبي حيان ص ١٣٢ .

(٢) شرح الرمادى ٦٧/٢ بتصرف .

"على الاستعلاء ومعنى في وعن"، وأرجوزته هذه مبنية على الاختصار^(١).
واعتذر عنه بأن "فيه إشارة للحمل والمعادلة"^(٢).

٨ - وقوله في باب أبنية المصادر :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا أَوْ فَعَلَانًا فَادَّرَ أَوْ فَعَعَالًا

يشير في هذا البيت إلى أن مصدر فعل اللازم يأتي على وزن فُعُول قياسيًا ، نحو : قعد قُعُودًا ، بشرط أن لا يكون مصدره على فُعَال أو فَعَلَان ، أو فَعَال^(٣).

وقوله : "فَادَّرَ" ، حشو^(٤) . لا فائدة فيه .

٩ - وقوله في باب التعجب :

وَنِي كِلَا الْفَعْلَيْنِ قَدْ مَا لَزِمَا مَنَعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حَتَمَا

يشير إلى أن فعلي التعجب لا يتصرفان ، وقوله : "قَدْ مَا" حشو^(٥).

(١) شرح أبي حيان ص ٢٥٢ .

(٢) شرح الكودي ص ٩٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ١٢٤ / ٣ .

(٤) شرح أبي حيان ص ٣٤٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٧٤ .

١٠ - وقوله في باب العطف :

وَيْلٌ لَّكَ لَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْمَهَا
وَأَنْقَلُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الثُّنْتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

يشير في البيت الأول إلى أن * بل إذا وقعت بعد مصحوبي
لكن وهما النفي والنهي كانت بمنزلة لكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل
عنده لما بعدها ، نحو : ما قام زيد بل عمرو (١) .

ويشير في البيت الثاني إلى أن بل إذا وقعت بعد الخبر
المثبت أو بعد الأمر ، فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها ، مثال الخبر :
قام زيد بل عمرو ، . . . ومثال الأمر : إغرب زيدا بل عمرا (٢) .

لكن أخذ عليه قوله : " والأمر الجلي " ، حيث قيّد ((الأمر بكونه
جليا ، وهذا حشو لا فائدة فيه ، وأيضا فهو حشو مغل ، إذ يقتضي أن
الأمر إذا لم يكن جليا ظاهرا فلا يعطف بها فيه ، وليس كذلك ، لأن
التحذيف يجوز العطف بها بعده ، فتقول : هلا أكرمت زيدا بل
عمرا ، وكذلك العرض ، نحو : ألا أكرمت زيدا بل عمرا ، على الغلط
والنسيان وغيرهما ، كما قلت : أكرم زيدا بل عمرا)) (٣) .

لذا فإن ((الجلي ليس بقيد متحرزه ، وإنما أتى به حشا ، وقد
يندر من الناظم مثل هذا لضييق المجال في الشعر)) (٤) .

-
- (١) شرح المكودي ص ١٤٤ .
(٢) المصدر السابق ص ١٤٥ .
(٣) شرح الشاطبي ١٨٢/٣ .
(٤) المصدر السابق ١٨٢/٣ .

بسم الله : حافان ابن مالان في اللّفة .

مدخل :

لا ريب في أن ألفية ابن مالك تعد من المنظومات النحوية الشاملة
لأبواب النحو ومسائله ، فهي - وإن كانت اختصارا للكافية الشافية - قد
جاءت وافية جامعة ، يستتير بها المبتدئ ، ويستعين بها المتقدم . لكن
ذلك لا يعني أن ابن مالك استوفى فيها جميع الأبواب والمسائل النحوية ،
إن أنه محال عادة أن يكون كتاب جامعا لعلم من العلوم . (١)

على أن الذي فات ابن مالك في ألفيته أكثر من المسائل المتعلقة
بالأبواب النحوية ، أما الأبواب العامة فلم ينقص منها غير الشيء القليل ،
فهو لم يخص لبعضها بابا مستقلا ، وإنما ذكر بعض أحكامها في الأبواب
الأخرى .

ولقائل أن يقول : إن ابن مالك قد احترز من هذا النقص بقوله
في آخر الألفية :

وَمَا يَجْمَعُو عُنَيْتُ قَدْ كَمَلُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمِهَامَاتِ اشْتَمَلُ

فهو قد نص على أنه لم يدع حصر جميع الأبواب والمسائل ، وأنه لم يذكر
إلا المسائل المهمة الكثيرة الفائدة . وبذلك يسقط اعتراض من يعترض
عليه بأنه قد فاته في الألفية بعض الأبواب والمسائل .

فالجواب عن ذلك من عدة وجوه :

أولا - إن ابن مالك ما نظم ألفيته إلا ليسهل قواعد النحو وأحكامه ،

(١) حاشية ابن حمدون (١/ ١٤٠)

بحيث إذا قرأها غالب النحولا يحتاج معها إلى غيرها ، فإذا

تخللها التقص فإنه قد يزهّد فيها ، ويحتاج إلى غيرها .

ثانيا - إن قوله : "نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَ" ، ليس معناه أنه

جاء بكل المسائل المهمة ، بل قد فاته من هذا المهم أشياء

كثيرة . كما سيتبين في هذا البحث .

ثالثا - إن ما يراه ابن مالك من المسائل غير مهم ، فأغفل ذكره ،

قد يراه فيه مهما جدا ، وينبغي ذكره ، خاصة أن المفهومات

تختلف باختلاف أصحابها ، وتتبدل تبعا لتبدل الزمان

والمكان .

رابعا - إن قوله في آخر الألفية : "نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَ"

يناقض قوله في أولها :

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْسَةِ مَقَائِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

حيث نرى على ((أن قصيدته هذه محتوية من النحو على جميع مقاصده ،

لقوله : "مقاصد النحو" ، وهذه صيغة عموم تفيد الاحتواء من المقاصد على

جميعها)) . (١)

ما جعل العلماء يلتصقون له العذر بالتوفيق بين هذين البيتين ،

لدفع التناقض . فما قاله : (٢)

أولا - أن يكون قوله : "مقاصد النحو" عاما أريد به خاص قرينته

(١) شرح الشاطبي ٨/١ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١٤/١ ٢٠٨/٢٤ بتصرف .

ما يأتي من الأبواب والمسائل التي أوردتها ، لوجود مانع عده
عما قصد ..

ثانيا - أو أن يكون قوله هذا محمولا على المبالغة والادعاء ، لأنه في
مقام مدحها ، وما يأتي إخبارا بالواقع .

ثالثا - أو أن يكون قوله هذا على حذف مضاف ، والتقدير : جُلَّ
مقاصد النحو .

رابعا - قيل : إن أحسن ما يُعْتَدَر به عن الناظم هو أنه أراد فسي
بداية نظم الألفية أن يأتي بجميع الأبواب والمسائل ، لكنه
لما علم أنه لم يتيسر له ذلك - إن لا يمكن الإحاطة بجميع
المقاصد - أخبر في آخرها بالواقع .

وعليه ، فإن الاعتراض على ابن مالك بأنه قد فات في الألفية
بعض الأبواب والمسائل ، لم يزل قائما ، وأن قوله : " نظما على جُلَّ
المهمات اشتمل " لا يبرره هذا النقص .

على أنني لم أزع في هذا البحث حصر كل ما فات ، وإنما أوردت
ما تيسر لي جمعه . على النحو التالي :

أولا - ما فات من الأبواب والفصول :

١ - لم يخصص بابا للمفعول به كباقي المفاعيل ، بل ذكر بعض أحكامه
في باب الفاعل ، وبعضها الآخر في باب تعدى الفعل ولزومه .

٢ - لم يفرّد بابا أو فصلا مستقلا لاسم المفعول كما فعل في اسم
الفاعل ، وإنما ذكر أحكامه مع اسم الفاعل .

- ٣ - لم يخصص فصلا لصيغ المبالغة ، فقد اكتفى بضمها الى اسم الفاعل .
- ٤ - لم يخصص فصلا للمتولين وأحكامه وأنواعه .
- ٥ - لم يخصص فصلا لالتقاء الساكنين .
- ٦ - لم يفرد لأدوات الاستنباط بابا مستقلا بها على الرغم من أهمية هذا الباب ، فقد ذكر بعض الأدوات في اسم الموصول ، وأفرد لـ " كم " فصلا خاصا بها ، مقترنة بـ " كآين وكذا " .
- ٧ - كذلك لم يخصص للقسم بابا مستقلا على الرغم من أهميته ، وإنما ذكر أحكامه متفرقة في باب الابتداء ، وإن وأخواتها ، وحروف الجر ، وغيرها .
- ٨ - كذلك لم يفرد بابا مستقلا للجميل التي لها محل من الأعراب ، والجميل التي لا محل لها من الأعراب ، على الرغم - أيضا - من أهمية هذا الباب ، وإنما جاء ذكرها عرضا في بعض الأبواب الأخرى كالنعت والحال .

ثانيا - ما فات من المسائل المتعلقة ببعض الأبواب :

أولا : في باب المعرب والمبني :

- ١ - بنا الماضي والامر ، وذلك عند قوله :

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنَّ عَرِيكَ

حيث ذكر ((أن فعل الامر والماضي مبنيان ، ولم يبين على

ما يبينان عليه))^(١)

٢ - شروط اعراب الاسماء الستة ، وذلك عند قوله :

وَشَرُطُ ذَا الْأَعْرَابِ أَنْ يُصَغَّنَ لَا

لِللَّيَا ، كَمَا أَخُو أَبِيكَ ذَا الْعَتَلَا

فذكر أن الاسماء الستة ترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء ،
بشروط ذكر منها اثنين ، وهما : أن تكون مضافة ، وأن تكون مضافة السى
غير يا المتكلم . وترك شرطين آخرين ، وهما : أن تكون مكبرة ، وأن تكون
مفردة .

لكن اعتذر عنه بأنه « قد علق الحكم على ما لفظ به ، وقد لفظ
بهما مفردة مكبرة ، فاكتفى بذلك » . (١)

ورّد هذا الاعتذار بأنه قد « نصر على تلك الشروط في جميع
كتبه المطولة والمختصرة ، فلا ولي التنصيص عليها هنا » . (٢)

ثانيا : في باب النكرة والمعرفة :

١ - لم يذكر ضمير المتكلم ، والمخاطب ، والمخاطبة عند قوله :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ ، وَخَيْرٌ كَقَامَا وَأَعْلَمَا

قال الشاطبي : « فلو قال بعد ذكر الالف والواو والنون :
" وَلِلْخُصْمِ النَّا كَقَمَّتْ قَتَا قَمَّتْ ، وَلِلْفُرُوعِ قَدْ نَبَّهَتْهَا " .
أو غير ذلك . ما يعطي فيها بيانا لم مقصده » . (٣)

(١) شرح المرادى ١ / ٨١ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١ / ٣٤٠ .

(٣) شرح الشاطبي ١ / ١٢٠ .

٢ - لم يذكر من ضمائر النصب والجر إلا ما دل على المفرد المذكر ،

((ولم يذكر من ضمائر المؤنث إلا اليا " في " سليه " ، فترك

اختلافها بحسب التثنية والجمع والتأنيث)) (١).

فلو قال مثلاً ((بعد بيان أن لفظ ما جر كلفظ ما نصب :

فَالنَّصَبُ نَحْوُ : عُمَيَّي وَنَعْمَهُ عَطَّكَ ، وَالْبَاقِي رُزِقَتْ فَهَمَّه

لم يدخل من بيان الفروع كما فعل في الضمائر المنفصلة ، ويحصل

بذلك بيان ضمائر الجر ، لقوله : وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلْفَظِ مَا نُصِبَ)) (٢).

٣ - ذكر ابن مالك بعض المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوبا ، في

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ۖ كَأَفْعَلٍ ، أَوْ أَفَقٍ ، نَعْتِيطٍ ، إِذْ تُشْكَرُ

ولم يذكر مواضع استتار الضمير جوازا ، وهي : في فعل الغائب

والغائبة ماغيبا ومضارعا ، وفي الصفة ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ،

وفي اسم الفعل للماضي . (٣)

(١) شرح الشاطبي ١/ ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) شرح الرمادى ١/ ١٣٤ .

ثالثا : في باب الموصول :

تحدث في هذا الباب عن الموصولات الاسمية ، ولم يذكر الموصولات الحرفية ، وهي : **أَنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَي ، وما ، ولو** (١) . حيث لم يتعرض لها ابن مالك في هذا الباب ولا في غيره من حيث هي موصولات ، بل من حيث لها أحكام آخر ، ما عدا " لو " المصدرية ، فإنه أهمل ذكرها في هذا النظم لعدم شهرتها عند النحويين ، وإن الأكثر لم يتكلموا عليها ، وذكر سائر الموصولات الحرفية في أبوابها لكنه لم يخلها ممن التنبيه على الموصولية فيها . (٢)

ولعل سبب عدم ذكرها في هذا الباب هو أنها ليست ممن المعارف فأهمل ذكرها . (٣)

رابعا : في باب الابتداء :

قال الرازي : « لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وذكر في غير هذا الكتاب أربعة مواضع :

الأول - ما أخبر عنه بنعت مقطوع .

والثاني - ما أخبر عنه بمخصوص نعم .

والثالث - ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بذعله ، نحو : سَمِعَ ، وطاعة .

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٣٨ .

(٢) شرح الشاطبي ١/ ١٨٢ بتصرف .

(٣) الیهجة المرضية ص ٢٠ .

والرابع - ما أخبر عنه بصريح في القسم ، كقولهم : في ذمتي لا أفعلن ،
وقد ذكر الأولين في هذا النظم في موضعهما)) (١)

وقد يعتذر عنه « بأن الحذف في النعت المقطوع قد ذكره
في باب النعت ... وفي باب نعم وبئس ذكر حذف المبتدأ المخبر عنه
بالمخصوص ... وما عدا هذين فهومن القليل » (٢)

خامسا : في باب الفاعل :

بعض أحكام المفعول به .

تتبع الشاطبي الأحكام والمسائل التي لم يذكرها ابن مالك والتي
تتعلق بالمفعول به ، ثم قال في ختام حديثه : « فإن قيل : إن هذا
المختصر لم يُنَّ على الاستيفاء ، وإنما بُني على الاختصار ، وذكر مشاهير
الأمول والمسائل ... ، قيل هذا ليس بعذر ... ومن شرَّه نفسي
هذا النظم أن يأتي بالقواعد موفاة ، وبالمسائل محررة ، وليس من شرطه
أن يذكر جميع مسائل النحو باطلاق ... فالحاصل أن في هذا الفصل
تقصيرا كثيرا » (٣)

أقول : كان الأولى أن يخص ابن مالك للمفعول به بابا أو
فصلا مستقلا يستوفي فيه أحكامه ومسائله ، كما فعل في بقية المفاعيل .

(١) شرح الرمادى ١/ ٢٩٣ .

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٣٢٢ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٥٤٣ .

سادسا : في باب المفعول فيه :

ذكر ابن مالك واحدا ما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وذلك في قوله : " وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ " ، وهناك أشياء أخرى تنوب عنه لم يذكرها ، نحو : بعض ، وكل ، وصفة الظرف وغير ذلك . (١)

سابعا : في باب الاستثناء :

- ١ - لم يبيّن فيه مقدار المستثنى ، ولا شرطه ، ولا شروط المستثنى منه . (٢)
- ٢ - لم ينبه على أنّ " إِلَّا " تأتي عفة بمعنى غير (٣) ، قال الشاطبي : ((لم يتعرض هنا للوصف بإلا ، ولا تكلم فيه ، وهو فصل يجب التنبيه عليه ، وليس من الأحكام الاقلية التي يساح لعلّه إغفالها ، بل هي من الجلائل التي لا غنى عن ذكرها)) (٤)

ثامنا : في باب الصفة المشبهة :

قال أبوحيان : ((وقد أغفل الناظم كثيرا من أحكام هذه الصفة المشبهة في هذه الرحوة ، بالنسبة لها ، وبالنسبة الى معمولها ، وبالنسبة الى تابعها)) (٥)

تاسعا : في باب التعجب :

وذلك في قوله :

يَأْفَعِلُ أَنْطَقَ بَعْدَ " مَا " تَعَجَّبَا أَوْجِيءُ يَأْفَعِلُ قَبْلَ مَجْرُورٍ يَبَيِّنَا

-
- (١) شرح ابن عقيل (الحاشية) ٢ / ٢٠٠ .
 - (٢) شرح أبي حيان ص ١٥٩ .
 - (٣) مغني اللبيب ص ٩٩ .
 - (٤) شرح الشاطبي ٢ / ١٧١ .
 - (٥) شرح أبي حيان ص ٣٦١ ، فقد ذكر أبوحيان ما فات ابن مالك من هذه الأحكام ، ينظر ص ٣٦١ وما بعد ها .

فلم يتعرض الناظم للكلام على ماهية " ما " ، ولا على إعرابها. (١)

عاشرا : ما فاته في باب عطف البيان :

قال المرادى : استدرك على المصنف أمور يفرد بها عطف
البيان لم يتعرض لها (٢) :

الأول - أن يفترق الكلام الى رابط ، ولا رابط الا التابع ، نحو : هند
ضربت الرجل أخاها .

الثاني - أن يضاف أفعل التفضيل الى عام ، ويتبع بقسميه نحو : زيد
أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال .

الثالث - أن يتبع الموصوف به أيضا بمضاف ، نحو : يأبىها الرجل
غلام زيد .

الرابع - أن يتبع مجرور " أى " بـ " بـفضل " ، نحو : بأى الرجلين
زيد وعمرو مرت .

الخامس - أن يتبع مجرور " كلا " بـ " بـفضل " ، نحو : كلا الرجلين زيد وعمرو
قال ذلك .

الحادى عشر : في باب الاختصاص :

لم يستوف ابن مالك أحكام هذا الباب ، ولذا قال المكوى :

((فقد أجحف الناظم بهذا الباب ، إذ لم يصرح بما يتعلق به من
المعنى والاعراب)) (٣)

(١) شرح أبي حيان ص ٣٧٠

(٢) شرح المرادى ١٨٩/٣

(٣) شرح المكوى ص ١٥٩

الثاني عشر : في فصل " لو " :

وذلك عند قوله :

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَكَلَّمَ صَرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ : لَوْ يَنْ كَفَى

قال الشاطبي : ((ولم يتعرض هنا في " لو " إلى حكم جوابها ،

وعلى أي وجه يكون . وليس في مثاله ما يشعر بذلك ، لأنه لو قصد ذلك

لأتى باللام ، لأن الفعل الثبت إذا وقع جوابا لها لحقته اللام غالبا ، وإن

كان مضارعا ، فإنما يقع مقرونا بـلم الجازمة ، أو ما مضى منفي بها ، وما عدا

هذا فنادر ، وليس للناظم في هذا كلام ، وهو إخلال بالسألة ، إذ لا

يعرف من كلامه كيف جوابها ، فلو قال :

تُجَابُ بِالْمَاضِيِّ بِلَامٍ أَوْ بِمَاضٍ أَوْ بِشَارِعٍ يَلَمُّ قَدْ جَزِمَا

(١) لكفى في هذا الحكم ، لأن الغالب على جوابها هذا)) .

الثالث عشر : في فصل " أما ، ولولا ، ولو ما " :

لم يذكر جواب " لولا ، ولو ما " ، لأن ((هذين الحرفين يقعان

في الكلام على وجهين : أحدهما - أن يكونا حرفي تحضيض ... والآخر -

أن يكونا حرفي امتناع لوجود ، وهو الذي ابتدأ به ، وبهذا المعنى يكونان

حرفي شرط كلو ، فلا بد من جواب ، لكنه لم يذكر ذلك ، وهو ما يضطر

إلى ذكره ، فكان حقه أن يذكر ذلك)) . (٢)

(١) شرح الشاطبي ٢٢/٤

(٢) المصدر السابق ٢٣/٤

الفصل السادس

المسائل الخلافية ..

التي نصَّ عليها ابن مالك في اللُّفِيَّة .

المدخل :

يهدف هذا الفصل من البحث الى بيان آراء ابن مالك واختياراته في الالفية ، ومدى موافقته ومخالفته للنحاة .

وقد اقتصر على المسائل النحوية التي نص عليها في ألفيته ، وذلك إما بذكره البصريين والكوفيين تارة ، أو بذكر لفظ الخلاف فقط ، بدون تعيين ، وسبب هذا الاختصار يعود إلى كثرة هذه المسائل ، إذ لا تكاد تجد باباً واحداً من أبواب النحو تخلو مسائله من الخلاف .
وقد قمت بتصنيف هذه المسائل مرتبة على حسب أبواب النحو في الالفية .

وفي أثناء عرض المسألة قمت بما يلي :

- أولاً - اختصار المسألة ، وبيان الخلاف فيها .
- ثانياً - التركيز على آراء ابن مالك واختياراته .
- ثالثاً - عدم ذكر الحجج والأدلة في كل مسألة .

المسألة الأولى

اتصال الضمير وانفصاله في باب : أعطى ، وكان ، وظن

في باب النكرة والمعرفة

قال ابن مالك :

وَصِلَ أَوْ افْصِلْ هَا (سَلْنِيهِ) وَمَا
أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ الْخَلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِي ، وَاتَّصَمَ أَلَا
أَخْتَارُ ، فَغَرِي أَخْتَارُ الْإِنْفَصَامَ أَلَا

أشار الناظم بقوله : (سَلْنِيهِ) إلى ما يتعدى إلى مفعولين ،
الثاني منهما ليس خبرا في الأصل ، وهما ضميران ، نحو : (الدرهم
سَلْنِيهِ) ، فيجوز لك في هَا (سَلْنِيهِ) الاتصال نحو : سَلْنِيهِ ، والانفصال
نحو : سَلْنِي إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدرهم أعطيتكه ،
وأعطيتك إِيَّاهُ . (١)

وفي قوله : (فِي كُنْتَهُ الْخَلْفُ انْتَمَى) أشار إلى أنه إذا كان
خبر (كان) وأخواتها ضميرا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلف
في المختار منهما ، فاختار المصنف الاتصال ، نحو : كنته ، واختار سيبويه
الانفصال ، نحو : كنت إِيَّاهُ ، تقول : الصديق كنته ، وكنت إِيَّاهُ . (٢)

أما قوله : (كَذَاكَ خِلْتَنِي) فيعني به كل فعل تعدى إلى
مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل ، وهما ضميران ، والمختار عند
الناظم الاتصال ، وسببويه اختار الانفصال . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٣ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٠٤ .

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٤ .

والحق في تقرير هذا الخلاف هو ما ذكره الشيخ محمد
 محي الدين عبد الحميد أن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه
 سيبويه والجهمي ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك والرماني وابن
 الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من
 مفعولي ظن وأخواتها ، وذلك من قبل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً
 عن العرب ، وقد ورد الاتصال في خبر كان في الحديث ، وورد الاتصال
 في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم . . . ولم يرد في القرآن
 الانفصال في أحد البابين أصلاً ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق
 الذي استعمله القرآن الكريم باطراد . (١)

ثم إنه قد اعترض على ابن مالك في هذه المسألة من أربعة
 أوجه :

الأول - أن ما اقتضاه قوله : * وصل أو افصل * من التخيير مناقض
 لما جزم به أولاً من أنه إذا تآتى اتصال الضمير لا يعدل إلى
 انفصاله (٢) ، وذلك في قوله :

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَرِّقُ
 إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَمَرِّقُ

ورد هذا الاعتراض بأن هذه المسألة مستثناة من القاعدة
 السابقة فلا تعارض . (٣)

-
- (١) شرح ابن عقيل (حاشية محمد محي الدين عبد الحميد) ١/٥٥٠ .
 (٢) حاشية ابن حمدون ١/٥٠٠ .
 (٣) المصدر السابق ١/٥٥٠ .

والثاني - أن قوله : "ها" سلتيه " يوهم أن هذا الحكم خاص بما إذا كان الضمر "ها" ، لكون ضمير "أشبهه" عائداً على "سلتية" . (١)

وأجيب عن ذلك بأمرين :

الأول : أنه لم يرد بقوله "ها" سلتيه " خصوص الهماء ، وإنما أراد الفعول الثاني لـ "سلتية" كان هاـ
أوغيرها. (٢)

والثاني : أن ضمير "أشبهه" البارز عائداً على هاـ " سلتية" لا على "سلتية" ، فيرتفع الإشكال ، لكن كان المناسب أن يقول : " وما أشبهها " . (٣)

والوجه الثالث من أوجه الاعتراض - أنه ترك ذكر الخلاف في باب أعطى ، والخلاف فيه موجود . (٤)

وربّ بأن الخلاف به غير متيقن ، وذلك أن سيبويه لما ذكر الاتصال لم يحك غيره ولا نفاء بل سكنت عنه ، والسكوت لا يقتضي نفسي السكوت عنه ، فلما كان كذلك ، وكان غير سيبويه قد أجاز الوجهين وليس ذلك إلا بناءً على السماع ، وقد وجده الناظم في الحديث . . . والحديث عنده عدة في الاستشهاد به ، بنى على إطلاق إجازة الوجهين من غير إشارة إلى خلاف ، حيث لم يتحقق له خلاف . (٥)

-
- (١) حاشية ابن حمدون ٥٠/١
(٢) شرح الشاطبي ١٣١/١
(٣) حاشية ابن حمدون ٥٠/١
(٤) شرح الشاطبي ١٣٣/١
(٥) المصدر السابق ١٣٥/١

والرابع - أن إطلاقه القول في باب " كنهه " ظاهر في شمول ذلك الحكم لكان وأخواتها ، وهو صحيح فيما عدا " ليس " ، فقد حكى ابن هاني^(١) عن النحويين الاتفاق على أن الاتصال فيها ضعيف ، قال : فلو قلت : لستُ على حد كنهه لم يكن صوابا .^(٢)

وأجيب عن ذلك بأن " ليس " لم تدخل في كلامه ، لأنه مثَّل بكان ، وهي فعل متصرف ، فلا ينتظم المثال إلا ما كان متصرفا ، فخرجت ليس عن مراده ، فلا اعتراض عليه بما لم يتضمنه كلامه .^(٣)

وهذا الجواب غير محرز ، لأن " الإجماع الذي ذكره ابن هاني " في ليس وحدها أن الاتصال فيها ضعيف ، وغير مقيد فيه نظير ، إنَّ النحويين إذاً ذكروا في هذا الباب " كان " ذكروا معها ليس على ساق واحد ، فإنَّ كان في ليس إجماع فهو في " كان " وبالعكس ، وإن كان اختلافا ففيهما جميعا .^(٤)

(١) هو محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي ، كان إماما فني

العربية حافظا للأقوال مستحضرا للحجج ، من مصنفات

شرح التسهيل ، توفي سنة ٧٣٣ هـ " بغية الوعاة ١/ ٩٢ " .

(٢) شرح الشاطبي ١/ ١٣٤ بتصرف .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٦ .

(٤) المصدر السابق ١/ ١٣٦ .

المسألة الثانية

تقديم خبر ليس عليه

في باب كان

قال ابن مالك :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَفَى
وَذَوْتَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفَى

وقع الخلاف بين النحويين في هذه المسألة ، فمنهم من أجاز تقديم الخبر ، فتقول : قائما ليس زيد ، ومنهم من منعه .

فالذين أجازوا التقديم هم : قداما البصريين ، والفراء ،
وتبعهم ابن برهان ، والزمخشري ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وهم من
التأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبا . (١)

والذين منعوا التقديم هم : جمهور الكوفيين ، والتأخرون من
البصريين ، كالمبرِّد ، والزمجّاج ، وابن السراج ، وابن الأنباري ، وتبعهم
ابن مالك . (٢)

واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم
المنع (٣) ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص كما صرح به ابن الأنباري
في الإنصاف . (٤)

-
- (١) الانصاف في مسائل الخلاف ، ينظر الحاشية ١/ ١٦١ .
 - (٢) الانصاف ١/ ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٧ بتصرف .
 - (٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٨ .
 - (٤) الانصاف ١/ ١٦٠ .

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر المنع ، وبيان أنه المختار ، حيث
عبر بقوله : " اصْطَفِي " وهو يحتمل أمرين : (١)

أحدهما - أن يريد من اختار المنع من النحويين ، وهم الكوفيون .
والثاني - يحتمل أن يريد نفسه ، أى أنني اخترت مذهب المانعيين
لِمَا قام على صحته من الدليل ، وإن كنت في ذلك مخالفا لجمهور
البصريين .

وقيل : كان عليه أن يقول : " اصْطَفِي " بفتح الهمزة مضارع
اصْطَفَى بمعنى أختار ، ليستفاد منه أنه اختار ذلك ، لذا أصلحه ابن غازي
بقوله : (٢)
" وَنُتِعَ سَبَقِي لِلَّهِ اصْطَفِي " .

(١) شرح الشاطبي ١/ ٣٥١ .

(٢) حاشية ابن حمدون على المكودي ١/ ٩١ .

وَرَدَّ ذلك بأن الصواب تعبيره بـ " اصْطَفَى " مبنيا للمفعول ،
لأنه يقتضي أنَّ غيره اختاره وهو صحيح ، ولو عرِّب به مبنيا للفاعل كما
صُوِّبَ يحق العموم هل هو تابع في اختياره أولا ، وهو بلا ريب
تابع لغيره. (١)

أقول : قد نص ابن مالك على مذهبه في الكافية الشافعية
حيث قال : « (والشمع أحب إليّ ، لشبهه " ليس " بـ " ما " في النفسي
وعدم التصرف) (٢) . كما صح بذلك في التسهيل ، قال : « (ولا يتقدم
خبر " دام " اتفاقا ، ولا خبر ليس على الاصح) (٣) »

-
- (١) حاشية ابن حمدون على المكودي ١ / ٩١ .
(٢) شرح الكافية الشافعية ١ / ٣٩٧ .
(٣) التسهيل ص ٥٤ .

المسألة الثالثة

١ - نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (ظن) .

٢ - نيابة المفعول الثاني والثالث في باب (أرى) .

في باب نائب الفاعل

قال ابن مالك :

يَكُونُ مَفْعُولٌ يَدْعُو عَنْ فَاعِلٍ . فِيمَا لَهُ كَنْهٌ خَيْرٌ نَائِلٌ

.....

في باب (ظن) و (أرى) النع اشتهر

وَلَا أَرَى مُعَا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

وذلك أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين الثاني منهما

خير في الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل كأرى

وأخواتها ، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ، ويستنع إقامة

الثاني في باب (ظن) ، والثاني والثالث في باب : " أعلم " . (١)

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على أربعة أقوال :

الأول : النع قطعا ، « سواء ألبس أم لم يلبس ، وسواء أكان جملة

أم لا ، وسواء كان نكرة والأول معرفة أم لا » . (٢)

وهذا مذهب أبي موسى الجزولي ، وابن هشام الخضراوي ،

وأبي حيان . (٤)

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٢٥ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٩٢ .

(٣) المصدر السابق ١/٢٩٢ .

(٤) شرح أبي حيان على الألفية ص ١١٧ .

الثاني : الجواز ، إِذَا أَيْنَ اللَّهْم ، ولم يكن جملة أو شبهها ، والمنع
إِنْ أَيْنَ . (١)

وهذا مذهب ابن طلحة ، والسيراني ، وابن الأثير ، وابن
عصفور ، وابن مالك . (٢)

الثالث : المنع في باب (أعلم) ، وهو مذهب الخضراوي ، والأثيري ،
وابن عصفور . (٣)

الرابع : الاتفاق على منتهى المفعول الثالث من باب (أعلم) . (٤)
ونُقل ذلك عن ابن أبي الربيع (٥) ، وابن النازم (٦) . وقد
نُقل فيه خلاف . (٧)

-
- (١) همع الهوامع ٢/٢٦٣ .
(٢) شرح التصريح ١/٢٩٣ .
(٣) أوضح المسالك ٢/٥٣ .
(٤) ، (٥) شرح ابن عقيل ٢/١٢٦ .
(٦) شرح ابن النازم على الألفية ص ٢٣٦ .
(٧) شرح ابن عقيل ٢/١٢٦ .

رأي ابن مالك :

نص ابن مالك على رأيه هنا ، حيث قال : " ولا أرى منعاً ،
وقيّد ذلك بظهور المعنى وعدم اللبس ، فقال : " إذا قصد ظهر " ، وهو
بهذا يُوافق الفريق القائل بالجواز مع اشتراط عدم اللبس . كما أنه أشار
إلى مذهبه هذا في التسهيل والكافية الشافية ، قال في التسهيل :
((ولا تُنص نياحة غير الـ^١) ول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ، ولم
يكن جملة أو شبهها ، خلافاً لمن أطلق النصب في باب ظن وعلم (١))
كما نص على ذلك أيضاً في الكافية الشافية لكنه لم يشترط فيها
أن لا يكون جملة أو شبهها (٢) .

أقول : والراجع عندي هو ما ذهب إليه القائلون بالمنع ،
(٣)
وذلك لعدم ورود السماع به ، كما نص على ذلك الرضي وأبو حيان .

- (١) التسهيل ص ٧٧
(٢) شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ .
(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٨٤/١ ، وشرح أبي حيان على الألفية
ص ١١٧ .

وقد ورد اعتراض على ابن مالك في هذه المسألة من حيث إنه لم يذكر المفعول الثالث من باب أعلم ، فيقتضي سكوته ((أن الثالث تعتنب نيابته اتفاقاً ، وليس كذلك))^(١).

وَوَدَّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما - أن ابن مالك وإن لم يتمرض للثالث تصرّحاً ، فقد تمريض له التزاماً ، وذلك لأن الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم ، وقد ذكر الثاني ، فلو ذكر الثالث لكان تصرّحاً بما أعلم التزاماً ، ففيه شائبة تكرار^(٢).

والثاني أنه لما كانت هذه المسألة محل نظر ، حيث إن بعضهم أجاز إقامة الثاني في باب ظن ، ومنع من إقامة الثالث في باب أعلم ، فترك الناظم محل النظر^(٣).

- (١) حاشية ابن حمدون ١/١٣٤ .
(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٩٣ .
(٣) شرح الشاطبي ٢/٢٩٠ .

المسألة الرابعة

تنازع عاطلين في معمول واحد

في باب التنازع في العمل

قال ابن مالك :

إِنْ عَاطِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ
قَبْلَ قِلْوَا حِرٍّ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

معنى ذلك أنك إذا قلت : قام وقعد زيد ، فإن (زيدا) يجوز رفعه بأحد الفعلين السابقين ، ولا خلاف في ذلك ، وإنما الخلاف في أيهما أولى بالعمل ، الفعل الأول أم الثاني ؟

وقول الناظم : " اقتضيا في اسم عمل " (يشتمل الرفع والنصب ، فقد يطلبان رفعا نحو : قام وقعد زيد ، وقد يطلبان نصبا نحو : رأيت وأكرمت زيدا ، وقد يطلب الأول رفعا والثاني نصبا نحو : قام وأكرمت زيدا ، وقد يكون بالعكس نحو : أكرمت وأكرمني زيد ، فالصور أربع) (١) .

فذهب البصريين أن الفعل الثاني أولى بالعمل ، ومذهب الكوفيين أن الأول هو الأولي بالعمل ، ولكل فريق حجة من القياس والسماع .

الاختلاف في الاختيار :

واختلف النحاة في ترجيح واختيار أحد المذهبين المذكورين ،
فذهب بعض النحاة إلى القول بذهب البصريين متسكاً بحجة الكثرة
في السماع ، قال الرمادي : « والصحيح مذهب البصريين ، لأن إعمال الثاني
هو الأكثر ، وإعمال الأول قليل » (١).

وذهب أبو نذر الخنسي إلى التفصيل ، فقال : « إن كان إعمال
الثاني يؤدى إلى الإضرار في الأول فيختار إعمال الأول ، وإلا فيختار إعمال
الثاني » (٢) . وقيل هما سيان ، لأن لكل منهما مرجحاً . (٣)

رأي ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف ، ولم يبين رأيه ، حيث قال :
« والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم » .
إلا أنه قد ينهم مذهب - وهو موافقة البصريين - من تصريحه بالمذهب
البصرى .

قال الشاطبي : « وكان الناظم مائل مع البصريين لكثرة السماع
في إعمال الثاني ، ولذلك - والله أعلم - قدّمه » (٤).

-
- (١) شرح الرمادي ٢/٦٥ .
(٢) المصدر السابق ٢/٦٥ .
(٣) شرح التصريح ١/٣٢٠ .
(٤) شرح الشاطبي ٢/٩٤ ، ٩٥ .

وسا يؤكّد هذا القول أنّ ابن مالك قد صرح برأيه في التسهيل
وهو اختيار مذهب البصريين الذين يرون أنّ الفعل الثاني أولى بالعمل من
الأول .

قال ابن مالك : ((والأحقّ بالعمل الأقرب ، لا الأسبق ، خلافاً
للكونيين))^(١).

أقول : والراجع في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الشيخ محمد
محي الدين عبد الحميد من أنّ الخلاف فيها لا طائل من ورائه ، فالشواهد
التي استدل بها البصريون والكونيون تدل على جواز إعمال الفعل الأوّل والثاني ،
ولا يستطيع أحد أن يدّعي أنها تدل على أولوية كل منهما ، فليكن
القرار أن إعمال الأوّل جائز وإعمال الثاني جائز أيضاً . وليس إعمال أحدهما
بأولس من إعمال الآخر .^(٢)

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف (ينظر حاشية محمد محي الدين

عبد الحميد) ٨٦/١ بتصرف .

السؤال الخامسة

خروج سوى عن الظرفية

في باب الاستثناء

قال ابن مالك :

وَلَيْسَ سَوًى سَوًى سَوًى أَجْعَلًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيَّرَ جَعْلًا

المشهور في سوى ((كسر السين والقصر ، ومن العرب من ...

يكسر سينها ويد ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف))^(١)

واختلف النحاة في سوى وأخواتها ، فذهب سيمويه ومن تبعه

من البصريين ، والفراء إلى أنها ملازمة الظرفية ، ولا تخرج عنها إلا للضرورة .^(٢)

((فإذا قلت : قام القوم سوى زيد ، ذ (سوى) عندهم منصوبة

على الظرفية ، وهي شعرة بالاستثناء))^(٣)

ونذهب جمهور الكوفيين ومن تبعهم إلى أن سوى وأخواتها

تكون اسما وتكون ظرفا ، فتجرى عليها علامات الإعراب من رفع ونصب وجز .^(٤)

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٦ .

(٢) الكتاب ١/٣١ ، ١/٤٠٧ ، وشرح أبي حيان على الألفية ص ١٢٢ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٦ .

(٤) الانصاف ١/٢٩٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٦ .

آراء أخرى في المسألة :

ذهبت طائفة من النحاة منهم الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنها ظرف متكمّن ، أى تستعمل ظرفا كثيرا ، وغير ظرف قليلا ، واختار ابن هشام هذا المذهب . (١)

وقال ابن عصفور : ((إن جميعها معنى سوى ، وسوى ، وسواً منتصب على الظرف ، ولم يُشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين ، فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها)) . (٢)

وقال بعضهم : ((سوى وسوى لا يُحكم على موضعهما إلا بالنصب ، لأنهما ظرفان بمنزلة "بذلك" وموضعك ، ومتى مددت ظهر الاعراب ، إلا أنه لا يكون إلا نصبا ، نحو : قام القوم سواك ، وما مررت بأحد سواك ، ولا تجر إلا في الشعر)) . (٣)

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة إلى القول بما يراه الكوفيون من أن (سوى) مثل غير تماماً ، حيث تكون ظرفاً وتكون اسماً ، وأما ذهبه هذا بما احتج به من الحديث الشريف والشعر العربي ، فقد قال في شرح الكافية الشافية : (٤)

(١) جمع الهوامع ١٦٠/٣ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٨٢/٢ .

(٢) شرح أبي حيان ص ١٧٣ .

(٣) المصدر السابق ص ١٧٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٢/٢ .

(٥) المصدر السابق ٢١٦/٢ .

سَوَى كَفَعِي فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَرِكٌ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدِّهِ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ

ثم قال بعد أن ذكر جملة من الشواهد :

((وإلى هذه الشواهد وأمثالها أشرت بقولي :

فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرَّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا))

نقد رأى ابن مالك :

قال أبوحيان : ((ويلزم الناظم من حيث ساوى بين غير سوى وأخواته أن تُجيز: قام القوم سوى زيد وعمر بالنصب كما جاز ذلك في غيره ، وكذلك في نحو : ما قام أحد سوى زيد وعمر بالرفع كما جاز ذلك في غيره ، ويحتاج إجازة مثل هذا إلى سماع من العرب ، لأن القياس كان يقتضي ألا يجوز ذلك في غير . وإنما جوزناه للسمع)) (٢)

وقال المرادي : ((وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه ، لأن سيمويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر ، وقد أئند سيمويه بعضه ، ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جره بمن في الحديث ، وقول بعض العرب : أتاني سواك . . . أما الجر بمن . . . فلا يُعتدّ به فسي إخراج الظرف عن عدم التصرف ، وأما " أتاني سواك " فهو أقوى ما احتج به)) (٣)

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٠ .

(٢) شرح أبي حيان ص ١٧٣ .

(٣) شرح المرادي ٢/ ١١٨ .

ثم إنه ورد على الناظم في قوله :

وَلَيْسَ سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جَعِلَا

اعتراض من وجهين :

الأول : في قوله : " على الأصح " حيث اختلف في المراد منه ، قال المكودي : ((ونهم من قوله : " على الأصح " أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه))^(١).

وقال ابن حمدون معقبا على قول المكودي : ((أُورِدَ عليه أن المذهبين متنافيان ، فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحا ، فإذا كان أحدهما صحيحا كان مقابله باطلا .

وأجيب بأن المسألة ظنية ، لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة ، والناظم استدل بأدلة أصح منها ، وهذا الجواب ما لا معنى له ، لأن سيبويه نفى تصرفها في النشر ، فيقتضي عدم وجوده في كلامهم ، والناظم وجد له شواهد في كلامهم ، فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلا .
والحق في الكلام أن الناظم عبّر بالأصح تأديبا مع الأصام ، وإن كان مذهب الإمام باطلا))^(٢).

والوجه الثاني : في قوله : " ما لِغَيْرِ " ، قال المراد :

((فإن قلت : ظاهر قوله : " ما لِغَيْرِ " مساواتها في جميع الأحكام ،

وليس كذلك ، بل افترقا في أمرين :

(١) شرح المكودي ص ٨٤ .

(٢) حاشية ابن حمدون على المكودي ١/ ١٦٥ .

الأول : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو :

"ليس غير" ، بالضم والفتح وبالتنوين ، بخلاف سوى .

الثاني : أن سوى يقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف

غير .

قلت : إنما ساوى بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى

(١) وإعرابها بإعراب ما بعد إلا في جميع الأحكام .

المسألة السادسة

تقديم الحال على صاحبها المجزوء بحرف جر أصلي

في باب الحال

قال ابن مالك :

وَسَبَقَ حَالِي مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ
أَبَوَا ، وَلَا أُنْعَهُ ، فَقَدْ وَرَدَ

اختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع مطلقا ، سواء كان صاحب الحال ظاهرا أو ضميرا ،

نحو : مررت ضاحكا بزيد ، ومررت ضاحكا بك . وهذا مذهب

جمهور البصريين . (١)

والثاني : الجواز مطلقا ، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وابن كيسان ، (٢)

وابن برهان ، وابن ملكون ، وبعض الكوفيين ، واختاره ابن مالك . (٣)

والثالث : التفصيل . وهو أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجزوء

بحرف جر أصلي إلا في حالتين :

الأولى - أن يكون صاحب الحال ضميرا ، نحو : مررت جالسا به .

والثانية - أن يكون صاحب الحال اسما ظاهرا ، والحال جملة

فعلية ، نحو : مررت تضحك بهند . وهذا

مذهب جمهور الكوفيين . (٤)

(١) همع الهوامع ٢٦٦/٤

(٢) ابن كيسان النحوى ص ١٥٨

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٣٢٢٩/١

(٤) الهمع ٢٦٦/٤ ، والمسا عد على تسهيل الفوائد ٢١ / ٢

رأى ابن مالك :

ذكر ابن مالك هنا النع ، حيث قال : " قد أبوا " ، ثم قال :
" ولا أنعه " ، فبيّن اختياره وهو الجواز ، وعلّل ذلك بمرور السماع
فيه فقال : " فقد ورد " ، إلا أنه قيد اختياره هذا بالضعف ، حيث
قال في التسهيل : ((وتقديره على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على
الاصح لا مستنع))^(١).

وتبع ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية أبا علي الفارسي
الذي يقول بالجواز مطلقا .

قال ابن مالك : ((وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المسوط ،
ويقوله في ذلك أقول ، وأخذ))^(٢).

فيبدو أن الناظم له قولان في هذه المسألة :

الأول : اختيار الجواز مطلقا .

والثاني : اختيار الجواز مع ضعفه .

أقول : والراجح في هذه المسألة هو مذهب القائلين بالجواز
مطلقا ، لمرور السماع فيه .

(١) التسهيل ص ١١٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤ .

ثم انه قد ورد على الناظم اعتراض من أربعة أوجه :

الأول : إطلاق يحتاج إلى تقييد :

وهذا في قوله : " وسبق حال ما بحرف جر " ، ((وذلك أن حرف الجر إما أن يكون زائدا أو غير زائد ، وإن كان زائدا فيجوز تقديم الحال على صاحبها ، فتقول في ما جاء من أحد عاقلا : ما جاء عاقلا من أحد ... وإن كان غير زائد فالحكم كما ذكرناه)) (١)

ف ((ينبغي أن يقيّد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف)) (٢)

الثاني : إيهام يحتاج إلى تحمين :

وهذا في قوله : " قد أبوا " ، فقد ((تسبب إلى جملة النحويين المنع في المسألة ... فظاهر هذا أنه متفق على المنع فيه ، وهذا غير صحيح)) (٣)

((فهذا الضمير الذي في " أبوا " إما أن يكون عائدا على النحاة أجمعين أو على بعضهم ، لا جائز أن يعود إلى الجميع ، لأن الجميع لم يذهبوا إلى ذلك ، ولأنه لو ذهب الجميع إلى ذلك لكان إجماعا ، وإذا كان إجماعا لم يمكن خلافه .

وإن كان عائدا على بعض النحويين ، فلم يتقدم ظاهر يعود هذا الضمير عليه ، فصار هذا الضمير مبهما ، لأنه لا يدري على من يعود)) (٤)

(١) شرح أبي حيان ص ١٩٢

(٢) شرح البرادى ١٤٨/٢

(٣) شرح الشاطبي ٢٢٢/٢

(٤) شرح أبي حيان ص ١٩٢

الثالث : إيهام يحتاج إلى زوال :

وهذا في قوله : " ولا أُنعمه " ((فأوهم أنه منفرد بجواز مانعته النحاة))^(١) ، وإنما هو تابع لغيره .

الرابع : دعوى تحتاج إلى استدلال :

وهذا في قوله : " فقد ورد " ، فابن مالك ((أظهر حجة على ما ذهب إليه ليس فيها متعلق لقوله : " فقد ورد " ، وهذا لا يُنجيه ، لأن المخالفين مقرّون بأنه قد ورد ، فهم الذين أنشدوا أكثر الأبيات المتقدمة ، وأتوا بالآية الكريمة وتكلموا عليها ، وأولوا ظاهرها ، وحملوا الأبيات على الاضطراب الشعري ، وأولوا منها ما أمكن .

وإذا كان كذلك ، فأى حجة في قوله : فقد ورد ؟
فإن الوارد في كلام العرب على قسمين : قسم يقاس عليه ، وقسم لا يقاس عليه ، فالذي لا يقاس عليه لا اعتباره في القياس ، وإنما الاعتبار بالآخر ، فهو الذي كان الحق أن يعيّنه فيقول : فقد ورد كثيرا في الكلام ، أو نحوز لك ما يعطي أنه حجة))^(٢) .

وقد أجيب عن هذه الأوجه بما يلي :

أما الأول : فإن الحرف الزائد ((لا يُعتد به ، فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه))^(٣) .

(١) شرح أبي حيان ص ١٩٢ .

(٢) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣ .

(٣) شرح الرازي ٢/١٤٨ .

وأما الثاني : فإن الناظم ((لم يجهل أن المسألة مختلف فيها ، كيف وقد

ذكر الخلاف في التسهيل وشرحه ، ولكنه أطلق لفظ الجميع (١)
على الأكثر ، وهذا سائغ في كلام العرب ، شهير في الاستعمال)) .

وأُجيب عن الثالث : بأن ((المراد ولا أُنعمه وفاقا لمن أجاز ، لأنه قد
نقل الخلاف في غير هذا الموضع)) (٢)

وأما الرابع : فإن ((مقصوده إنما هو ورود يُعتد بمثله في القياس ، لا
مطلق الوجود ، بدليل عدم اعتباره للشذوذات في هذا النظم
كثيرا ، فَعُرِف الاستعمال يعمّن له ما أراد)) (٣)

(١) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣ .

(٢) شرح الرامد ٢/١٤٩ .

(٣) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣ .

المسألة السابعة

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو المجرور

في باب التعجب

قال ابن مالك :

بِأَفْعَلٍ أَنْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبًا أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِهَا

.....

وَفَعْلُهُ يَظَرُّفُ أَوْ يَحْزِفُ جَسْرًا مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقْرًا

يُخبر ابن مالك أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله مستعمل في كلام العرب ، فتقول في " ما أثبت خالد في الحرب " : ما أثبت نفسي الحرب خالد ، وفي : " أكرم بخالد عند نزول الضيف " : أكرم عند نزول الضيف بخالد .

ولكن النحاة اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع ، وهو مذهب " الألفف والمبرد ، وأكثر البصريين " . (١)

والثاني : الجواز ، وهو مذهب " الفراء ، وغيره من الكوفيين ... والجرجاني وأبي إسحاق والفارسي من البصريين " . (٢)

والثالث : الجواز على قبح . (٣)

واختلف في مذهب سيبويه ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص كما صرح به أبو حيان . (٤)

(١) شرح الرمادى ٢٤/٣ .

(٢) شرح أبي حيان ص ٣٨٠ .

(٣) شرح الرمادى ٢٣/٣ ، الجمع ٦٠/٥ .

(٤) شرح أبي حيان ص ٣٨٠ .

رأى ابن مالك :

لم يذكر الناظم هنا رأيه صراحة في هذه المسألة ، وإنما الذي ذكره أن الفصل يستعمل مع وجود خلاف بين النحاة .

وقد يكون قوله : " يستعمل " يدل على اختيار الفصل ، قال المكودي : « وفهم من قوله : " يستعمل " أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك » .^(١)

إلا أن ابن مالك أشار في التسهيل إلى رأيه ، وهو اختيار الفصل ، ولكن قيده بالقلّة ، حيث عرّب ب (قد يلي) ، قال : « ولا يليهما »^(٢) غير المتعجب منه ، وإن لم يتعلّق بهما ، وكذا إن تعلّق بهما ، وكان غير ظرف وحرف جر ، وإن كان أحدهما فقد يلي » .^(٣)

لكنه ذهب في شرح الكافية الشافية إلى الجزم بجواز الانفصال ، وعلّل ما ذهب إليه بثبوت عن العرب .

قال ابن مالك : « وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والمصحح جوازه لثبوت ذلك عن العرب » .^(٤)

(١) شرح المكودي ١/٢٨٠ .

(٢) أى فعلا التعجب .

(٣) التسهيل ص ١٣١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦ .

فيبدو أن له قولين :

الأول : الجواز مع قلته .

والثاني : الجواز مطلقا .

والأرجح ما ذهب إليه ابن مالك في قوله الثاني ، وهو الجواز

مطلقا لورود السماع فيه .

وقد ورد على الناظم اعتراض في قوله : " وفصله بظرف أو بحرف جر " وهو أنه أطلق القول ((في الظرف والمجرور ، وينبغي أن يقتد ذلك بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب ، وهو الذي وقع فيه الخلاف ، فإن كان أحدهما معمولاً لفعل الفعل نحو : ما أحسن آمرا بـمعروف ، وما أقبح ضاحكا في الصلاة ، لا يجوز ما أحسن بـمعروف آمرا ، ولا ما أقبح في الصلاة ضاحكا)) (١) .

وأجيب عنه بأنه ((لم يُرد من الفصل إلا ما كان من قبيل ما تقدم من الشواهد مما الفصل فيه متعلق بفعل التعجب لا بغيره ، ولكن إطلاقه غير مطابق لمراده ، فكان غير مستقيم . . . فلو قال عوض ذلك :

وَقَصَلَ مَعْمُولٌ لَهُ ظَرْفًا وَمَا ضَاهَى أَجْزُ ، وَالْخُلْفُ فِيهِ عُلِمَا

أوما أعطى هذا المعنى لصح)) (٢) .

(١) شرح أبي حيان ص ٣٨٠ .

(٢) شرح الشاطبي ٤٩/٣ .

المسألة الثامنة

الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس

في باب نعم وبئس

قال ابن مالك :

وَجُمِعَ تَمْيِيزٌ وَقَاعِلٌ ظَهَرَهُ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَهُ

وقع الخلاف بين النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل
الظاهر في نَعَمْ وأخواتها ، فقال قوم : لا يجوز ذلك ... فلا تقول :
نعم الرجل رجلاً زيداً .

وذهب قوم إلى الجواز ... ، وفصل بعضهم ، فقال : إن أفاد
التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : نعم الرجل فارساً
زيد ، وإلا فلا ، نحو : نعم الرجل رجلاً زيداً . (١)

وعليه ، فإنه يتضح أن في المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : النعم ، وهو مذهب سيبويه ، والسراني ، وجماعة . (٢)

الثاني : الجواز ، وهو مذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي . (٣)

الثالث : التفصيل ، أي أنه يجوز الجمع إن أفاد التمييز ما لم يُفصد
الفاعل ، وإلا فهو متنع . وهذا مذهب ابن عصفور . (٤)

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ١٦٢ .

(٢) همع الهوامع ٥/ ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ٥/ ٣٥ .

(٤) المصدر السابق ٥/ ٣٥ .

رأي ابن مالك :

لم ينص ابن مالك في ألفيته على مذهب أو اختيار له ، وإنما اكتفى بذكر الخلاف المشهور بين النحاة في هذه المسألة .

إلا أنه ذكر في كتابه شرح الكافية الشافية مخالفة سيبويه الذي يرى منع الجمع بينهما ، واختار رأي المبرد في جواز الجمع ، حيث قال : (١)

وَمَعَ ظُهُورِ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزَ دَعُ فِي رَأْيِ عَمْرٍو ، وَهُوَ فِي ذَا لَمْ يَمَعَ

ثم قال : « وسنع سيبويه الجمع بين التمييز وظهار الفاعل ، وأجاز المبرد ذلك ، وإجازه أولى » (٢)

أقول : والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه المبرد ومن تبعه من النحاة ، لورود السماع به .

وإذا كان التأويل سائفاً في الشاهد الواحد أو الاثنين أو الثلاثة ، فليس مقبولا في عشرات الشواهد ، إذ يصبح التأويل متكلفا .

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١١٠٤ .

(٢) المصدر السابق ٢/١١٠٦ .

المسألة التاسعة

توكيد النكرة

في باب التوكيد

قال ابن مالك :

وَإِنْ يُقَدِّمُ تَوَكِيدُ مَكْثُورٍ قِيلَ وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ

ذهب البصريون إلى « أنه لا يجوز توكيد النكرة ، سواء كانت

محدودة ، كيوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، أو غير محدودة كوقت ، وزمن ،

وحين .

ويذهب الكوفيون . . . جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول

(١)

الفائدة بذلك ، نحو : صمت شهرا كله .»

ومن الكوفيين من ذهب إلى القول بجواز توكيد النكرة مطلقا . (٢)

وهذا الخلاف في توكيد النكرة بالتوكيد المعنوي ، أما توكيدها

(٣)

بالتوكيد اللفظي ، فجائز عند النحويين .

(١) شرح ابن عقيل ٣ / ٢١١ .

(٢) شرح المكونى ص ١٢٩ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٤٤ .

رأى ابن مالك :

نصر ابن مالك في ألفيته على أنه إن أفاد تأكيد النكرة فإنسه يجوز تأكيدها ، مؤيدا بذلك مذهب الكونيين . وقد أوضح رأيهم هذا في شرح الكافية الشافية ، حيث قال :

« وأما النكرة المحدودة فاختلّف في تأكيدها ، فمنعه المصريون ، وأجازة الكونيون ، وإجازته أولى بالصواب ، لصحة السماع بذلك ، ولأن في ذلك فائدة ، فإن من قال : صُت شهرًا ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال . فإذا قال : صت شهرًا كله ، ارتفع الاحتمال ، وصار قوله نصا على مقصوده .

فلولم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت ^(١) .

وقال في التسهيل : « وإن أفاد تأكيد النكرة جاز ، وإفادتها للاخفش والكونيين ^(٢) .

وقد اعترض الشاطبي على الناظم فيما ذهب إليه من جواز تأكيد النكرة المحدودة ، واحتجّاه بما نقل عن العرب ، فقال : « وما ذهب إليه الناظم حسن إن ساعد قياسه سماع يُعتمد به في القياس ، ويخرج بكشرته عن الشذوذ وتكلف التأويل ^(٣) .

(١) شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ .

(٢) التسهيل ص ١٦٥ .

(٣) شرح الشاطبي ١٣٥/٣ .

ثم قال : « وأما السماع فلم يأت منه ما يشفى غلة في اجراء القياس ، ولهذا كله [أى لحجة البصريين] يشمل المنع ما أنفاد ، وما لم يُفد عند نحاة البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط ، بل ثمّ عندهم أمر آخر زائد عليها ، وهو الوضع العربي ، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره ، لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يعتدوا عليها في نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة : قف حيث وقفوا ثم نسر ، أصل عظيم لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علما ، وأحاط بمقاصده .

وكثيرا ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لا بسوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم اتكالا على قياس مجرد ، وأعطى حصول الفائدة أو غير ذلك .
والصواب الاستناد الى السماع ، ثم النظر في قياسه إن كان ، لا العكس .^(١)

أقول : والأرجح ما ذهب اليه ابن مالك في موافقته للكونيين الذين يجوزون توكيد النكرة المحدودة وذلك لورود السماع ، كما أن هذه المسألة لا تؤدي إلى كسر القاعدة النحوية ، فإذا على البصريين لو أنهم أجازوها ؟ وبخاصة إذا كان المسموع كافيا في القياس عليه .

المسألة العاشرة

العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

في باب العطف

قال ابن مالك :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَا زِمًا قَدْ جُعِلَ لَا
وَلَمْ يَسْغُدِي لِزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُبْتَدَأًا

مذهب جمهور البصريين أنه في حالة العطف على الضمير المجرور

يلزم إعادة الجار ، نحو : مررت بك وبزيد ، ولا يجوز مررت بك وزيد . (١)

» وكذلك إذا كان الخافض اسما ، نحو : جلست عندك وعند

زيد ، وأعجبني خروجك وخروج زيد .» (٢)

أما الكوفيون فقد أجازوا العطف بدون إعادة الجار ، فتقول :

مررت بك وزيد . (٣)

وقال بهذا يونس والأخفش من البصريين ، ونقل عن الشلوبين

في بعض المواضع اختيار هذا الرأي . (٤)

(١) شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣

(٢) شرح الشاطبي ١٩٠/٣

(٣) شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣

(٤) شرح الشاطبي ١٩٠/٣

آراء أخرى :

أولا : ذهب الجرمي والزيادي إلى أنه يجب عود الجار إن لم يؤكّد ،
 نحو : مررت بك ، وزيد ، بخلاف ما إذا أُكِّد ، نحو : سررت
 بك أنت وزيد ، ومررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد ،
 فلا يجب عود الجار .^(١)

ثانيا : قال الشاطبي - بعد أن ذكر عددا من الشواهد : « فلهذه
 جملة أيضا من النظم المنقول عن الثقات ثابتا غير نادر ، فلا بُدَّ
 من القول بجوازه ، وإن كان الأولى إعادة الخافض ، فالسماح
 هو المتبع » .^(٢)

ثالثا : قال أبو حيان : « والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام
 مطلقا ، لأن السماع يعضده ، والقياس يقوّيه » .^(٣)

(١) همع الهوامع ٢٦٩/٥ بتصريف .

(٢) شرح الشاطبي ١٩١/٣ .

(٣) البحر المحیط ١٤٧/٢ .

ثم قال - بعد أن ذكر عددا من الشواهد - : « فأنت ترى هذا السماع وكثرته ، وتصرف العرب في حرف العطف ، فتارة عطفت بالواو ، وتارة بالواو ، وتارة بـ « و » ، وتارة بـ « و » ، وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يُعاد الجار »^(١).

وقال في موضع آخر : « وما ذهب إليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشري ، وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجزئ إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلهم لذلك ، غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين - في ذلك ، وأنه يجوز »^(٢).

رأى ابن مالك :

أما ابن مالك فقد تبع في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، قال في التسهيل : « وان قُطِف على ضمير جُز ، اختير إعادة الجار ، ولم تلزم ، وفاقا لليونس والاختفَر والكوفيين »^(٣).

وقال في شرح الكافية الشافية : « ولا جَل القراءة المذكورة »^(٤) ، والشواهد ، لم أُنْعِ العطف على ضمير الجر ، بل نهيتُ على أن عَمُدَ حرف الجر مع المعطوف مفضَّل على عدم عَوْدِهِ »^(٥).

(١) البحر المحيط ١٤٨/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٥٨/٣ ، ١٥٩ .

(٣) التسهيل ص ١٧٧ .

(٤) يشير إلى قراءة حمزة * واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام *

بجر الميم في الأرحام .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٣٥٤/٣ .

أقول : والأرجح هو ما ذهب اليه الكوفيون ، ومن تبعهم ،
وذلك لورود السماع فيه .

ولأبي حيان عبارة حكيمة تفصل بين المذهبين ، وهي قوله :
« وَلَسْنَا مَتَّبِعِينَ يَقُولُ نَحَاةُ الْبَصْرَةِ ، وَلَا غَيْرُهُمْ مِنْ خَالِفِهِمْ ،
فَكَمْ حُكْمٌ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصْرِيُّونَ ،
وَكَمْ حُكْمٌ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ » (١)

المسألة الحادية عشرة

ترخيم الاسم الذي قبل آخره واو أو يا مفتوحا ما قبلهما

في باب الترخيم

قال ابن مالك :

وَمَعَ الْآخِرِ اخْزَفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زَيْدٌ لَيْنًا سَاكِنًا كَمَلَا
أَرْبَعَةً فَمَاعِدًا ، وَالْخُلْفُ فِي وَأَوْ يَأْزُبُهُمَا فَتَحْ قُفِي

معنى ذلك أنك تحذف عند الترخيم الحرف الآخر مع ما قبله
إن كان زائدا لينا : أى حرف لين ، ساكنا ، رابعا فصاعدا ، وذلك نحو :
عثمان ، ومنصور ، وسكين ، فتقول : يا عثمُ ، ويا منُ ، ويا سكِ .

فإن كان غير زائد ، كاختار ، أو غير لين ، كقَمَطَر ، أو غير ساكن ،
كقَسَّوْر ، أو غير رابع كجديد ، لم يجز حذفه ، فتقول : يا مختا ،
ويا قَسَطُ ، ويا قَسَّوْ ، ويا مجي (١) .

أما ما كان قبل واو أو فتحة ، أو قبل ياء فتحة ، ففيه خلاف ،
فذهب الفرا والجرمي أنهما يعاملان معاملة سكين ، ومنصور .

وذلك مثل : فرعون ، وفردوس ، وغُرُنَيْقُ ، فتقول - على مذهبهما -
يا فرعو ، ويا فردو ، ويا غُرُنْ .

ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك ، فتقول : يا فرعوْ ،
ويا فردوْ ، ويا غُرُنَيْ (٢) .

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٩٠ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢٩١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٦ .

وشرح الرمادى ٤/ ٤٨ ، ٤٩٠ .

ووجه الحذف عند من أجازوه أن الواو أوالها زائد زيد قبل الآخر، وهو حرف لين ساكن، فيحذف وإن كان حركة ما قبله ليست من جنسه (١).

والوجه عند من منعه أن الواو أوالها في مثل هذا ليس مع ما بعدهما بمنزلة زيادتين زيدتا معا، لأنهما إنما زيدتا بعدما استقلت الكلمة بأصولها، وأيضا ليستا للبدل لتكثير الكلمة أو للالحاق (٢).

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف في هذه المسألة ولم يشر إلى رأي له فيها، وكذلك فعل في الكافية الشافية (٣)، إلا أنه أشار في التسهيل إلى ما ظاهره اختيار عدم الحذف، حيث قال :

« وإن كان مفردا فيحذف آخره مصحوبا - إن لم يكن هاء تأنيث - بما قبله من حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة أو مقدرة وبأكثر من حرفين ، والا فغير مصحوب ، خلافا للفراء في نحو : عماد ، وسعيد ، وشمود ، وله وللجزمي في نحو : فردوس و غرنيق » (٤).

أقول : لم تشر المصادر - التي عدت إليها - إلا إلى رأي الفراء والجزمي في هذه المسألة ، ولم تذكر غيرهما ، مما يدل على أن الجمهور متفق على عدم الحذف ، فالأولى هو ما ذهب إليه الجمهور .

(١) شرح الشاطبي ٢٩٩/٣

(٢) المصدر السابق ٢٩٩/٣

(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣

(٤) التسهيل ص ١٨٨

المسألة الثانية عشرة

مدّ المقصور

في باب المقصور والمدود

قال ابن مالك :

وَقَصُرْ نِيَّ الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ

عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ يَخْلُفُ بِقَاسٍ

اتفق النحاة على جواز قصر المدود للضرورة ، واختلفوا في جواز

مدّ المقصور ، فذهب البصريون إلى إلغائه ، وذهب الكوفيون إلى الجواز. (١)

←

(١) شرح ابن عقيل ١٠٢/٤

٢٨٢ أخرى :

(١) ذهب الأٌخفش - من البصريين - إلى القول بذهب الكوفيين ،
وتبعهم ابن ولّاد ، وابن خروف ، « و زعم أن سيبويه استدل على جوازه
في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا مناهير » (٢)

أما الفراء ، فقد فصل في هذه المسألة ، فهو يرى أنه لا يجوز
أن يُمد من المقصور ما لا يجي . في بابهِ مدودا .
نحو : سكرى ، وعطشى ، فهذا لا يجوز أن يُمد ، لأنّ ذكره
سكران وعطشان ، وفعل تأنيت فعلان لا تجي . الا مقصورة .

وكذلك لا يجوز أن يُقصر من الممدود ما لا يجي . في بابهِ
مقصور ، نحو : بيضا وسودا ، فهذا لا يجوز أن يُقصر ، لأنّ ذكره
أبيض وأسود ، وفُعلا تأنيت أفعال لا يكون إلا مدودا .

فأما ما عدا ما يُوجب القياس أن يكون مقصورا أو مدودا من المقصور
والممدود ، فانه يجوز أن يُمد منه المقصور ، ويُقصر منه الممدود إذا كان
له نظير من المقصور أو الممدود . (٣)

وقال الشاطبي : « وقد تأوّل البصريون هذه الأبيات ، وروها
بجهالة القائلين ، والا نصاب أن ما نقلوه فهم ذوو عهدته ، وهم محمولون
على الصدق ، والتأويل بعيد ، إلا أن ذلك نادر شأن ، لا يبلغ مبلغ
أن يكون جائزا كقصر الممدود » (٤)

(١) الانصاف ٢ / ٧٤٥ .

(٢) شرح الرمادي ٥ / ١٨٠ .

(٣) الانصاف ٢ / ٧٤٥ ، ٧٤٦ بتصرف .

(٤) شرح الشاطبي ٤ / ١٩١ .

رأى ابن مالك :

لم يشر ابن مالك الى رأى له في هذه المسألة ، فقد اكتفى بذكر
الخلاى في ألفيته ، وفي شرح الكافية الشافية^(١) ، أما في كتابه التسهيل
فلم يذكر هذه المسألة البتة .

أقول : والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب اليه الكوفيون
ومن تبعهم ، من أنه يجوز مد المقصور كما جاز قصر المدود ، وذلك
لورود السماع فيه .

(١) شرح الكافية ١٧٦٨/٤

المسألة الثالثة عشرة

النسب إلى أخت وبنت

في باب النسب

قال ابن مالك :

وَبَاحٍ أَخْتًا، وَبَاهِنٍ بِنْتًا الْحَقُّ، وَيُونُسُ أَبِي حَدَفٍ التَّاءُ

ذهب الخليل وسيبويه إلى « إلحاق أخت، وبنت في النسب

بآخ وابن، فتُحذف منهما تاء التانيث، ويُرد إليهما المحذوف، فيقال :
أخوي، وبنوي، كما يفعل بآخ وابن »^(١).

قال سيبويه : « وإذا أضفت ^(٢) إلى أخت قلت : أخوي،

هكذا ينهني له أن يكون، وهذا القياس قول الخليل، من قبل أنك لما

جمعت بالتاء، حذفت تاء التانيث كما تحذف الباء، ووردت إلى

الأصل، فالإضافة تحذفه كما تحذف الباء، وهي أرد له إلى الأصل...

وأما يونس، فيقول : أختي، وليس بقياس... وأما بنت فإنك

تقول : بنوي، من قبل أن هذه التاء التي هي للتانيث لا تثبت فسي
الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء »^(٣).

حجة يونس :

قال الشاطبي : « وقد احتج له بأشياء منها : أن هــ

التاء ليست للتانيث، بدليل سكون ما قبلها، وتاء التانيث لا يسكن ما

قبلها، وأيضاً قد جعلها سيبويه كتاء سَنَبْتُهُ ^(٤)، وتاء "غريت"،

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١٦٥.

(٢) أضفت : أى نسبت، لأن سيبويه يسمي النسب : الإضافة،

والنسبة.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦٠ - ٣٦٢.

(٤) السنية : البرهة، اللسان مادة سبت، والكتاب ٣ / ٢١٢، والتاء الأولى فيها زيادة لللاحق.

وذلك يدل على بناء الكلمة عليها ، وتاء التانيث لا تنبئ عليها الكلمة ،
وأيضاً قد اتفقوا على صرف "أخت وبنت" إذا سَوَّاهما رجلاً ، ولو
كانت للتأنيث لم تصرف ^(١).

أراء أخرى :

ذهب الأَخْفَر إلى أنه تُحذف التاء ، ويقرّأ ما قبلها على سكونه ،
وما قبل الساكن على حركته ، ويرد المحذوف ، فيقال يَنْوِي ، وأُخْوِي ^(٢).

وقال ابن الحاجب : " وذهب سيبويه أقبح ، لأنه لو جاز أن
يقال : أُخْتِي لجاز أن يقال في التصغير : أُخِيت ، ولما لم يجز في
التصغير لم يجز في النسب ^(٣) " .

أما ابن مالك فاختر مذهب الخليل وسيبويه ، وذلك يُفهم من
قوله : " الحق " ، وهذا إلزام منه بمذهبهما ، كما صرح برأيه هذا في
كتابه التسهيل ، حيث قال : " والنسب إلى أخت ونظائرها كالنسب إلى
مذكراتها ، خلافاً ليونس ^(٤) " .

(١) شرح الشاطبي ٤/٤٨٣ .

(٢) همع الهوامع ٦/١٧٠ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٠١ .

(٤) التسهيل ص ٢٦٤ .

السألة الرابعة عشرة

نقل الفتحة في غير الميموز عند الوقف

في باب الوقف

قال ابن مالك :

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمِيمُوزِ لَا

بِرَأْيِهِ بَصْرِيٌّ، وَكُوفِي نَقْلًا

ذهب البصريون في هذه المسألة إلى أن « النقل على وجهين :

جائز وسنوع .

فالسنوع : النقل من غير الميموز الآخر ، فلا يجوز أن تقول فسي

" سمعت النَّقْرَ " : سمعت النَّقْرَ ، ولا في " رفعت العِدْلَ : رفعت

العِدْلَ ...

وأما النقل الجائز : فالنقل من الميموز ... فتقول في : رأيت

الْخَبَأَ : رأيت الْخَبَأَ ، وفي أحببت الدَّفَأَ : أحببت الدَّفَأَ (١).

أما الكونيون ، فذهبوا إلى « أنه يجوز الوقف بالنقل ، سواء

كانت الحركة فتحة ، وضمة ، أو كسرة ، وسواء كان الأخير ميموزا ، أو غير

ميموز ، فتقول عندهم : هذا الضَّرْبُ ، ورأيت الضَّرْبَ ... وهذا الرَّذُ ،

ورأيت الرَّذَ : (٢)

(١) شرح الشاطبي ٥/٢٥٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ٤/١٢٥٠ .

آراء أخرى :

إختار ابن الأنباري مذهب الكوفيين ، قال في الانصاف :
 ((والذي أنزه إليه في هذه المسألة ما نذهب إليه الكوفيون))^(٢)

كما أيد ابن يعيثر مذهبهم بقوله : ((والكوفيون يجيزون ذلك
 في المنصب ، كما يجوز في المرفوع والمجرور ، قالوا : وذلك لأن الغرض
 من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين ، وذلك موجود
 في النص ، كما هو موجود في الرفع والجر ، وهو قول سديد))^(٢)

وقال ابن عقيل : ((ومذهب الكوفيين أولى ، لأنهم نقلوه عن
 العرب))^(٣)

(١) الانصاف ٢/ ٧٣٥

(٢) شرح الفصل لابن يعيث ٩/ ٧٢٠

(٣) شرح ابن عقيل ٤/ ١٧٥

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف بين البصريين والكونيين ، ولم ينصر على اختيار أحد المذهبين . لكنه صرح برأيه في كتابه التسهيل ، وهو اختيار مذهب البصريين ، حيث قال :

« إن كان الموقف عليه متحركاً غيرهما التأنيت ، سُكِّنَ - وهو الأصل - ، أو رِيحت حركته مطلقاً ... أو نقلت الحركة إلى الساكن قبله ، ما لم يتعذر تحريكه أو يوجب عدم النظر ، أو تكن الحركة فتحة ، فلا تُنقل إلا من همزة ، خلافاً للكونيين »^(١)

والآرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكونيون ، ومن تبعهم ، وذلك لقول ابن عقيل: إنهم نقلوه عن العرب .^(٢)

وأخذ على الناظم في قوله : " لا يراه بصرى " إطلاق الحكم بأن جميع البصريين منعوا النقل في غير المهموز ، قال الشاطبي : « لكن هذا العموم ينكسر عليه بابن الأنباري ، فإنه قد رآه مذهباً وهو بصرى ، والجواب : أن كونه بصرى غير ثابت ، فقد كان مجتهداً لنفسه في المذهبين ، فليس ببصري محقق »^(٣)

(١) التسهيل ص ٣٢٩ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٢٥/٤ .

(٣) شرح الشاطبي ٢٧/٥ .

السؤال الخامسة عشرة

حكم الرباعي الذي فيه أحد المكررين صالح للسقوط

في باب التصريف

قال ابن مالك :

وَأَحْكَمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِسِمٍ وَنَحْوِهِ، وَالْخَلْفُ فِي كَلَمٍ

المراد بـ (سِسِم) ، الرباعي الذي تكررت فاؤه . وعينه ، ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط ، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول .

فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ، ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف ، وذلك نحو : كَلِمٌ ، نِعَلٌ أمر من كَلَمَ ، وَكَنْفٌ أمر من كَنَفَ ، فَالْلَامُ الثانية من (لعم) ، والكاف الثانية من (كنف) صالحان للسقوط ، بدليل صحة لَمَ ، وَكَفَ . (١)

وفي ذلك وقع الخلاف بين النحاة ، حيث اختلفوا على ثلاثة مذاهب : (٢)

الأول : إن حروف لعم كلها محكوم بأصالتها كنوع الأول ، فوزنه (فَعْلَل) ، ولا فرق بين ما يُفهم المعنى عند سقوط ثالثه ، وما لا يُفهم .

وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ٢٠١/٤ بتصرف .

(٢) شرح المرادى ٢٤١/٥ ، والمساعد ٦٠/٤ .

(٣) شرح المرادى ٢٤١/٥ بتصرف .

والثاني : إن لعلم وما شابهه ثلاثي الاصول ، فأصله لَمَّ على وزن (فَعَّلَ) ، فكَرَّرْتُ فَاوً ، فصار على وزن (فَعَّعَلْ) . وهذا رأي الزجاج وقطرب^(١).

والثالث : ذهب الكوفيون إلى أن الصالح للسقوط أبَدَل من تضعيف العين ، فأصل لعلم : لَمَّ ، على وزن (فَعَّلَ) بتشديد العين ، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال ، فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء^(٢).

وقد « ذهب إلى هذا البغداديون ، وتابعهم أبو بكر بن السراج ، وصححه الزبيدي ، وقال : قولهم عندي أولى بالصواب ، لإطراد مقاتلهم ، وصحبة الاشتقاق لذهابهم ، ألا ترى أن قولك : كَفَفْتُ في معنى كَفَّفْتُ ، وجلجلت في معنى جَلَّلْتُ »^(٣).

ورَدَّ هذا المذهب بأن مصدر (لعلم) وما شابهه (فَعَّلَلْتُ) ، ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل^(٤).

ونذكر ابن عقيل أن ما ذهب إليه الكوفيون « قد نسب إلى ... »^(٥) سيبويه وأصحابه ، وبه قال أيضا جماعة من أهل اللغة من البصريين^(٥).

-
- (١) المساعد ٦١/٤ بتصرف .
 (٢) شرح المرادى ٥/٢٤١ .
 (٣) شرح الشاطبي ٥/١٤٤ .
 (٤) شرح المرادى ٥/٢٤١ .
 (٥) المساعد ٦١/٤ .

رأي ابن مالك :

لم يذكر ابن مالك رأيه هنا في هذه المسألة ، واكتفى بذكر الخلاف .

إلا أنه أوضح مذهبه في كتابه التسهيل ، وهو موافقة جمهور المصريين القائلين بأن جميع حروف لُلم أصول . قال : « فان تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها عتبا الاصاله مطلقا ، خلافا للزجاج في نحو كَبَكَبَة ، مما يُنهم المعنى بسقوط ثالثه ، وليس الثالث بدلا من مثل الثاني ، خلافا للكونيين » (١) .

والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب اليه المصريون من الحكم بأصول لُلم ونحوه ، « لأن مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل إذا استقلوا التضعيف ، أتوا بحرف العلة بدل المضاعف ، كقولهم فسي تَطَنَّتْ : تَطَنَّتْ ، دون تَطَنَّنَتْ .

وأما وزن الكلمة (فَعْفَل) ، فتضعيف ، لأنه بناء مفقود » (٢) .

(١) التسهيل ص ٢٩٦ .

(٢) المساعد ٤ / ٦١ .

انجمنه

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا

محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وبعد :

فقد جرت العادة على أن تكون الخاتمة تبياناً لا هم النتائج

التي يتوصل إليها الباحث في موضوعه ، فأقول :

أولاً - سبق القول بأن مفهوم الضرورة عند ابن مالك هو ما

ليس للشاعر عنه مندوحة ، بمعنى أنه إذا كان الشاعر لا يستطيع أن يزيل

الضرورة فذلك يطلق عليه ضرورة ، أما إذا كان يستطيع إزالتها فلا تسمى

حينئذ ضرورة ، لأن الضرورة مشتقة من الضرر : وهو النازل الذي لا مدفع له .

لكن ابن مالك ناقض هذا المفهوم بقوله في الألفية :

وَلَا ضَطرَّ أَرَكُنَّاتِ الْأَوْبَرِ

كَذَا وَطَيْتُ النَّفْسَ بِأَقْبَسِ السَّرِيِّ

فهو يشير في الشطر الأول إلى قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْوَاً وَصَاقِلًا

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

فاضطر الشاعر هنا لأنه أدخل الألف واللام الزائدة على

"بنات أوبر" وهو علم لنوع من النبات .

ويشير في الشطر الثاني إلى قول الشاعر :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ صَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو

فاضطربنا لأنه أدخل الألف واللام الزائدة على " النفس "

وهي تمييز ، والتقدير : وطبت نفسا .

لكن الشاعر في البيت الأول يستطيع أن ينزل الضرورة بقوله :

" ولقد نهيتك عن بنات أوبر " ، بدون الألف واللام ، ولا ينكسر الوزن ،

وانما فيه زحاف .

وكذلك في البيت الثاني يستطيع أن ينزلها بقوله :

* ونفسا طبت يا قيس عن عمرو * .

فقول ابن مالك : " ولاضطرار " مناقض لمذهبه في الضرورة ، وقد

يقال : قد يكون هذا مذهباً آخر له ، أو عدل عن قوله الأول ، أقول :

لم يظهر حتى الآن ما يؤيد هذا القول ، فيسبق التناقض قائماً حتى

يظهر ما يزيله .

ثانياً - لم يهتم ابن مالك بالشواهد كثيراً ، فهو لم ينص إلا على

شاهد واحد فقط ، إلا أن هناك بعض الاشارات وردت في ثنايا الأبيات .

ثالثاً - أكثر ابن مالك من الأمثلة التي تعين - ولا ريب - على

فهم القاعدة النحوية ، وكانت الأمثلة - غالباً - شاملة واضحة ، كما كان

يضمنها - أحياناً - آية قرآنية أو حديث شريف ، أو مثل عربي .

رابعاً - هناك بعض الأبواب والمسائل النحوية لم يتعرض ابن مالك

لذكرها في الألفية ، وإن كان قد أشار إلى بعضها في بعض الأبواب .

خامسا - لم يكسر ابن مالك من ذكر المسائل الخلافية ، وان كان يشير أحيانا الى موضع الخلاف في بعض الآيات .

سادسا - يلاحظ أن ابن مالك لم ينتم الى أى مذهب نحوى ، وإنما كان مجتهدا فحينما تراه بصريا ، وحينما آخر كوفيا ، فهو لا يفرض قانونا ، ولا يتعصب لمذهب ، وهذا يفسر لنا تعدد اجازاته وآرائه فى المسألة الواحدة .

سابعا - تُعد طريقة ترتيب الأبواب فى الألفية هي الطريقة المثلى التى ارتضاها الكثيرون ممن جاءوا بعد ابن مالك ، لأنها أكثر ملائمة ، وأوفر إفادة فى التحصيل والتعليم .

هذا ما أنعم به سبحانه وتعالى على من التوفيق فى انصاف هذا البحث ، فأحمده سبحانه على ذلك ، وأسأله المزيد من فضله وكرمه ، اللهم اغتم بالصالحات أعمالنا ، وأرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه ، آمين .

وكان الفراغ منه فى مغرب يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول لسنة تسع وأربعمائة وألف من الهجرة .

وأخّر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر

مصادر ومراجع البحث

- ابن الطراوة النحوى .
- د . عياد عيد الشبتي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، مطبوعات نادى الطائف الأدبي .
- ابن كيسان النحوى : حياته ، آثاره ، آراؤه .
- د . محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، دار الاعتصام .
- أبو العتاهية أشعاره وأخباره .
- عني بتحقيقها شكرى فيصل ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، جامعة دمشق .
- = اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجرى .
- د . محمد مصطفى هدارة ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، المكتب الاسلامي .
- الأدب العربي في الأندلس .
- د . عبد العزيز عتيق ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، دار النهضة العربية بيروت .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .
- راجعته وقدم له الدكتور فايز ترحيني ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الكتاب العربي .
- الأصول في النحو لابن السراج .
- تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة .

- اعراب الالفية السمي ترمين الطلاب في صناعة الاعراب .
للشيخ خالد بن عبدالله الازهرى ، المكتبة الشمسية بيروت ،
لبنان ، بدون تاريخ .
- الالام ، لخير الدين الزركلي ،
الطبعة السادسة ١٩٨٤ م ، دار العلم للملايين .
- انباء الرواة على انباء النحاة للقطبي ،
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، ١٣٦٩ هـ -
١٩٥٠ م ، دار الكتب المصرية .
- الانصاف في سائل الخلاف للأنباري .
تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب الانتصاف
من الانصاف للمحقق ، المكتبة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ .
- أوضح السالك الى ألفية ابن مالك ،
تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب :
عدة السالك الى تحقيق أوضح السالك ،
دار الفكر ، بدون تاريخ .
- الايضاح في شرح الفصل لابن الحاجب .
تحقيق وتقديم د . موسى بنأى العليلى ،
مطبعة العاني بغداد ، بدون تاريخ .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ،
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، دار الفكر .
- البسيط في شرح جمل الزجاجة ،
لابن أبي الربيع الاشبيلي ، تحقيق ودراسة د . عباد بن عبد الشيتي ،
الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الاسلامي .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ،
دار الفكر .
- تاريخ الأدب العربي / العصر الاسلامي ،
د . شوقي ضيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف بمصر ،
بدون تاريخ .
- تاريخ الأدب العربي / العصر العباسي الاول ،
د . شوقي ضيف ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ،
بدون تاريخ .
- تاريخ الأدب العربي / العصر العباسي الثاني ،
د . شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ،
بدون تاريخ .
- تاريخ الأدب العربي ،
د . عرّفروخ ، الطبعة الخامسة ١٩٨٤ م ،
دار العلم للملايين .
- التبصرة والتذكرة للصيرى ،
تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الاولى ،
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الفكر بدمشق .
- التبیین عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ،
تحقيق ودراسة د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،
الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الاسلامي .

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ،
تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ،
مؤسسة الرسالة .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ،
"مخطوطة" مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الجزء
الخامس منه ، تحت رقم ٨١ / نحو .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ،
حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ -
١٩٦٧ م .
- التعريفات للجرجاني ،
حققه وقدم له ووضع فهارسه ابراهيم الأنباري ، الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الكتاب العربي .
- الجامع الصحيح للإمام ابن سلم ،
دار الفكر ، بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .
- جواهر الأدب في أدبيات وانشاء لغة العرب ،
للسيد أحمد الهاشمي ، طبعة جديدة محققة ومنقحة ،
مؤسسة المعارف بيروت .
- حاشية ابن حمدون على شرح المكوذى ،
دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ،
بدون تاريخ .
- حاشية ابن سعيد التونسي على شرح الأشموني الموسومة بزواهر الكواكب
لبواهر الواكيب ،
الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ ، مطبعة الدولة التونسية .

- حاشية أحمد بن عبد الفتاح البلوى الأزهري على شرح المكودي ،
مطبوعة بهامش شرح المكودي على الألفية ،
دار الفكر ، بدون تاريخ .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ،
دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ،
الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ ، المطبعة المصرية ببوراق .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ،
رتبه و ضبطه و صححه مصطفى حسين أحمد ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- حاشية يس بن زين الدين العلبي الحمصي على شرح التصريح على
التوضيح بهامش شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد
الأزهري ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم عبد الله الأصبهاني ،
الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م ، دار الكتاب العربي .
- خزنة الأدب للبغدادى ،
الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ، بوراق ، بدون تاريخ .
- دائرة المعارف ، قاموس عام لكل فن ومطلب ، فؤاد أفرم البستاني ،
بيروت ١٩٥٦ م .
- ديوان الأعيى الكبير ميمون بن قيس ،
شرح وتعليق الدكتور م. محمد حسين ، بدون تاريخ ، مكتبة
الأدب بالجاميز .
- ديوان أوس بن حجر ،
تحقيق و شرح د. محمد يوسف نجم ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ -
١٩٧٩ م ، دار صادر - بيروت .

- ديوان جرير ، شرح محمد اسماعيل عبدالله الصاوي ، مضافا اليه تفسيرات العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب ، دار الاندلس بيروت . بدون تاريخ .
- ديوان ذي الرمة ، الطبعة الاولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر .
- ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب ، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار الآفاق الجديدة بيروت .
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتري ، تحقيق درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، بغداد .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار صادر ، دار بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ديوان الفرزدق ، دار صادر - بيروت ، بدون تاريخ .
- ديوان المجنون ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الفكر للطباعة والنشر .

- شرح ابن الناظم على الألفية ، حققه وضبطه : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ .
- شرح أبي حيان على الألفية ، المسمى منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، نشره سدي جليز في أمريكا سنة ١٩٤٦ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب شرح الشواهد للعيني ، الطبعة الأولى ، دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية . بدون تاريخ .
- شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق ودراسة د . على موسى الشوملي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مكتبة الخريجي .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ ، مكتبة الانجلو المصرية .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الآزهرى ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- شرح دحلان على الألفية ، المسمى : الألفهار الزينية في شرح متن الألفية ، لأحمد بن زيني بن أحمد دحلان ، الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- شرح السيوطي على الألفية ، المسمى : البهجة الرضوية ، لجلال الدين السيوطي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بدون تاريخ .

- شرح الشاطبي على الألفية ، السمس : المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، (مخطوطة) مصورة في خمسة أجزاء* بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، تحت رقم : ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ / نحو .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، حققه وقدم له د . عبد النعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار المأمون للتراث .
- شرح الرمادى على الألفية ، السمس : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق د . عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الثانية بدون تاريخ ، مكتبة الكليات الأزهرية .
- شرح الفصل لابن يعيش ، عالم الكتاب ، بيروت ، مكتبة المتنبي - القاهرة ، بدون تاريخ .
- شرح المكودي على الألفية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون تاريخ .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر للألوسي ، مكتبة دار البيان - بغداد ، دار صعب - بيروت ، بدون تاريخ .
- العروض ، تهذيبه وإعادة تدوينه ، للشیخ جلال الحنفي ، مطبعة العاني ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- عصر سلاطين المالک ونتاجه العلمي والأدبي ، د . محمود رزق سليم ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ، مكتبة الآداب بالجماميز .

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ،
عني بنشره ج . برجستراسر ، الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م
مكتبة الخانجي بمصر .
- الفصول الخمسون لابن معطي ،
تحقيق ودراسة د . محمود محمد الطناحي ،
عيسى الباهي الحلبي وشركاه ، بدون تاريخ .
- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ،
تحقيق الحساني حسن عبدالله ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ،
بدون تاريخ .
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ،
تحقيق د . شوقي ضيف ، الطبعة الثانية بدون تاريخ ، دار المعارف
بالقاهرة .
- كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ،
عالم الكتب - بيروت ، بدون تاريخ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ،
ومعه كتاب إيفاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لاسماعيل
باشا ، دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- لسان العرب لابن منظور ،
دار الفكر - دار صادر ، بيروت بدون تاريخ .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرّاز القزويني ،
حققه وقدم له د . رمضان عبد التواب ، د . صلاح الدين الهادى ،
دار العروبة بالكويت - دار الفصحى بالقاهرة .

- مجمع الآمال للسيداني ، حققه محمد محي الدين عبد الحميد ،
الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م ، دار الفكر .
- مجموع مهمات التنوين ،
الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م ، دار الفكر .
- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الآلفية ،
د . علي عود الساهي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ،
جامعة بغداد .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ،
تحقيق وتعليق : د . محمد كامل بركات ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ،
دار الفكر بدشق .
- معجم الأدباء لياقوت الحموى ، راجعته وزارة المعارف العمومية ،
الطبعة الأخيرة ، منقحة ومضبوطة ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ،
بدون تاريخ .
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ،
الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، مكتبة الخانجي بمصر .
- هجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د . محمد سمير نجيب اللبدي ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ،
حققه علق عليه : د . مازن المبارك ، محمد علي حمد الله .
راجعه : سعيد الأنفاني ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م ،
دار الفكر بيروت .
- المختضب للبرد ،
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ، بدون تاريخ .

- النطق وشاهد البحث العلمي في العلوم الرياضية والطبيعية ،
د . علي عبد المعطي محمد ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٧ م .
- موقف النخلة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د . خديجة الحديشي ،
دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية
العراقية ١٩٨١ م .
- النحو الوائي ، تأليف عباس حسن ،
الطبعة الخاصة ، دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ،
تحقيق وشرح د . عبد العالم سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ،
الكويت ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م .

المجلات :

- مجلة الدارة ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، محرم ١٤٠٤ هـ - أكتوبر
١٩٨٣ م ، الرياض .
- المجلة العربية ، العدد السابع ، السنة الخامسة ، ذو الحجة ١٤٠١ هـ -
أكتوبر ١٩٨١ م ، الرياض .
- المجلة العربية ، العدد الثامن ، السنة الخامسة محرم ١٤٠٣ هـ - نوفمبر
١٩٨١ م ، الرياض .
- مجلة اللسان العربي ، المجلد السابع عشر الجزء الاول عام ١٣٩٩ هـ ،
مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط .

الفهارس

أولا - الآيات الكريمة :

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(وَلَا تَغْنَوْا فِي الْأَرْضِ فَسِيدِينَ) (قُلْنَ يُغْلِبْ مِنْ أَحَدِهِمْ بَلَاءُ الْأَرْضِ ذَهِبًا)	٦٠	البقرة	١٢٩
(فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أُمَسٌ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أُمَسٌ)	٩١	آل عمران	١٢٩
	١	النساء	١١١
	٧٩	النساء	١٢٩
	٧٢	الاسراء	٢٢١
(فَأَقْصِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ) (وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَاحِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ)	٧٢	طه	١٢٨، ٥٥
	٦٤	النور	
	٢٢	النمل	١١٦
	٣	ص	٦٩
	٤٤	ص	١٣٦
(حَتَّى إِذَا أَتَخْتَرَقْنَهُمْ فَشَدُّوا الْحَوَاقِ فَإِنَّمَا سَاءَ بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ)	٣	محمد (صلى الله عليه وسلم)	١٢٨

ثانيا - الأحاديث والآثار :

الصفحة

- | | |
|-----|------------------------------|
| ١٢٧ | - "المو" من لا يهين نفسه " |
| ١٢٧ | - " ليسر للمو" من بذل نفسه " |
| ١٣٠ | - " اذا عزاخوك فهوون " |

ثالثا - الأشعار :

<u>البيت</u>	<u>القاتل</u>	<u>الصفحة</u>
<u>* الهجزة *</u>		
لَا أَقْعُدُ الْجَيْنَ عَنِ الْهَهْجِ أَهْجٍ		
وَلَوْ تَوَلَّاتْ زِمْرًا لَا قَدَا	لا يعرف	١٠٤
<u>* الباء *</u>		
لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدِيَّ		
فِي عَائِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَا	رواية العجاج	١١٦
لَقِنْ كَانَ يَرُدُّ الْمَاءَ هَيْمَانَ صَادِيًا		
إِلَيَّ حَسِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ	المجنون	١٠٥
عَلَى جَيْنِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أَمْوَرِهِمْ	ينسب لأعشى همدان	
فَنَدَّ لَا تُزَيِّقُ الْمَالَ نَدْلَ الشَّعَالِبِ أَوْ الْأَحْوَصِ أَوْ جَرِيرِ		١٠٣
نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ التَّمَرَادِي سَيْفُهُ		
من ابن أبي شيخ الأباطيح طالب معاوية بن أبي سفيان		١٠٦
فَالْيَوْمَ قَرِيبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتَفِنَا		
فَازْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ لَا يَعْرِفُ		١١١
<u>* الدال *</u>		
أَلَا أَيُّهَا اللَّائِي أَحْضَرُ الْوَعْسَى		
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ		١١٤
<u>* الراء *</u>		
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَمْوًا وَعَسَا قَرِيْلًا		
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ لَا يَعْرِفُ		١٠١

البيت

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَهَا

صَدَدَتْ وَطَيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

راشد بن شهاب البشكري ١٠١

وَفَاقُ كَعْبُ بَجِيرٍ مَنَقْدُكَ مِيسِن

تَعَجَّلِ تَهْلُكَةَ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ بَجِيرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى ١٠٧

"السين"

عَدَدْتُ قَوْمِي كَمَدِيدِ الطَّهْمَنِ

إِذَا زَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي رُوَيْبَةَ بْنِ الْعَجَاجِ ٩٩

"الطاء"

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

جَاءُوا يَهْدُقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

ينسب للعجاج ١٠٨

"العين"

أَنَا التَّارِكُ الْبَكْرِيُّ بِش_____

عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا الْعُرَارِ الْأَسَدَى ١٠٩

"الفاء"

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَايَعَا

وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّ الْغَطَارِفِ لَا يَعْرِفُ ١١٢

البهت

القائل

الصفحة

* اللام *

قلتُ إذْ أَجَلْتُ وزهرٌ تهـادي

كنعاجِ الفَلَا تَحْسَنَ رَمَلًا عمر بن أبي ربيعة ١١٠
كما خَطَّ الكتابُ بكفٍّ يومًا

يهودي يُقَارِبُ أو يَزِيلُ أبوحية النيمري ١٠٦
ولا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سريـها

قطوفٌ وأنَّ لا شيءُ منهنَّ أكسلُ ذو الرمة ١٠٨
تَضِلُّ منه إِبِلِي بِالْهَوِّ جـلـ

فِي لَحْجَةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ أبو النجم المعجلي ١١٣

* الميم *

أَتَوَّأ ناري فقلت منون أنتـم

فقالوا الجن ، قلت عموؤا ظلاما شمير بن الحارث الضبي ١١٥
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ الْمَسَّـا

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ وأمية بن أبي الصلت ١١٢
ويومًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مَقْسَمـم

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّـلَمِ وبغث الشدكري ١٠٣

* النون *

وصدرٍ مشرقٍ النَّخْرِ كأنَّ ثدييه حُقَّانِ لا يعرف ١٠٢

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَهَيْ لستُ من قيسٍ ولا قيسٍ مِنِّي لا يعرف ١٠٠

رابعا - الفهرس الاجمالي للموضوعات :

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ - هـ
تمهيد - نظم العلوم	٢ - ٢٤
الفصل الاول - التعريف بالالفية	٢٦ - ٣٧
الفصل الثاني - أهمية الفية وشروحها	٣٩ - ٥٠
الفصل الثالث -	٥٢ - ١٤٠
المبحث الاول - منهج ابن مالك في الفية	٥٢ - ٩٦
المبحث الثاني - الشواهد والامثلة في الفية	٩٨ - ١٤٠
الفصل الرابع - تأثير النظم في التراكيب والابنية في الفية	١٤٢ - ١٨٢
الفصل الخامس -	١٨٤ - ٢٤٠
المبحث الاول - المآخذ على الفية	١٨٤ - ٢٢٩
المبحث الثاني - ما فات ابن مالك في الفية	٢٣٠ - ٢٤١
الفصل السادس - المسائل الخلافية التي نص عليها ابن مالك	٢٤٢ - ٢٩١
في الفية	٢٩١ - ٢٩٢
الخاتمة	٢٩٣ - ٢٩٥
المصادر	٢٩٦ - ٣٠٧
الفهارس	٣٠٨ - ٣٢٠

خاسا - الفهرس التفصيلي للموضوعات :

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	أ - هـ
تمهيد - نظم العلوم	٢ - ٢٤
- نشأة العلوم	٢
- أسباب نظم العلوم	٤
- الهدف من نظم العلوم	٧
- أشهر المنظومات العلمية	٨
- المنظومات النحوية	١٥
- أشهر المنظومات النحوية	١٩
*	
<u>الفصل الأول - التعريف بالألفية</u>	٢٦-٣٧
- مصطلح الألفية	٢٦
- متى وأين نظمت الألفية	٢٦
- سبب نظم الألفية	٢٨
- وزن الألفية وحرها	٣٠
- اسم آخر للألفية	٣٢
- عدد أبيات الألفية	٣٣
- مصادر الألفية	٣٥
- اليواب والفصول في الألفية	٣٧

الصفحة

الموضوع

الفصل الثاني - أهمية الالفة وشروحها :

٣٩

أولا - أهمية الالفة

٤٥

ثانيا - شروح الالفة

*

١٤٠ - ٥٢

الفصل الثالث -

٩٦-٥٢

المبحث الأول : منهج ابن مالك في الالفة

أولا - الاعتماد على التشيل في تعريف المصطلحات والمفاهيم

٥٣

النحوية

٥٧

ثانيا - التسامح والتجاوز في العبارة

٦٢

ثالثا - استخدام أسلوب التقديم لبيان أصل أو أولوية أو حصر

٦٤

رابعا - ذكر لغات القبائل

٦٧

خامسا - التنبيه على القليل في بعض الأحكام والقواعد

٧٣

سادسا - التنبيه على المسائل الشاذة

٧٨

سابعا - التنبيه على المسائل النادرة

٨١

ثامنا - التنبيه على الحسن

٨٤

تاسعا - التنبيه على المسائل الجائزة

٨٨

عاشرًا - التنبيه على المسائل الشائعة والمشهورة

٩٢

الحادي عشر - التنبيه على المسائل الخلافية

٩٤

الثاني عشر - التنبيه على الضرورات

١١٧-٩٨

المبحث الثاني : الشواهد والأمثلة في الالفة

٩٨

أولا - الشواهد

الموضوع	الصفحة
ثانيا - الاشارة	١١٨ - ١٤٠
- شمولية المثال	١١٩
- عدم الاقتصار على المثال الواحد	١٢٣
- الاقتباس من القرآن الكريم والحديث الشريف	١٢٧
والمثل العربي .	
- بعض الاعتراضات على الاشارة	١٣١
*	
الفصل الرابع - تأثير النظم في التراكيب والابنية	١٤٢ - ١٨٢
أولا - القصر .	١٤٤
النوع الاول - قصر الاشارة سماء المدودة المعربة	١٤٥
النوع الثاني - قصر الفاظ حرف الهجاء	١٥١
ثانيا - الحذف	١٥٩
النوع الاول - حذف حرف العطف	١٥٩
النوع الثاني - حذف يا المنقوص	١٦٤
النوع الثالث - حذف يا النسب	١٦٧
النوع الرابع - حذف الفا الواقعة في جواب الشرط	١٦٩
ثالثا - التقديم	١٧١
النوع الاول - تقديم معمول الخبر الفعل على المبتدأ	١٧١
النوع الثاني - تقديم الصفة على الموصوف	١٧٦
رابعا - ضرورات متفرقة	١٧٧
- صرف ما لا ينصرف	١٧٧
- استعمال اللغات النادرة والقليلة	١٧٨
- الزيادة	١٨١
- الفصل	١٨٢

الصفحة	الموضوع
٢٤٠-١٨٤	الفصل الخامس -
١٨٤	المبحث الأول : المتأخذ على الألفية
١٨٥	أولا - اطلاق العبارة
١٩٨	ثانيا - قصر العبارة
٢٠٥	ثالثا - الإيهام في العبارة
٢١٢	رابعا - الاضطراب في العبارة
٢١٥	خامسا - عدم الدقة في اختيار بعض الألفاظ
٢٢٢	سادسا - الحشو في بعض الأبيات
٢٣٠	المبحث الثاني : ما فات ابن مالك في الألفية
٢٣٢	أولا - ما فات من الأبواب والفصول
٢٣٣	ثانيا - ما فات من المسائل
٢٣٤	- في باب المعرب والمبني
٢٣٤	- في باب النكرة والمعرفة
٢٣٦	- في باب الموصول
٢٣٦	- في باب الابتداء
٢٣٧	- في باب الفاعل
٢٣٨	- في باب المفعول فيه
٢٣٨	- في باب الاستثناء
٢٣٨	- في باب الصلة المشبهة باسم الفاعل
٢٣٨	- في باب التعجب
٢٣٩	- في باب عطف البيان
٢٣٩	- في باب الاختصاص
٢٤٠	- في فصل لو ، وأما ، ولولا ، ولوما

الصفحة

الموضوع

الفصل السادس - المسائل الخلافية التي نص عليها ابن مالك

٢٩١-٢٤٢

في الالفية

المسألة الأولى - اتصال الضمير وانفصاله في باب أعطى وكان

٢٤٣

وظن

٢٤٧

المسألة الثانية - تقديم خبر ليس عليها

المسألة الثالثة - ١ - نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في

٢٥٠

باب ظن

٢ - نيابة المفعول الثاني والثالث فسي

باب أرى .

٢٥٤

المسألة الرابعة - تنازع عاملين في مفعول واحد

٢٥٧

المسألة الخامسة - خروج سوى عن الظرفية

٢٦٢

المسألة السادسة - تقديم الحال على صاحبها المجرور

المسألة السابعة - الفصل بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف

٢٦٧

أو المجرور

المسألة الثامنة - الجمع بين الفاعل والظاهر والتميز في باب

٢٧٠

نعم وبئس

٢٧٢

المسألة التاسعة - توكيد النكرة

٢٧٥

المسألة العاشرة - العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

المسألة الحادية عشرة - ترخييم الاسم الذي قبل آخره واو أو يا

٢٧٩

مفتوحا ما قبلها

٢٨١

المسألة الثانية عشرة - مد المقصور

الموضوع	الصفحة
المسألة الثالثة عشرة - النسب الى أخت وبنت	٢٨٤
المسألة الرابعة عشرة - نقل الفتحة في غير المهور عند الوقف	٢٨٦
المسألة الخامسة عشرة - حكم الرباعي الذي فيه أحد المكررين	٢٨٩
صالح للمسقوط	
*	
الخاتمة	٢٩٣ - ٢٩٥
المصادر	٢٩٦ - ٣٠٢
الفهارس -	٣٠٨ - ٣٢٠
أولا - الآيات الكريم	٣٠٩
ثانيا - الأحاديث والآثار	٣١٠
ثالثا - الأشعار	٣١١
رابعاً - الفهارس الاجمالي للموضوعات	٣١٤
خامساً - الفهارس التفصيلي للموضوعات	٣١٥